



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



## الحرب على إيران

## إعادة رسم المنطقة 2

[06]

### شؤون عربية ودولية



«إسرائيل» ونظرية  
النوافذ المحطمة...

17

### شؤون اقتصادية



صندوق سيادي أم صندوق أسود؟  
أموال السوريين بلا رقابة؟!

12

### شؤون محلية



سورية على حافة  
الانهيار المعيشي...

06

### شؤون عمالية



إشاعة المنحة  
في ظل غياب الحلول

02

## الافتتاحية

### لماذا حكومة الوحدة الوطنية؟

أشارت افتتاحية قاسيون الماضية، إلى ضرورة التعامل بشكل طارئ وإنقاذي مع الأوضاع المترامية والمستجدة التي تشكل الوضع السوري الراهن، داخليا وإقليميا ودوليا، مع تعاظم الأزمات المختلفة واحتمال انفجارها، في ظل حرب مستمرة ليس من الواضح متى ستنتهي، ولكن الواضح أن آثارها ستكون كبيرة على العالم والمنطقة وبلدنا ضمنا، أيا تكن تلك النتائج، وأيا تكن الأجل التي ستنتهي ضمنها. المؤكد ضمن نتائج هذه الحرب، وبما يتعلق بنا مباشرة، هو التالي:

**أولاً:** ينبغي أن ننسى نهائيا، أي إمكانية دعم اقتصادي «مالي أو استثماري» من دول الخليج العربي، التي ستكون منشغلة بمعالجة أزماتها الداخلية الاقتصادية وغير الاقتصادية، ولن تكون في وضع يسمح لها بتقديم أي مساعدة حقيقية لسورية، ليس الآن فقط، بل ولسنوات عديدة قادمة.

**ثانياً:** الأزمات الاقتصادية والمعيشية القائمة، ستتعمق وتزداد خطورة، وبغيا وهدم دور جهاز الدولة الاجتماعي من جهة «عبر الليرة المتصاعدة»، وبغيا إمكانات الدعم الخارجي وتأكلها، وخاصة من الخليج العربي.

**ثالثاً:** سيزداد التوتر الاجتماعي مع ظهور غياب العدالة الاجتماعية بشكل فاضح، خاصة مظاهر البطالة لدى قلة قليلة تعيش منفصلة عن واقع السوريين والأهم ومعاناتهم. وسيؤدي التوتر الاجتماعي المتزايد إلى توتر سياسي إضافي، وأمني ضمنا.

**رابعاً:** «الإسرائيلي» سواء انتصر «وهو احتمال شبه صفر» أو هزم، فإن سورية كخاضعة ضعيفة، ستكون مسرحا أولا لتنفيذ «الشرق الأوسط الكبير/إسرائيل الكبرى»، أو للتعويض عبر مزيد من التخريب والتوسع والدفع باتجاه الاقتتال الداخلي، وتنشيط داعش وأشباهها. ومن يقرأ الصحافة «الإسرائيلية» ويتابع تصريحات المسؤولين «الإسرائيليين» والدراسات التي تنتجها مراكز الأبحاث الصهيونية، إضافة لمتابع السلوك الملموس على الأرض، يتيقن من أن الصهوني سيعمل على البطش بسورية والسوريين أيا تكن نتيجة الحرب الجارية مع إيران.

هذه الإحداثيات مجتمعة، تعني أن المهمل اليوم ليس وحدة البلاد الجغرافية السياسية فحسب، بل وجودها من الأساس، علما أن الأفق المتوسط والبعيد يصب في صالح سورية والسوريين مع التراجع الأمريكي والصهوني، ولكن في الأمد القريب إلى المتوسط، سنواجه أخطارا وجودية كبرى.

أمام هذا الحجم من الأخطار، فإن أداة الدفاع الأساسية هي توحيد الشعب السوري، وإغلاق الثغرات الكبرى التي استندت ويستند إليها الصهوني والأمريكي، بما في ذلك ذات الطابع الطائفي والقومي والاقتصادي الاجتماعي.

ولتأمين الداخل وتوحيده، ينبغي أن يشعر كل سوري أن البلد بلده، وأنها تعمل من أجله ومن أجل مستقبله ومستقبل أولاده، وتعمل لصالحه، وليس لصالح فئات ضيقة من المنتفعين.

المدخل لذلك هو حكومة وحدة وطنية حقيقية تلعب دور المنقذ والموحد للشعب السوري، عبر تركيبة تشمل القوى السياسية الأساسية والقوى الاجتماعية الأساسية في البلاد، وتكون النقطة الأولى في برنامجها، هي التحضير للمؤتمر الوطني العام الشامل وكامل الصلاحيات، الذي توضع على طاولته كل المشكلات والأزمات العالقة، ليتوافق السوريون على طريقة معالجتها، ويكون المؤتمر نفسه هو أداة في إنقاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، على قاعدة: أن السلطة يجب أن تكون للشعب السوري، والثروة يجب أن توزع توزيعا عادلا، والكرامة ينبغي أن تصان لكل سوري بغض النظر عن أي انتماء فرعي يحملها.

ضمن أولويات برنامج حكومة الوحدة الوطنية، صياغة علاقات سورية الخارجية انطلاقا من الواقع الحقيقية لميزان القوى الدولي، واستنادا لمصالح الشعب السوري الحقيقية؛ ما يعني صياغة علاقات متوازنة، اتجاهاها العام هو الشرق الصاعد بإمكاناته الاقتصادية الضخمة، دون القطع مع الغرب بطبيعة الحال، ولكن مع إنهاء أي أوام في الاعتماد عليه، وخاصة في الاعتماد على واشنطن التي قدمت للعالم أجمع مثالا مهما على مصير من يعتمد عليها ضمن الحرب الجارية، وكانت قد قدمت قبل ذلك عشرات الأمثلة ضمن سورية نفسها وحول العالم.

الوصول إلى حكومة وحدة وطنية تصيغ علاقات خارجية متوازنة من جهة، ونتجه لتوحيد الشعب السوري على أساس مصالحه الاقتصادية الاجتماعية بالدرجة الأولى، وعلى أساس الاعتماد على الذات قبل أي أحد آخر، هو الطريق الوحيد لمواجهة الأخطار الكبرى المحدقة بالبلاد بمختلف قواها وتكويناتها، وهو طريق مشروط زمنيا بأجل قصيرة، لأن سرعة اقتراب الأخطار ما تزال أعلى بكثير من سرعة تحرك القوى السياسية والاجتماعية السورية بمختلف مواقعها...

لماذا حكومة الوحدة الوطنية؟ لأن الأداة الأولى والأساسية في الدفاع عن الوطن اليوم، هي حكومة الوحدة الوطنية!

# إضاءة على تقرير إعلامي يتناول موضوعة النقابات

## بصراحة

محرر الشؤون العمالية

### إشاعة المنحة في ظل غياب الحلول

كلما اقترب موعد مناسبة ما، انطلقت الإشاعات التي تتمحور حول منحة حكومية مالية على الراتب، عادة ما تأتي بمرسوم وتمنح لمرّة واحدة. وقد تصيب الإشاعة تارة وتخطى تارات عديدة. ومع اقتراب موعد عيد الفطر، أخذت الصفحات تتداول جهوزية مرسوم بها، وما بين مصدق ومكذب ومرّوج وحيادي، تمر الأيام تباعاً بانتظار تأكيد المرسوم أو نفيه. وهذا ما حصل قبل أيام من بداية شهر رمضان، وهذا ما سيحصل في كل الأعياد والمناسبات القادمة. ورغم خيبات الأمل المتتالية التي يتعرض لها عمال وموظفو القطاع العام، فإنهم ما يلبثون أن يمئوا النفس بوحدة جديدة لعلها تتحقق. ويمكن فهم هذا الإصرار على التفاؤل نظراً إلى أمرين: أولهما الواقع الاقتصادي والمعاشي المأساوي الذي يعاني منه العاملون في القطاع العام ويضعهم في احتياج مستمر، وثانيهما العادة التي رسختها سلطة النظام البائدة حتى أصبحت ضمن التقاليد والأعراف. فمن منا لا يعلم في قرارة نفسه أن كل ما يندرج تحت هذه العناوين الترويجية لا يتعدى كونه أحد أدوات الهروب السلطوية من الاستحقاقات والواجبات غير المنجزة؟ وإن كان لها تأثير إيجابي ما مؤقت، إلا أنها تعبر بحد ذاتها عن واقع سلبي متجزد وأصيل. فالمنحة لا تكون إلا زيادة على الحق الأساسي، والمكرمة لا تكون إلا بما فوق الحاجة والاحتياج. وهذا ما لم يحصل في تاريخه، ولن يحصل الآن، ليس من باب التشاؤم أو التحامل على ولاة الأمر، بل لأنها من مشكاة واحدة، ألا وهي الترفيع بدل التغيير، والتسكين بدل العلاج.

إن ما تحتاجه الطبقة العاملة اليوم يتجاوز ما يتم الترويج له في الحملات الدعائية الرسمية وغير الرسمية. ولن تجدي محاولات التملص من مسؤولية ضمان الحقوق الكاملة لها بمنحة أو مكرمة قد تأتي أو لا تأتي، ولا بعود سطحية لا تستند إلى معطيات علمية وعملية، منشؤها صيرورة النهج الاقتصادي وممارساتها الفعلية على الأرض. فالهوة ما بين الاحتياج المعيشي والأجر ما زالت تتسع شهراً بعد شهر، إن لم نقل يوماً بعد يوم، مع شلل كبير في عجلة الاقتصاد الحقيقي المنتج، العام منه والخاص. وخلاصة القول: إن المنحة التي يروج لها، إن حضرت في ظل غياب الحلول الحقيقية لواقع الطبقة العاملة، ستكون بمثابة جرعة بروتوكولية الطابع طفيفة الأثر.



نشر تلفزيون سورية عبر موقعه الإلكتروني الرسمي تقريراً صحفياً للكاتب طارق صبح بتاريخ 25 شباط 2026، تناول فيه موضوعة النقابات والاتحادات المهنية والطلابية في سورية، وأضعا سؤالاً مركزياً هو: هل تستطيع النقابات في سوريا اليوم أن تستعيد دورها وتتحول إلى شريك فعلي في بناء المجتمع الجديد؟ أم أن المرحلة الانتقالية ستجاوزها، أو تعيد توظيفها ضمن منطلق السلطة ذاته؟ ونظراً لأهمية التقرير ومحاوَره، وغناه بالأسئلة التي أجاب عنها التقرير والتي تحتاج إلى إغناء ونقاش أوسع، ينبغ من استيعاب الواقع الحالي الذي تعيشه البلاد والنقابات ضمناً، أفردنا هذه المساحة للإضاءة على أهم ما جاء به، خاصة أنه من الموضوعات التي لا تحظى بالاهتمام الإعلامي والبطني الكافي.

الاجتماعية الهادئة، وأن تلعب دوراً في إعادة وصل ما انقطع بين الدولة والمجتمع. فنجاحها في تمثيل أعضائها بعدالة وشفافية قد يكون من أوضح المؤشرات المبكرة على قدرة المرحلة الانتقالية في سوريا على إنتاج نظام أكثر انفتاحاً وتعدداً.

#### ضرورة استمرار النقاش وتفعيل الحوار

يسرد المقال بعض المحطات التاريخية للحركة النقابية والاتحادات بشكل عام والعمالية بشكل خاص، ليصل إلى خلاصة مفادها أن هذا الإرث جعل من إعادة بناء العمل النقابي بعد سقوط سلطة نظام الأسد تحدياً مضاعفاً، لا يقتصر على تغيير القوانين والهياكل، بل يمتد إلى تفكيك دورها القمعي السابق، واستعادة الثقة، وإعادة تعريف النقابة بوصفها أداة تمثيل وحماية، لا ذراعاً من أذرع السلطة، وبأن النقابات اليوم في سوريا لم تبدأ من فراغ، لكنها لم تبدأ أيضاً من موقع سليم. تعتبر هذه التقارير الإعلامية محفزاً إضافياً للقوى المجتمعية والنقابية والسياسية للانخراط في نقاش الموضوعات ذات الصلة والتي تغطي طبقات وشرائح واسعة من السوريين. وسواء اتفقنا أو اختلفنا عليها، تبقى ضمن إطار الدعوة للحوار والنقاش التي ما زلنا نطالب القوى بها، وعلى رأسها الاتحاد العام الحالي، منطلقين من مصلحة الطبقة العاملة والحركة النقابية السورية الوطنية. وللحديث صلة...

تصبح الحاجة ملحة إلى أطر تنظيمية تسمح للناس بالالتقاء والعمل المشترك رغم اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم الثقافية والاجتماعية. والنقابة، في هذا المعنى، ليست مساحة لتوحيد الآراء أو فرض الاصطافات، بل إطاراً لإدارة الاختلاف وتنظيمه ضمن قواعد واضحة ومشاركة. يوضح الكاتب في محور آخر بأن النقابات تمثل جسراً مباشراً بين الحياة اليومية للناس ومسارات التحول السياسي الأوسع. فحقوق العمل، والأجور، وشروط المهنة، والتأمين الصحي، والتعليم والتدريب، هي قضايا تمس شرائح واسعة من السوريين، بغض النظر عن مواقفهم السياسية أو خلفياتهم الاجتماعية. ووفق رأي الكاتب، أنه خلال الاشتغال على هذه الملفات الملموسة، يمكن للنقابات أن تستعيد تدريجياً ثقة قواعدها، وأن تسهم في إعادة بناء ثقافة المشاركة والمسؤولية الجماعية، بعيداً عن منطلق التعبئة أو الإقصاء. وفي سوريا اليوم، تكتسب هذه الأهمية بعداً مضاعفاً، نظراً إلى تدمير المجال العام على مدى عقود، وتجريف أي شكل من أشكال التنظيم المستقل. إذ تحولت النقابات، التي يفترض أن تدافع عن حقوق أعضائها وتشارك في صياغة السياسات العامة المرتبطة بالعمل والتعليم والاقتصاد - في ظل النظام المخلوع - إلى أدوات ضبط وتعبئة، ما أفقدها ثقة قطاعات واسعة من المجتمع. ولا ينتظر من النقابات أن تكون بديلاً عن السياسة، بل أن تشكل أحد مساراتها

يطرح التقرير سؤاله الأول: هل تتجه النقابات في المرحلة الجديدة نحو إعادة تمكين المجتمع، أم ستكتفي بإعادة إنتاج أشكال الضبط القديمة بأدوات مختلفة؟ كونها تتجاوز الأطر المهنية، وهي مؤشر مبكر على اتجاه المرحلة الجديدة، بعد إرث طويل من التسييس والتدجين، ومحاولات خجولة أو متعثرة لإعادة التفعيل، لتبرز أسئلة أخرى ملحة حول واقع النقابات في سوريا: من يمثلها فعلاً؟ من يمارس العمل النقابي؟ وهل هي قادرة على استعادة دورها التاريخي كقوة اجتماعية مستقلة، أم أنها ستبقى هياكل فارغة في مشهد سياسي يعاد تشكيله بجزر وقلق؟

#### إدارة الخلاف وتنظيمه

ويجب الكاتب عن سؤاله: لماذا النقابات في المرحلة الانتقالية؟ بأنه في المراحل الانتقالية، لا تقاس التحولات السياسية فقط بتبدل النخب أو تغيير الدساتير، بل بقدرة المجتمع على تنظيم نفسه خارج منطلق الوصاية. ومن هنا، تبرز النقابات والاتحادات المهنية كأحد أعمدة أي انتقال ديمقراطي حقيقي، كونها تشكل إحدى المساحات القليلة التي تتيح تعلم السياسة اليومية عملياً: الانتخاب، والاختلاف، والتمثيل، والمساءلة. وهذا ما يجعلها تكتسب أهمية خاصة لأنها تقوم على أساس مهني ومصلي، لا على أساس أيديولوجي أو سياسي أو هوياتي. ففي بلد خرج من عقود طويلة من الاستقطاب والقمع،

# موظفون مؤقتون واستغلال دائم

ما إن دخلنا شهر رمضان حتى أصبح من السهل رصد حجم الطلب على موظفي مبيعات الألبسة والجلديات بشكل كبير وواضح. وهذه الظاهرة ليست جديدة، بل أصبحت روتينية ودورية ومفهومة الأسباب، وهي ستعود للظهور مرة أخرى قبل عيد الأضحى بأسبوعين أو ثلاثة، وإن بنسبة ووتيرة أقل، وهي مرتبطة بنشاط أسواق هذه المنتجات في الأعياد. ودائماً ما يجري السباق المحموم على استقطاب اليد العاملة الموسمية المؤقتة بين أصحاب المحلات.

## ■ قاسيون - دمشق

وهذا التنافس الموسمي بينهم يكون غالباً على العمالة غير المؤهلة والمتوفرة بين صفوف الطلاب الجامعيين بكثرة. وتلجأ نسبة كبيرة من أرباب العمل حينها إلى الخداع، معتمدين على قلة معرفة طالبي العمل بالوضع العام للمصلحة من جهة، وعلى احتياجهم لهذا العمل من جهة أخرى، خاصة مع اقتراب الأعياد. وللعلم، فإن أصحاب المحلات لا يطلبون موظفين موسميين أو مؤقتين، ولن تجد إعلاناً واحداً يدل على ذلك، بل يوهمون الباحثات والباحثين عن العمل بأنها وظيفة دائمة، وبأنه سيتم استثمارهم في موسم الأعياد من أجل صقل مهاراتهم وتدريبهم. فتجرى المقابلة، ويحدد الراتب وساعات السدوام ونظام العمل... إلخ، لتبدأ الرحلة المؤقتة لهؤلاء العمال الجدد، المليئة بالجهد الكبير والاستغلال المضاعف. غالباً ما تبدأ مباشرة العمل للعمال الجدد في الأسبوع الثاني من رمضان، ليتم تعليمهم وتدريبهم



تعود بعد العيد. وأما البقية، فسيتعين على رب العمل صرفهم بالطريقة التي يختارها، فحاجته لهم انتهت بانتهاء الموسم، لتتبعثر آمالهم بعمل دائم في الهواء.

لا تختلف أوضاع هذه الشريحة العمالية عن غيرها من الشرائح في القطاع غير المنظم، الذي يعتبر من أكبر القطاعات وأكثرها بؤساً. فلا عقود عمل موقعة تؤطر علاقتهم برب العمل، ولا مظلة قانونية تحمي حقوقهم، مما يوسع هامش الاستغلال وتكاثر أدواته ووسائله، وعلى رأسها الخلل الكبير في ميزان العرض والطلب على اليد العاملة، مع غياب شبه تام لدور الدولة في ذلك، وكذلك النقابات التي من المفترض أن تدخل إلى هذا القطاع الكبير والهام، والذي تتعدد وتنوع فيه ظواهر الاستغلال الجائر.

الأولى دون أن يذكر أو يحدد ساعات العمل الإضافي التي سيرتفع عددها كلما اقترب اليوم الأول للعيد، مما يجعل العامل مغيباً عن حقوقه فيها، ولا يملك معياراً مفهوماً لها.

لا يتعامل أرباب العمل مع موضوع ساعات العمل الإضافي بطريقة واحدة، فبعضهم «ينام على السيرة»، والبعض الآخر يكتفي بنسبة على المبيعات «من الجمل أذنه» أو «عبيدية يوم الوقفة»، وهناك من يقوم بحساب الساعة بساعة ونصف، ونادراً ما نجد من يضرب الساعة بساعتين كحق بديهي لها «إن خليت بليت». وفي اليوم الأخير من رمضان، ومع صباحية أول أيام العيد، وتوزيع الأجور على العاملين الجدد، ومع هول الصدمة التي تصيبهم من قيمة الأجر المقبوض، فإن النسبة الأكبر منهم ستترك العمل بشكل مباشر ولن

مع ما يحمله ذلك من مشقة الطريق المزدحم وأجور المواصلات. وتفضل نسبة منهم البقاء والإفطار في عملها على حسابها الشخصي، أو مما تحمله من بيتها من طعام وشراب، انقاء لهذه المشقة والمصاريف.

**أجور شحيحة وغياب للمعايير**  
لا تتجاوز أجور موظفي المبيعات الجدد حاجز 10 آلاف ليرة سورية «فئة جديدة» في الأسواق الرئيسية ضمن العاصمة كالشعلان والصالحية والحبيدية والحمرات والجسر الأبيض، في حين تنخفض إلى حدود 7500 ليرة بالعملة نفسها في أسواق الريف أو المدن المحيطة كجرمانا وصحنايا وقطنا وداريا وعين ترمنا. مع العلم أن أجور المواصلات تستنزف 10% منها كحد أدنى، وهذه الأجور يحددها رب العمل في المقابلة

المكثف خلاله، ليكون الأسبوع الثالث موعدهم الأول مع ضغط العمل الشاق والمجهد، حيث يتم خلاله تجهيز المحل بشكل كامل وتعبئته بالبضائع المتدفقة بكميات كبيرة. وتتوزع المهام بين النقل والتحميل والتفريغ وترتيب البضائع الجديدة على الرفوف و«الستاندات» وتنسيقها وفرزها وفق أرقام الموديلات والقياسات والألوان، بجانب مهمة البيع ومتابعة الزبائن. ويتغير عدد ساعات العمل التي كانت 8 ساعات من العاشرة صباحاً وحتى السادسة مساءً، فتضاف فترة دوام جديدة تبدأ بعد الإفطار من الساعة الثامنة مساءً حتى الواحدة ليلاً، أي 5 ساعات عمل جديدة، ليصبح مجموع ساعات العمل في اليوم الواحد 13 ساعة. وبذلك على الموظف أن يذهب للفطور ويعود إلى عمله خلال ساعتين فقط،

## الطبقة العاملة



### الولايات المتحدة: عمال الأغذية في JBS يقررون الإضراب

بعد أن صوت أعضاء اتحاد عمال الأغذية والتجارة المحلي، النقابة التي تمثل 3800 عامل في مصنع تعبئة اللحوم، الشهر الماضي على الإضراب عن العمل خلال مفاوضات النقابة مع JBS بشأن عقد جماعي جديد، قرر العمال في مصنع تعبئة اللحوم المملوك لـ JBS في غربي البدء بإضراب عمالي يوم الإثنين 17 آذار الجاري. قال رئيس الفرع المحلي لاتحاد عمال الأغذية والتجارة في بيان: «هدف المفاوضات هو عدم الإضراب، ولكن عندما تنتهك الشركة حقوق العمال وتتجاهل مخاوفهم بشأن السلامة والصحة وزيادة الأجور، لا تترك الشركة للعمال خياراً سوى الوقوف معاً في تضامن، وأنه لا يمكن إسكاتهم». وأضاف أن العمال يريدون «عرضاً يأخذ معدات السلامة المنقذة للحياة على محمل الجد»، ويوفر أجوراً تلي ارتفاع تكاليف المعيشة، ويضمن أن تكاليف الرعاية الصحية «لا تستهلك أجور العمال».



### أستراليا: إضراب العمال في مصفاة غلينكور بسبب نزاع على الأجور

أعلنت نقابة العمال في مصفاة النحاس «غلينكور» في شمال كوينزلاند إضراباً، بعد أن فشلت المفاوضات التي بدأت في الفترة السابقة في حل النزاعات حول تحسين الأجور وظروف العمل، حسبما قالت نقابة العمال الأسترالية «AWU» يوم الجمعة 13 آذار الجاري. قال سكرتير المنطقة الشمالية في نقابة العمال: «إذا لم تكن غلينكور مهتمة بتحسين عرضها، فستستمر الإجراءات». وأضاف أن الاتحاد لا يخطط لأي إجراء إضافي في الوقت الحالي. وأفادت النقابة إنها تخطط للإضراب منذ يوم الأربعاء، لأن عمال المناجم رفضوا عرض زيادة «لائقة» في الأجور للعمال لا تواكب ارتفاع تكاليف المعيشة. تقوم الشركة المدرجة في لندن باستخراج الزنك والنحاس والفضة ومعادن أخرى عبر 20 عملية نشطة في أستراليا، وتوظف حوالي 17 ألف عامل.



### اسكتلندا: أكثر من 400 موظف جامعي ينظمون إضراباً

أفاد أعضاء اتحاد «يوناييت» في جامعة سترانكلايد أن أكثر من 400 موظف جامعي اسكتلندي سيبدأون الإضراب عن العمل يوم الإثنين 16 آذار الجاري، وينتهي يوم الأحد 22 آذار. من المقرر أن يؤثر الإضراب بشكل مباشر على عمليات الجامعة، ويعمل المضربون على إجراءات ضد تسريحات الوظائف. قالت الأمين العام لاتحاد «يوناييت»: «لم تعد جامعة سترانكلايد قادرة على الهروب من مقترحاتها السرية لتقليص الوظائف. الجامعة في وضع مالي صحي بشكل عام، ولا حاجة على الإطلاق لمهاجمة العمال. لم يتبق أمام أعضائنا خيار سوى القتال من أجل وظائفهم وأجورهم وظروف عملهم». يشارك في الإضراب عمال الأمن، الذين يضمون سلامة مباني الجامعة، والفنيون في المختبرات لدعم الطلاب. كما سيقوم عمال التنظيف باتخاذ إجراءات تؤدي إلى عدم تنظيف مباني الجامعات أو دورات المياه أو مساكن الطلاب.



### كولومبيا: اتحاد عمال الدراسات العليا يوافق على الإضراب خلال المفاوضات

يمثل اتحاد طلاب العمال في كولومبيا نحو 3500 من طلاب الدراسات العليا وطلاب البكالوريوس في جامعة كولومبيا. وقد صوتت بأغلبية ساحقة لصالح إضراب يوم 12 آذار الجاري، كجزء من مفاوضات العقود الجاريه مع الجامعة، بما في ذلك مطالب بمقاطعة المؤسسات «الإسرائيلية». وقالت النقابة: «حان الوقت لزيادة الضغط». إن أجندتها التفاوضية تتجاوز القضايا العمالية التقليدية، بما في ذلك المطالب المرتبطة بالصراعات السياسية الأخيرة في الحرم الجامعي، وإعادة الطلاب الذين تم تأديبهم خلال الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين، وفرض قيود على استخدام الشرطة للقوة في الحرم الجامعي. كما تعارض الشراكة الأكاديمية بين كولومبيا وجامعة تل أبيب، مما يعكس دعوات أوسع من كثير من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للانفصال المؤسسي عن «إسرائيل».

# الاقتصاد السوري بعد سقوط السلطة: إعادة تشكّل البنية الطبقية واتجاهات الاقتصاد



يشكّل سقوط نظام بشار الأسد لحظة تاريخية فارقة في مسار الاقتصاد السوري، ليس بوصفه تحوُّلاً سياسياً في بنية السلطة، بل باعتباره حدثاً يعيد فتح مسألة البنية الاقتصادية والاجتماعية التي تشكّلت خلال العقود الماضية. فمن منظور الاقتصاد السياسي، لا يمكن فهم التحولات السياسية بمعزل عن الأساس المادي للمجتمع، أي نمط الإنتاج وشكل الملكية وطبيعة الطبقات الاجتماعية التي تتصارع داخل المجتمع.

## ■ ميلاد شوقي

جديدة مرتبطة بالقوى العسكرية المحلية والإقليمية. فقد أصبحت الموارد الاقتصادية، من النفط إلى المعابر التجارية، مرتبطة بموازن القوى العسكرية أكثر من ارتباطها بمنطق السوق أو الإنتاج.

## سقوط السلطة

### وبداية مرحلة إعادة الهيكلة

إن سقوط السلطة لا يعني بالضرورة نهاية الأزمة الاقتصادية، بل يفتح مرحلة جديدة من إعادة الهيكلة الاقتصادية. ففي التجارب التاريخية للدول الخارجة من الحروب أو من الأنظمة السلطوية، غالباً ما تندفع الحكومات الانتقالية نحو تبني سياسات اقتصادية ليبرالية تحت ضغط المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تتمثل هذه السياسات عادة في تحرير الأسعار، وخصخصة القطاع العام، وتقليص الدعم الاجتماعي، وفتح الاقتصاد أمام رأس المال الأجنبي.

هذه الإجراءات تُقدّم غالباً بوصفها شرطا لإعادة الإعمار، لكنها في الواقع تعيد تشكيل الاقتصاد وفق مصالح قوى رأس المال العالمي. وفي الحالة السورية، قد تتحول إعادة الإعمار نفسها إلى مجال واسع للاستثمار الأجنبي والشركات الدولية، ما يجعل الاقتصاد الوطني تابعا لشبكات رأس المال الإقليمية والعالمية.

## إعادة الإعمار كفرصة وكألية لهيمنة

تعد عملية إعادة الإعمار أحد أهم القطاعات الاقتصادية في المرحلة القادمة. فالبنية التحتية السورية تعرّضت لدمار هائل، وتشير التقديرات إلى أن تكلفة إعادة الإعمار قد تصل إلى مئات مليارات الدولارات.

لكن إعادة الإعمار ليست تقنية محايدة، بل هي

لقد دخلت سورية قبل سقوط سلطة الأسد بسنوات طويلة في أزمة اقتصادية عميقة ناجمة عن التناقض بين بنية اقتصاد متأكلة وعلاقات ملكية غير متوازنة. فالنظام الذي تأسس في عهد حافظ الأسد قام على صيغة من الاقتصاد المختلط، حيث لعب القطاع العام دوراً مركزياً في الصناعة والبنية التحتية إلى جانب دور محدود للقطاع الخاص. غير أن هذه الصيغة بدأت تتآكل تدريجياً منذ تسعينيات القرن الماضي، وتسارعت عملية تفكيكها مع بداية الألفية الجديدة تحت شعار «اقتصاد السوق الاجتماعي».

في الواقع، لم تكن تلك السياسات انتقالية حقيقية إلى السوق بقدر ما كانت إعادة توزيع للثروة داخل الطبقة الحاكمة نفسها. فقد ظهرت طبقة من الرأسماليين الجدد المرتبطين بالأجهزة الأمنية والبيروقراطية، تحوّلوا إلى وسطاء اقتصاديين يحتكرون التجارة والاستيراد والقطاعات الربعية. وبهذا المعنى، تعرّزت في سورية مواقع تلك الصيغة الرأسمالية التي لا تقوم على الإنتاج، بل على الامتيازات والاحتكارات.

## الحرب كألية لإعادة تشكيل الاقتصاد

مع انفجار الأزمة السورية، لم ينهر الاقتصاد فحسب، بل أعيد تشكيله وفق شروط جديدة. فالعرب ليست مجرد كارثة إنسانية، بل هي أيضاً عملية عنيفة لإعادة توزيع الثروة والملكية. فالعديد من القطاعات الإنتاجية، خصوصاً الصناعة والزراعة، تعرّضت للتدمير أو التفكيك، في حين ازدهرت أنماط اقتصادية بديلة مثل اقتصاد الحرب والتهرب واقتصاد المساعدات الدولية. وفي هذا السياق، ظهرت شبكات اقتصادية

ساحة للصراع الاقتصادي والسياسي. فالدول الإقليمية مثل تركيا ودول الخليج قد تسعى إلى توسيع نفوذها الاقتصادي داخل سورية عبر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والطاقة والعقارات. وفي كثير من الأحوال، تتحول إعادة الإعمار إلى عملية إعادة توزيع الأراضي والثروة، حيث تنقل الملكية من السكان المتضررين إلى شركات استثمارية أو تحالفات اقتصادية جديدة.

## تحولات الطبقات الاجتماعية

من منظور الاقتصاد السياسي، فإن أهم ما ستنتجه التحولات الاقتصادية في سورية هو إعادة تشكيل البنية الطبقية للمجتمع. أولاً: صعود رأسمالية جديدة، حيث من المرجح أن تظهر طبقة جديدة من رجال الأعمال المرتبطين بعملية إعادة الإعمار والاستثمار الأجنبي. هذه الطبقة قد لا تختلف كثيراً عن الرأسمالية الطفيلية السابقة، لكنها ستشكل في سياق سياسي جديد وتحت تحالفات إقليمية مختلفة.

ثانياً: زيادة تآكل ما تبقى من الشريحة الوسطى التي كانت تعتمد قبل الحرب، إلى حد كبير، على الوظائف الحكومية والمهنة الحرة والتعليم. لكن انهيار الاقتصاد وتدمير المؤسسات الإنتاجية أديا إلى تآكل هذه الطبقة بشكل كبير، ومن المرجح أن تستمر هذه العملية في المرحلة القادمة، خصوصاً مع تقليص دور الدولة الاقتصادي واتباع سياسة تسريح العمال والموظفين.

ثالثاً: سيؤدي اقتصاد إعادة الإعمار والخدمات إلى خلق فرص عمل، لكن معظمها سيكون في قطاعات منخفضة الأجور وغير مستقرة مثل البناء والخدمات. وهذا يعني توسع ما يمكن تسميته بالطبقة العاملة الهشة التي تعيش في ظروف عمل غير مستقرة ودون حماية اجتماعية كافية.

## التفاوت الاقتصادي وتحدي العدالة الاقتصادية

أحد أخطر نتائج التحولات الاقتصادية المحتملة هو اتساع الفوارق الطبقية. ففي الاقتصادات الخارجة من الحروب، غالباً ما

تتراكم الثروة بسرعة لدى فئة محدودة تستفيد من الاستثمار والعقارات والاحتكارات التجارية، في حين تبقى الأغلبية تعاني من البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة. وهذا التفاوت قد يخلق توترات اجتماعية جديدة، خاصة إذا شعر السكان بأن التضحيات التي دفعوها خلال الحرب لم تؤدّ إلى نظام اقتصادي أكثر عدلاً.

## الدولة ودورها في الاقتصاد الجديد

يبقى السؤال الأساسي: ما هو الدور الذي ستلعبه الدولة في الاقتصاد السوري الجديد؟ إذا اتجهت الدولة نحو نموذج ليبرالي كامل، فإن دورها قد يقتصر على «تيسير» آليات السوق الرأسمالية المتوحشة وتوفير البيئة الاستثمارية. لكن هذا الخيار سيفاقم التفاوت الاجتماعي ويضعف قدرة الاقتصاد على تحقيق إنتاجية حقيقية.

أما إذا تبنت الدولة سياسة اقتصادية تنموية تقوم على دعم الصناعة والزراعة وإعادة بناء القطاع العام، فقد تتمكن من خلق نموذج اقتصادي أكثر توازناً واستقلالية.

إن مستقبل الاقتصاد السوري بعد سقوط السلطة السابقة لن يتحدد فقط بقرارات القوى بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. فإذا بقيت عملية إعادة البناء الاقتصادي خاضعة لمصالح رأس المال الطفيلي وتحالفاته الخارجية، فإن الأزمة الاجتماعية التي عاشها السوريون قد يُعاد إنتاجها بشكل جديد.

أما إذا نجحت القوى الاجتماعية في فرض نموذج اقتصادي أكثر عدالة، يقوم على الإنتاج الحقيقي وتوزيع الثروة بشكل يحقق نمواً حقيقياً أعلى وعدالة اجتماعية عميقة، فقد تتحول مرحلة ما بعد الحرب إلى فرصة تاريخية لإعادة بناء المجتمع على أسس مختلفة.

وفي نهاية المطاف، فإن الصراع حول الاقتصاد السوري ليس مجرد صراع على الموارد، بل هو صراع على شكل المجتمع نفسه، وعلى طبيعة العلاقات الاجتماعية التي ستحدد مستقبل سورية لعقود قادمة.

# حوادث السير في سورية من القيادة المتهورة والبنية التحتية المتهاكلة إلى غياب الرادع، فمن المسؤول؟!



تزايدت حوادث السير في المدن السورية بشكل ملحوظ في مشهدٍ يتكرر يومياً، فهذه الحوادث لم تعد استثناءً أو مجرد أخبار عابرة بل تحولت لكارثة وطنية تحصد أرواحاً ومصائب، مما يطرح سؤالاً ملحاً حول سبب هذا التزايد، فهل يعود إلى عوامل فنية وبينوية أم إنه يعكس أنماطاً سلوكية خطيرة ترسخت في ثقافة القيادة لدى بعض السائقين؟

## رشاد عبيد

### أرقام وإحصائيات رسمية

حسب ما أكد المكتب الإعلامي للدفاع المدني أن فرقته استجابت خلال عام 2025 لأكثر من 3000 استجابة لحوادث مرورية في مختلف المناطق السورية، توفي نتيجتها 176 شخصاً وأصيب نحو 2500 آخرين بإصابات متفاوتة، في حين سُجلت 614 استجابة منذ الأول من كانون الثاني 2026 وحتى نهاية شهر شباط من هذا العام، ما يعكس استمرار ارتفاع معدلات الحوادث، ولا سيما على الطرقات الرئيسية.

هذه الأرقام لا تمثل سوى جزء من الحقيقة إذ أنها تقتصر على الحوادث التي استجابت لها فرق الدفاع المدني فقط، بينما تبقى أعداد كبيرة أخرى غير مسجلة نظراً لتعدد الجهات التي تشارك في عمليات الإسعاف. فمثلاً، بتاريخ 4 آذار وقع حادث سير في محافظة طرطوس وأسفر عن وفاة شخصين وإصابة 11 شخصاً.

### القيادة المتهورة

خلف هذه الأرقام تتصدر القيادة المتهورة والرعناء قائمة العوامل المقاومة للمخاطر المرورية، حيث تحولت مخالفات يفترض أن تكون مدانة قانونياً واجتماعياً إلى سلوكيات يومية يبررها البعض تحت مسمى «الفهلوية» مما ينعكس مباشرة على السلامة في الشارع سواء بالسرعة الزائدة أو التجاوز الخاطئ أو قطع إشارة المرور قبل تبدلها بلحظات، وخاصة من فئات عمرية صغيرة من المراهقين والشباب يقودون السيارات أو الدراجات النارية بسرعات عالية حتى داخل الأحياء السكنية الضيقة دون رقيب ويقومون بحركات استعراضية خطيرة في سلوك يعرض حياتهم وحيات الآخرين للخطر، وما يفاقم الوضع سوءاً أن عدداً كبيراً من هؤلاء لا يملكون رخص قيادة رسمية والتي توقف منحها في تموز 2025، وبالتالي آلاف السائقين يمارسون القيادة دون أي وثيقة تثبت كفاءتهم، وهنا يبرز السؤال حول كيفية السماح لشخص لم

تثبت كفاءته بقيادة مركبة قد تتحول لألية قاتلة في أية لحظة؟!

وفيما يخص الدراجات النارية، فباتت وباءً حقيقياً ووسيلة موت متحركة لكنها سهلة للتنقل اليومي واقتصادية، إذ تشير التقديرات إلى أنها مسؤولة عن 50-60% من مجمل الحوادث بالقيادة المتهورة دون أدنى وسائل الحماية كالخوذ، فمعظم الإصابات تكون بليغة أو حتى مميتة نظراً إلى افتقار هذه الآليات لأدنى معايير الأمان عند وقوع أي اصطدام.

### بنية تحتية متهاكلة

لا يقتصر سبب الحوادث على الخطأ البشري، فالواقع الميداني يعد سبباً رئيسياً يفقد السائق بوصلته، حيث أكد مسؤول البحث والإنقاذ في الدفاع المدني السوري «وسام زيدان»، أن الطرق السريعة والدولية سجلت النسبة الأعلى من الحوادث المرورية ويعود ذلك إلى ثغرات تقنية في البنية التحتية، تتمثل في التفسخات والحفر المفاجئة التي تتباغت السائقين على الطرق الرئيسية والسريعة وتؤدي إلى فقدان السيطرة الفوري، كما أن غياب الإنارة والإشارات المرورية في الطرق التي تعتبر «خطرة»، كذلك تاكل حواف الطريق وضعف التصريف مما يتسبب بانزلاقات قاتلة خلال المواسم المطرية نتيجة تضرر الطبقة الإسفلتية، أي خلوها من أبسط شروط السلامة المرورية.

### الازدحام وزيادة عدد المركبات

شهدت شوارع دمشق ازدياداً ملحوظاً في أعداد المركبات وخاصة السيارات الحديثة والدراجات النارية، مما خلق تحديات جديدة على الطرقات، فهي ليست مصممة لاستيعاب هذا العدد الكبير ولا الحركة المرورية الكثيفة التي تشهدها حالياً مما يؤدي إلى ازدحامات متكررة ويزيد من مستوى الفوضى المرورية في الكثير من المناطق. كما تعاني المركبات من ضعف في أنظمة السلامة وخاصة مع انتشار المركبات غير المؤهلة فنياً وبالتالي زيادة الأعطال المفاجئة ورفع مستوى المخاطر على الطرق، ناهيك

عن ضعف الالتزام بقواعد السير وإجراءات السلامة ما يضاعف احتمالات وقوع الحوادث.

### سلطة غائبة ورادع مشلول

في الواقع الحالي يتم تجاوز حتى شرطة المرور وأحياناً الاعتداء على عناصرها، ما يعكس انهيار هيبة الدولة في أرقى تجلياتها، فالرادع القانوني بات شبه غائب والغرامات المالية لا تشكل رادعاً حقيقياً في ظل انفلات أمني مروري شامل. وإذا كان العنصر البشري مسؤولاً عن نحو 80% من الحوادث وفق بعض الدراسات، فإن المسؤولية الأكبر تقع على غياب النظام الذي يضبط هذا العنصر البشري.

### إلى متى؟

الأرواح التي تسقط يومياً ليست مجرد أرقام، بل أمهات وأطفال وشباب كان يمكن إنقاذهم لو توفر الحد الأدنى من المسؤولية أمام هذا الواقع المرير، فالיום لم يعد مقبولاً للاكتفاء بالنداءات والتحذيرات، فالواقع يتطلب تحركاً عاجلاً وخطة وطنية متكاملة يمكن الاعتماد فيها على استثمار

البيانات الميدانية كأداة إصلاح من خلال الاعتماد على سجلات الاستجابة للحوادث لدى الدفاع المدني كخارطة طريق لوزارة النقل والمرور والجهات الخدمية، حيث تحدد المناطق الأكثر تسجيلاً للحوادث لتوجيه ورشات الصيانة إلى المحاور الأكثر خطورة لتفادي العمل العشوائي، كما العمل على إشراك الفرق الميدانية في عمليات التخطيط المروري وإعادة تأهيل الطرق لضمان استجابة استباقية تعالج العيوب الفنية كالحفر وغياب الإنارة قبل أن تتحول إلى أسباب لحوادث دامية، مع إعادة منح رخص القيادة وتأهيل السائقين، كذلك تفعيل دور الشرطة وحمايتها وصولاً إلى حملات توعية حقيقية لا تقتفي بالشعارات.

فإن الجهات المعنية اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤولياتها، فاستمرار هذا النزيف ليس قدراً محتوماً بل نتيجة غياب السياسات الطرقية والمرورية والخدمية المتوازنة والمتوازنة، بالتوافق مع الفشل والإهمال المتراكم! فكم من الضحايا يجب أن تسقط حتى تتحرك الضامير قبل الآليات الرسمية؟!

## الرقابة على الحدود... إمكانات معطلة وغياب المسؤولية

تزداد يوماً بعد يوم ظاهرة تغلغل المنتجات غير المطابقة للمواصفات إلى السوق السورية، وتترسخ عبارات من قبيل «مخصص للسوق الأوروبي» كبديل عن شهادات الجودة الرسمية.

### نور الإبراهيم

وهي ظاهرة تتركس أشكالاً جديدة من الهيمنة الاقتصادية، في سياق عام يتبدى فيه انهيار المنظومة الرقابية، ويهدد النسيج الاجتماعي. فلم يعد الاستيراد مجرد نشاط تجاري، بل تحول إلى مجال لتراكم رأس المال، حيث يتم استغلال فجوات الرقابة من قبل كبار المستوردين الذين يحققون أرباحهم من قدرتهم على تجاوز المعايير والمواصفات، في رهان على ضعف المؤسسات وفشل الدولة. وفي ظل غياب الشفافية، تتحول تراخيص الاستيراد إلى ريع حقيقي توزعه شبكات النفوذ. فمن يملك القدرة على تمرير شحنة منتجات فاسدة، أو سلع أقرب إلى الخردة،

يملك قدرة استثنائية على تعطيل آليات السوق، وإجبار المستهلك على قبول بضاعته. فيما تتحول المؤسسات الرقابية إلى أدوات في خدمتهم بدلاً من كونها أدوات لضبط ما يدخل إلى السوق، ومن ثم إلى بيت المواطن.

### أين المخابرة؟

تبدو الإجراءات على الحدود «شكلية»، حيث تدخل شحنات كاملة من السلع من دون فحص جدي؛ وليس نفوق كميات كبيرة من الفروج الريش القادم من تركيا في 7 آذار، بسبب مرض «غير معروف»، سوى مثال بسيط على ذلك. وبات ضعف الرقابة على الحدود، باباً جعل من سورية بيئة خصبة لتصريف مواد منتهية الصلاحية، وبلغ رديئة،

تجد طريقها إلى السوق السورية عبر شبكات تهريب منظمة. فيما تعترف مديرية التجارة وحماية المستهلك نفسها بأن 35% من المنتجات في السوق لا تصلح للاستهلاك، فكيف وصلت هذه المنتجات إلى السوق أصلاً إن لم تكن هناك ثغرات رقابية وتواطؤ واضح؟! فرغم امتلاك سورية بنية تحتية مخبرية واسعة «مخابر وزارة الزراعة، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، مخابر الصحة الحيوانية، مخابر الجمارك والتموين، وغيرها الكثير» إلا أنها تبقى معطلة أو مهتمشة عن أداء دورها.

إذاً، المشكلة هي في غياب الإرادة والشفافية والمحاسبة، وليس الإمكانيات، وفي وجود قلة تستفيد من استمرار هذه الفوضى، يدفع المستهلك الثمن مرتين؛ أولاً بصحته عندما يستهلك منتجاتاً غذائية فاسدة أو غير مطابقة للمواصفات، وثانياً من جيبه ومدخراته.



### استعادة الإمكانات وضبط الحدود

لقد تحولت الحدود السورية إلى «منخل» بفعل ضعف الرقابة وغياب مؤسسات الدولة، وسيطرة شبكات المصالح والفساد على مفاصل الاستيراد، وغياب المحاسبة وتردي الثقة بين المواطن والدولة.

ولذا فإن أي حلول «إصلاحية» تلي الكارثة، ستبقى سطحية ما لم ترتبط بتغيير جذري، عبر كسر الاحتكارات، وتفعيل الرقابة، وإعادة تفعيل عمل المخابر بتخصصاتها كافة وتبقيتها، وهذا لا يكتمل من دون التحول إلى اقتصاد منتج، يحمي المنتج المحلي، ويشجع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

# الحرب على إيران... إعادة

نتابع في هذه المادة ما بدأناه الأسبوع الماضي في نقاش الآثار المحتملة للحرب «الإسرائيلية» - الأمريكية على إيران. وكنا قد ناقشنا في الجزء الأول الآثار المتوقعة على المستوى الدولي وعلى المستوى الإقليمي، وناقش هنا التأثيرات المحتملة على المستوى المحلي السوري...

■ مهند دليقان

## أسبوع إضافي

ربما من المفيد قبل الدخول في الوضع المحلي، أن نقدم تلخيصاً مكثفاً للجزء الأول، أخذين بعين الاعتبار مرور أسبوع إضافي من الحرب بعد كتابته... وبالشكل التالي: دولياً: تعبر الحرب الراهنة بمجرباتها وتداعياتها، عن تسارع التراجع الأمريكي العام وعن عمق الأزمة الداخلية الأمريكية. بما في ذلك تراجع الولايات المتحدة كقوة محيطية، وتراجع الغرب ككل كقوى محيطية، وضمنا تراجع الناتو وكل المؤسسات الدولية التي ارتبطت ليس فقط بمرحلة الأحادية القطبية، بل وحتى تلك التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية والأمم المتحدة ضمناً... وباتت هذه المؤسسات كلها موضوعة على طاولة البحث التاريخي، باتجاه نسف ما يعجز عن التكيف منها، وتطوير وتعديل ما هو قابل للتكيف. يشمل ذلك لا المنظومة السياسية العالمية فقط، بل وأيضا المالية والاقتصادية، وفي القلب منها دور الدولار كعملة عالمية، وخاصة مع تآكل الأساس المادي للبترودولار.

إقليمياً: تجري عملية إعادة تشكيل كبرى للتموضعات الإقليمية في مختلف بقاع العالم، وفي منطقتنا بشكل خاص؛ حيث يجري نسف التموضعات التاريخية التي تم إرساؤها أيام حلف بغداد وما بعده، وينشأ بشكل ملموس أكثر فأكثر ما أسمته قاسيون «التحالف الخماسي»، الذي يضم «السعودية، مصر، تركيا، إيران، باكستان»، وهي القوى التي كانت متناحرة طوال عقود مضت، واليوم تجد نفسها متقاربة موضوعياً، يجمعها الخطر المشترك المتمثل بمشروع «إسرائيل الكبرى»، أو «مشروع الشرق الأوسط الجديد/الكبير» الذي يهددها، ويستهدفها كلها، على مستوى الشعوب والأنظمة والحدود الجغرافية السياسية على حد سواء، وباستخدام مختلف الأدوات الاقتصادية والعسكرية والمالية والتفجيتية. ورغم كل المحاولات الأمريكية و«الإسرائيلية» منذ بدء الحرب، لدفع الدول العربية للتورط في الحرب بشكل مباشر مع إيران، ومحاولات زج الكرد لحكم حي في المعركة، ومحاولات زج أذربيجان أيضاً... إلا أن أياً من هذه الأطراف لم ينزل بهذا الاتجاه، وليست هناك مؤشرات أن أياً منها مستعد للتضحية كرمي «لإسرائيلي» والأمريكي.

محصلة

بالمجمل، فإن ما قدمه أسبوع إضافي من الحرب، هو التأكيد على طبيعتها كحرب استنزاف من الطرف الإيراني، وكورطة كبرى من الطرف الأمريكي/«الإسرائيلي».

أما عن شروط إنهاؤها، وبينما ليس لدى الأمريكي و«الإسرائيلي» أي أمل في تحقيق أي من الأهداف التي أعلنوها لبدء الحرب «إنهاء البرنامج النووي، إنهاء البرنامج



لأنها قادرة على توجيه الضربة القاضية لإيران فيها، بل بالضبط لأنها تعرف أن قدراتها هي، أي «إسرائيل»، ربما لن تسمح بجولة إضافية، خاصة وأن جر الولايات المتحدة الأمريكية لجولة جديدة بات احتمالاً أقل قابلية للتحقق بشكل كبير من أي وقت مضى. وبالتالي فإن الكيان، ورغم أنه يعرف أن إيران تريد حرب استنزاف، وأن مصلحة إيران هي أن تكون الحرب استنزافاً طويلاً «سلفاً للضد»، ولكنها ترى نفسها مضطرة للانزلاق نحو الاستنزاف، «ضمن الحدود التي تستطيع تحملها، وهي حدود ضيقة مقارنة بإيران». وهي تنجر نحو الاستنزاف لأن خسارة الجولة الحالية بشكل واضح، يعني انغلاق الأفق بشكل نهائي تقريباً في وجه مشروع الشرق الأوسط الكبير، وفي وجه «إسرائيل الكبرى».

## الكل أو لا شيء

يتعامل «الإسرائيلي» مع مشروع إسرائيل الكبرى، بوصفه الكل أو لا شيء؛ فإما أن يستطيع توسيع حدوده وهيمنته ليسيطر على كامل الشرق الأوسط، أو أن بقاء الكيان نفسه ضمن حدود فلسطين التاريخية، وبوصفه دولة عنصرية صهيونية، هو أمر مهدد بالفناء...

أصل المسألة هو فهم الكيان للتحولات في ميزان القوى الدولي. فلننظر في تصريحات نتنياهو قبل بضعة أسابيع حين قال إن على «إسرائيل» أن تنقل التكنولوجيا العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تعتمد على نفسها في التصنيع العسكري بشكل كامل ضمن أجل زمنية حددها الأقصى هو 10 سنوات.

الصهاينة يرون التراجع الأمريكي بشكل واضح، ويفهمونه انطلاقاً من المعادلات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الواقعية، وليس عبر ما تقوله وسائل الإعلام، التي يملكون الجزء الأهم منها حول العالم. وعلى هذا الأساس يرون أن الولايات المتحدة كقوة

لدول الخليج أن القواعد الأمريكية ليست قادرة على حمايتها، وليست معنية بحمايتها، فإن جدوى بقائها والصراف عليها، يصبح محل بحث. وأكثر من ذلك، أن هذه القواعد ليست فقط عاجزة عن حماية دول الخليج، بل هي مصدر مشاكل وقلق وخسائر واضطراب مستمر مع دول الجوار، وخاصة إيران... ما يجعل الوصول إلى تفاهات للأمن الجماعي للمنطقة، بين دول المنطقة، أمراً أجدى وأوفر وأضمن من «الاحتماء» بالأمريكي. أضف إلى ذلك أن الأمريكي نفسه سيعيد حساب جدوى وجود القواعد العسكرية في منطقتنا «وفي مناطق أخرى عديدة في العالم»، بعد أن تنتهي الحرب الحالية، ويهدأ الغبار الذي أثارته...

## أمريكا/«إسرائيل»

نحتاج إلى خطوة إضافية للوصول من الدولي والإقليمي إلى المحلي السوري، وهي التمييز بين ما تعنيه الحرب الحالية بالنسبة للولايات المتحدة، وبين ما تعنيه لـ«إسرائيل».

من حيث المبدأ، يمكن القول إن الولايات المتحدة بمقدورها التعامل مع الحرب الحالية بوصفها جولة ضمن مجموعة معارك عسكرية وسياسية واقتصادية تخوضها على المستوى الدولي، ويمكنها أن تخسرها دون أن تعني خسارة جولة من الجولات، خسارة نهائية وكبرى واستراتيجية... رغم ما ستخلفه الخسارة المتوقعة في هذه الجولة من آثار كبيرة على الولايات المتحدة، إلا أن لديها إمكانيات تعويض واسعة في أماكن مختلفة من العالم... ولذا فإن المنطق يقول بأن واشنطن ستسعى لإيقاف الاستنزاف بأسرع وقت ممكن، وستحاول الخروج بصور انتصار شكلي، على أمل التجهيز لجولة جديدة، في إيران أو في غيرها.

على العكس من ذلك تماماً، فإن «إسرائيل» لا تتعامل مع الحرب الجارية بوصفها جولة، بل تتعامل معها بوصفها الجولة الأخيرة؛ ليس

الصاروخي، إنهاء العلاقة والدعم للمليشيات والقوى المتحالفة مع إيران في الإقليم، إسقاط النظام... فإن الطرف الإيراني يطرح شرطين قابلين للتحقيق على المستوى القريب والمتوسط: «إنهاء القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، ودفع التعويضات». بالنسبة لإنهاء القواعد الأمريكية في المنطقة، فهي بالمعنى العملي قد انتهت، وبقي البحث عن شكل لائق لخروجها النهائي، وهو أمر لن يتم بين ليلة وضحاها، وربما يحتاج إلى عدة سنوات كي يكتفل، لكن الأكيد أن العملية قد بدأت... لماذا؟

وظيفة القواعد العسكرية الأمريكية المفترضة، هي «الدفاع عن أمن الخليج العربي»، مقابل تسعير النفط بالدولار... أي أن المعادلة التي تم إرساؤها تاريخياً، وخاصة بعد انتهاء بريتين وودز، بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، هي التالية: لستم بحاجة إلى بناء جيوش كبيرة ومتقدمة وصراف ميزانيات هائلة عليها، اصرفوا تلك المليارات على قواعدها التي ستحميكم، وبالمقابل تسعرون ثرواتهم الباطنية بالدولار، وتكون جميعنا فائزين في هذه المعادلة.

هذه الحرب، أثبتت أشياء أخرى مختلفة، فالقواعد الأمريكية ومعها الأساطيل، ليست عاجزة عن الدفاع عن دول الخليج العربي فحسب، بل وهي عاجزة عن الدفاع عن نفسها أيضاً، والأدهى هو أن ترتيب الأولويات بالنسبة للقوى المهاجمة «أي أمريكا و«إسرائيل»» هو التالي: أولاً حماية «إسرائيل»، بما في ذلك عبر سحب منظومات دفاع من الخليج العربي باتجاه الكيان، وسحب منظومات دفاع حتى من كوريا الجنوبية باتجاه الكيان! وثانياً الدفاع عن أمريكا وأصولها وقواعدها وأفرادها. التسلسل المعروض هنا يفترض أن ثالثاً سيكون الدفاع عن دول الخليج العربي، ولكن التجربة العملية حتى الآن، تقول إن هذا الأمر ليس ضمن الأولويات إطلاقاً! وبما أن التجربة العملية قد كشفت بالنسبة

التجربة العملية قد كشفت بالنسبة لدول الخليج أن القواعد الأمريكية على حمايتها وليست معنية بحمايتها

# رسم المنطقة والعالم (2)



ثانياً: بالتوازي مع غياب العدالة الاجتماعية، وطفو مظاهر البطور على قلة قليلة ضمن المجتمع، سيصبح الحرمان أشد جوراً وخطراً، وأكثر قابلية للانفجار بأشكال غير متوقعة وغير قابلة للتحكم، ومفتوحة على كل الاحتمالات.

ثالثاً: يضاف إلى هذه العوامل، أن «الإسرائيلي» لن «يقعد عاقلاً»، بل سيسعى لاستثمار هذه الأوضاع للتعويض عن خسارته في معركة إيران، ولو رمزياً، عبر البطش بسورية والسوريين، انطلاقاً من التناقضات الداخلية، وربما عبر إجراءات من الخارج أيضاً. هذه الإحداثيات مجتمعة، تعني أن بلادنا على حافة خطر كبير ومحدق على مختلف المستويات والصعد، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، ما يعني أن الحاجة إلى توحيد الشعب السوري حول برنامج خلاص مشترك ومتفق عليه باتت أكثر إلحاحاً، بل باتت مسألة وجودية لبقاء سورية وشعبها، ليس فقط كوحدة جغرافية سياسية، بل كبقاء فيزيائي!

وإن كان المدخل الأساسي الذي طالما كررنا الحديث عنه هو المؤتمر الوطني العام الذي يجمع مختلف القوى السياسية والاجتماعية السورية وتوضع على طاولته مختلف المشكلات العالقة «المتراكمة منها سابقاً والمستجدة» للخروج بحلول توافقية تكون مشروع حلم مشترك للسوريين يوحدهم ويغلق الثغرات الكبرى لديهم، فإن هذا المؤتمر نفسه بات ضرورة أكثر إلحاحاً، ولم يعد قادراً وحده على إنجاز المهمة ضمن الأجل المتاحة، وهي أجل قصيرة... أي أننا بنتنا بحاجة إلى حكومة وحدة وطنية تشمل القوى السياسية الأساسية والاجتماعية والقوى الاجتماعية الأساسية، وتأخذ على عاتقها التعامل مع الوضع الكارثي الطارئ، والاحتمالات الأكثر صعوبة القادمة، وبأخذ على عاتقه ضمناً التحضير للمؤتمر الوطني العام، الذي ستكون وظيفته الأساسية هي إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وعلى قاعدة الحفاظ على البلاد ووحدتها ووحدة شعبها في مواجهة تهديد وجودي لا ينفك يتعاظم يوماً بعد يوم...

دولية مهيمنة ستصبح من الماضي ضمن أجل لا يتجاوز 10 سنوات.

سبق للصهاينة أن تكيفوا مع تحول ميزان القوى الدولي، حين نقلوا مركز ثقلهم من بريطانيا باتجاه نيويورك. ولكن مشكلتهم اليوم هي مشكلة مركبة؛ من جهة، القوى الصاعدة الجديدة غير مستعدة لاستقبالهم ورعايتهم؛ ومن جهة ثانية «وربما هذا هو الأهم» أن الصهاينة بالمعنى المالي والسياسي قد تعملقوا وتضخموا عبر قرن مضى، ولم يعودوا يقبلون بأن يكونوا محمية لدولة عظمى... هم يجب أن يكونوا الدولة العظمى. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تفقد دورها كدولة عظمى، فينبغي البحث عن بديل. وبكل الأحوال، وحتى إن لم يكن الأمر بحثاً عن بديل، فإن انتهاء سطوة الولايات المتحدة، يعني جعل «إسرائيل» الحالية في موقع ضعيف جداً، تحتاج إلى تكبيره وتحسينه لمواجهة التغيرات القادمة على المستويات الدولية والإقليمية... بهذا المعنى فهم يتعاملون مع هذه الحرب ومع مشروع «إسرائيل الكبرى» على قاعدة الكل أو لا شيء...

## ماذا عن سورية؟

كل تراجع للمشروع الصهيوني في المنطقة، هو موضوعياً مصلحة لسورية والشعب السوري؛ فالمشروع الصهيوني في سورية، يعني تقسيمها، ويعني دفعها نحو مزيد من الاقتتال الداخلي والفوضى. وإذا كانت هذه الحرب الجارية هي تكريس لتراجع إضافي للصهاينة فهي بالإطار العام تقدم لسورية على المدى المتوسط والبعيد... على المستوى الزمني القريب الأمر مختلف: أولاً: حرب الاستنزاف ستعمق مشكلات سورية الاقتصادية والاجتماعية وستدفعها لحافة الانهيار الشامل، ليس بسبب ارتفاع الأسعار العالمية فقط، وبسبب السياسات الليبرالية المتوحشة المتبعة التي تنهي دور جهاز الدولة الاجتماعي وتجعله عاجزاً عن الدفاع عن المجتمع ضد أي طارئ، بل وأيضاً لأن الداعم الأساسي مالياً «أي دول الخليج» لن يكون في وضع يسمح له بتصرف إزاء المنح لسورية، أو الاستثمار فيها...

## إجابة من DeepSeek

**بسؤاله عن الربط بين مشروع «إسرائيل الكبرى»، والسلوك «الإسرائيلي» تجاه سورية، أجاب DeepSeek «أداة ذكاء صناعي صينية» بما يلي:**

1. التصريحات السياسية حول مشروع «إسرائيل الكبرى» «أواخر فبراير - أوائل مارس 2026»  
شهد الأسبوعان الأخيران تصريحات رفيعة المستوى من قبل قادة «إسرائيليين» بارزين أعادت طرح مفهوم «إسرائيل الكبرى» بقوة على السطح:  
تصريحات يائير لابيد «قائد المعارضة»: في 24 فبراير 2026، أعلن يائير لابيد صراحة دعمه لما يسمى بمشروع «إسرائيل الكبرى»، الذي يهدف إلى السيطرة على أراض عربية شاسعة «من الفرات إلى النيل». استند لابيد في تصريحاته إلى روايات دينية قائلًا إن «الكتاب المقدس» هو «سند الملكية الحصري» لليهود على هذه الأراضي، بما في ذلك دول ذات سيادة مثل سورية ولبنان والأردن والعراق.  
تصريحات بنيامين نتنياهو «رئيس الوزراء»: في 3 مارس 2026، صرح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بشكل قاطع بأنه يؤيد «بالتأكيد» رؤية «إسرائيل الكبرى». وقد أثار هذه التصريحات موجة إدانة واسعة من الدول العربية بما فيها مصر والأردن والعراق والسعودية

وقطر، التي اعتبرت تهديداً لسيادتها و«رفضاً لخيار السلام».  
2. مشروع «ممر داوود» وإسقاطه على الجغرافيا السورية «يناير 2026»  
إلى جانب التصريحات المباشرة، كشفت تقارير صحفية وتحليلية عن وجود مخططات استراتيجية أكثر تحديداً تطبق هذا المفهوم على الأراضي السورية:  
«ممر داوود» هو ممر استراتيجي يهدف إلى إنشاء منطقة نفوذ «إسرائيلية» متصلة تمتد من هضبة الجولان المحتل عبر سورية وصولاً إلى الحدود مع العراق. يهدف هذا المخطط إلى السيطرة على مناطق حيوية تشمل القنيطرة ودرعا والسويداء وحمص ودير الزور، حيث توجد أكبر حقول النفط والغاز في سورية.  
الربط بـ «إسرائيل الكبرى»: يربط المحللون فكرة هذا الممر بجنورها الأيديولوجية المستمدة من روايات «إسرائيل الكبرى». وتُفسر الدعوات «الإسرائيلية» المتكررة لتجريد جنوب سورية من السلاح، والتصريحات الداعية لتفتيت سورية فيدرالياً، والوجود العسكري «الإسرائيلي» المستمر في الجولان

وجبل الشيخ، كعناصر عملية لتنفيذ هذه الاستراتيجية الأوسع.  
3. العمليات العسكرية والتوسع على الأرض «يناير - فبراير 2026»  
تتزامن هذه التصريحات والمخططات مع تصاعد ملحوظ في العمليات العسكرية «الإسرائيلية» داخل الأراضي السورية، مما يعطي بُعداً عملياً لهذه الطموحات:  
توغل بري متزايد: منذ سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024، كثفت «إسرائيل» توغلاتها في جنوب سورية. فقد أعلنت أن اتفاقية فض الاشتباك عام 1974 أصبحت لاغية، ووسعت سيطرتها لتشمل المنطقة العازلة وقمم جبل الشيخ، وأنشأت نقاطاً عسكرية جديدة في محافظة القنيطرة.  
عمليات شبه يومية: تنفذ القوات «الإسرائيلية» عمليات شبه يومية في ريف القنيطرة، تشمل مدامات للقري، واعتقالات لمدميين، وتدمير للأراضي الزراعية. وقد تم توثيق حالات اختطاف لرعاة واعتقال لعشرات السوريين، بعضهم ما زال محتجزاً في سجون «إسرائيلية».  
توثيق الانتهاكات: وثقت منظمة «هيومن رايتس ووتش» ومراكز أبحاث مثل «مشروع نيولاينز»



تعمل المخططات الاستراتيجية مثل «ممر داوود» والتوغلات العسكرية اليومية في جنوب البلاد على ترجمتها إلى واقع ملموس على الأرض، بهدف خلق منطقة نفوذ دائمة وتفتيت السيادة السورية. «تم الاستناد في هذه الإجابة إلى عشرة مصادر مبينة كما يلي: [يني شفق، الجزيرة، النهار، كارنيغي، جريدة القدس، وكالة الأناضول، أخبار البحرين، طهران تايمز، المشرق اليوم «الفرنسية»، العربي الجديد».](#)

نمطاً منهجياً من الاعتقالات وجمع البيانات البيومترية، واصفة إياه بأنه محاولة لفرض «إدارة عسكرية على غرار نموذج الضفة الغربية» في جنوب سورية.  
**الخلاصة**  
يمكن القول إن سورية تُستخدم بالفعل كساحة اختبار رئيسية لمشروع «إسرائيل الكبرى». فالتصريحات الأخيرة لكل من لابيد ونتنياهو أعادت تأطير هذه الأيديولوجية التوسعية علناً، بينما

# سورية على حافة الانهيار المعيشي... برنامج إنقاذ عاجل قبل فوات الأوان



لم يعد توصيف الواقع الاقتصادي والمعيشي في سورية يحتاج إلى كثير من التحليل أو التجميل. فالأزمة لم تعد مجرد صعوبات اقتصادية عابرة، بل تحولت إلى اختناق معيشي شامل يطاول غالبية السوريين ويهدد الاستقرار الاجتماعي برمته. لقد وصلت البلاد إلى لحظة مفصلية تتطلب قرارات جريئة ومسؤولية وطنية عالية، لأن الاستمرار في السياسات نفسها يعني ببساطة المضي نحو تعميق الانهيار بدل وقفه.

## تراجع مقلق للخدمات العامة

في الوقت نفسه، تتدهور الخدمات العامة بصورة مقلقة. فالقطاع الصحي العام يعاني من نقص الموارد والتجهيزات، فيما يواجه التعليم الحكومي تحديات متزايدة تتعلق بالبنية التحتية والتمويل. وهذا التراجع لا يمس الحاضر فقط، بل يهدد مستقبل أجيال كاملة.

إن استمرار هذا المسار يعني عملياً تفكيك ما تبقى من شبكة الأمان الاجتماعي التي كانت تخفف من قسوة الأزمات الاقتصادية.

## أوهام الاستثمارات في بيئة غير مستقرة

في المقابل، زفعت آمال كبيرة حول تدفق الاستثمارات الخارجية باعتبارها مخرجاً من الأزمة. لكن التجارب الاقتصادية في العالم تؤكد أن الاستثمارات لا تأتي إلى اقتصاد يعاني من ركود حاد وانعدام الاستقرار. فالمستثمر يبحث أولاً عن بيئة مستقرة واقتصاد قادر على النمو، وليس عن اقتصاد يبرز تحت ضغوط معيشية متفاقمة.

كما أن التوترات الإقليمية الأخيرة وتدابيرها في المنطقة، تزيد من حالة عدم اليقين الاقتصادي وتحد من فرص الاستقرار.

## لحظة الحقيقة...

### برنامج إنقاذ وطني عاجل

إن ما تحتاجه سورية اليوم ليس المزيد من السياسات الجزئية أو الحلول المؤقتة، بل برنامج إنقاذ وطني عاجل يعيد ترتيب الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. برنامج يضع في مقدمة أهدافه وقف التدهور المعيشي، وإعادة تشغيل عجلة الإنتاج، وحماية الفئات الأكثر تضرراً من الانزلاق أكثر نحو الفقر المدقع. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج إجراءات واضحة مثل دعم القطاعات الإنتاجية

لقد خرج الاقتصاد السوري مخنناً بالجراح بعد سنوات طويلة من الحرب، لكن ما يزيد من خطورة الوضع اليوم ليس آثار الحرب فقط، بل السياسات الاقتصادية التي عجزت عن وقف التدهور، بل ساهمت في تعميقه. فبدل إطلاق برنامج وطني لإعادة تشغيل الاقتصاد وحماية المجتمع، جرى تقليص دور الدولة ورفع الدعم وتفكيك أجزاء من القطاع العام وتسريح آلاف العاملين، في وقت لم يكن فيه القطاع الخاص قادراً أصلاً على ملء هذا الفراغ.

النتيجة كانت واضحة وقاسية؛ ارتفاع البطالة - انهيار القدرة الشرائية - وتوسع الفقر بصورة غير مسبوقة.

فالأسواق التي يفترض أن تنشط مع «سياسات التحرير الاقتصادي» تعاني اليوم من ركود شديد لأن الناس ببساطة لم تعد تملك القدرة على الشراء. وعندما ينهار الطلب الداخلي، يتعطل الإنتاج ويتراجع الاستثمار، فتدخل البلاد في دائرة اقتصادية مفرغة من الانكماش والتدهور.

## قطاعات الإنتاج تنهار

لم يسلم أي قطاع اقتصادي أساسي من هذا التدهور. فالقطاع الصناعي، الذي كان يمثل ركيزة مهمة للاقتصاد الوطني، يعاني اليوم من توقف أو تعثر عدد كبير من منشآته نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة والمواد الأولية وضعف الطلب المحلي. مصانع كثيرة أغلقت أبوابها أو تعمل بطاقة محدودة، ما يعني خسارة المزيد من فرص العمل وتراجع الإنتاج الوطني.

أما القطاع الزراعي، الذي يشكل خط الدفاع الأول عن الأمن الغذائي، فيواجه صعوبات متزايدة نتيجة ارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة ومستلزمات الإنتاج، إلى جانب ضعف الدعم والخدمات الزراعية. ومع تراجع الإنتاج الزراعي ترتفع أسعار الغذاء، ويتحمل المواطن العبء الأكبر.

وطني مشترك ليس ترفاً سياسياً، بل شرطاً أساسياً لحماية البلاد من مزيد من التدهور.

## قبل أن يصبح الإنقاذ أصعب

إن التاريخ الاقتصادي للدول يبين أن الأزمات العميقة يمكن تجاوزها عندما تتوفر الإرادة السياسية والرؤية الوطنية الواضحة. لكن التأخر في اتخاذ القرارات الضرورية قد يجعل كلفة الإنقاذ أكبر بكثير.

وسورية اليوم تقف أمام هذا المفترق الحاسم؛ إما الاستمرار في إدارة الأزمة بسياسات عاجزة، أو الانتقال إلى مرحلة إنقاذ وطني شامل يقوده توافق سياسي واسع وبرنامج اقتصادي واجتماعي واضح.

إن مسؤولية اللحظة التاريخية تفرض على جميع القوى الوطنية أن تترك أن إنقاذ الاقتصاد والمعيشة لم يعد قضية تقنية أو اقتصادية فقط، بل قضية وطنية مصيرية تمس مستقبل البلاد بأكمله.

الأساسية، وإعادة تنشيط الزراعة والصناعة، وتحسين الخدمات العامة، وإطلاق مشاريع تشغيل واسعة تخفف البطالة وتحرك الاقتصاد.

## حكومة وحدة وطنية... ضرورة لا خيار

غير أن تنفيذ مثل هذا البرنامج لا يمكن أن يتحقق في ظل الانقسامات السياسية والاصطفافات الضيقة. فحجم الأزمة التي تواجه البلاد يتجاوز قدرة أي طرف منفرد على معالجتها. ولذلك تبرز الحاجة الملحة إلى حكومة وحدة وطنية حقيقية وشاملة تقوم على أوسع قاعدة ممكنة من التوافق الوطني. إن حكومة كهذه ليست مجرد صيغة سياسية، بل ضرورة وطنية تفرضها خطورة المرحلة. فهي وحدها القادرة على توحيد الجهود وتعبئة الموارد الوطنية حول هدف واضح: إنقاذ الاقتصاد والمجتمع من الانهيار. إن تجاوز الحسابات الضيقة والانتقال إلى عمل



عمليات طوارئ»، تدير الأزمات «بالأمل».

الأمل بأن تأتي مبادرة فردية من هنا، أو مساعدة من هناك، أو -ربما- أن يهدأ الناس لوحدهم «ذاتياً»!

وفي الوقت الذي تشتعل فيه المنطقة، فإن أي نقص في المواد الأساسية، وهو أمر غير مستبعد، قد يكون شرارة لأزمة اجتماعية كبرى، وعدم وجود رؤية وخطط استباقية يعني أن الحكومة تراهن على استقرار الناس في أسوأ الظروف. فهل ستقدم الحكومة غير التسويق والوعود؟ وهل يمكن حل أزمة وراء أزمة عبر إنكارها؟

فما تعيشه سورية ليس مجرد أزمة عابرة في بعض المواد، بل يبدو أننا أمام حكومة «ارتجال لحظي»، تتفخر بأنها «تعالج» المشكلات بعد أن تتفاقم نتيجة إنكارها. وما دام المواطن لا يزال على قيد الحياة - ولو بالكاد - فالأمور «تحت

تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين في بلد يعيش تحت وطأة تداعيات إقليم مضطرب وملتهب، وظروف اقتصادية معيشية قاهرة. فهل تستطيع الحكومة المؤقتة، التي اعتادت الإنكار والنفي كلسفة حكم، القيام بذلك؟!

السيطرة... تحت سيطرة السوق السوداء! ما نحتاجه حقاً هو حلول مركزية عادلة، تنهي فوضى السوق السوداء والعلاجات الشعبوية والاجتماعية الأنيبة، مع خطط واضحة للمستقبل، تقدم عبرها خارطة طريق لكيفية

## الانكار والارتجال «كفلسفة» إدارة!

تنتهج الحكومة الانعكاسية آلية الإنكار والنفي؛ نفي لوجود نقص في الغاز... نفي لنقص في الخبز... نفي لنقص في المحروقات... نفي التأخر بصرف الأجور... نفي لأي أزمة أو مشكلة. بينما واقع المواطن هو ظواير طويلة ومعاناة هنا وهناك تؤكد ثبوت ما نفي.

## فجر شرف

من الدولة، ينزع البعد العشوائي عن توزيع المواد الأساسية على المواطنين. أما ما يحدث اليوم في توزيع الغاز على سبيل المثال، هو تحميل العبء على المخاتير ولجان الأحياء، ما يعود بنا إلى «اقتصاد العشيرة». وقد خلق هذا الوضع مشكلات جديدة، من اتهامات بالمحسوبية، ومشاجرات على الدور، وعودة السوق السوداء، وليس هذا سوى انعكاس مصغر لغياب الدولة، التي حولت تقصيرها وتهربها إلى مشكلة يحلها «الجيران» فيما بينهم!

وما ينطبق على الغاز، ينطبق على الخبز، وغداً على المحروقات، وعلى الأمن. حيث يبدو وكأن الحكومة تتعامل مع الدولة وكأنها «غرفة

وفي وجه السخط الشعبي، لا تجد الجهات المعنية من سبيل سوى إلقاء باللوم على «الخوف» و«التخزين»، محوِّلة أي أزمة أو مشكلة من فشل ذاتي مرتبط بها إلى «خطأ أخلاقي» لدى المواطن! واليوم يجد المواطن نفسه في موقف لا يحسد عليه، حيث باتت فكرة عودة «البطاقة الذكية» تبدو للبعض أكثر فعالية في الظروف الحالية. فعلى الرغم من مساوئها، وما أتاحتها من أليات فساد ونهب جديدة استفاد منها حيتان المال على زمن السلطة الساقطة، إلا أنها طرحت في حينه حلاً مركزياً

## الصناعة النسيجية... مسار التراجع وتكرار السيناريوهات



أشارت رئيسة نقابة عمال الغزل والنسيج في دمشق، رنا إبراهيم، في تصريح «للوطن» في 23 شباط، إلى فقدان 913 عاملاً من الخبرات في عام واحد فقط، فيما تشير التقديرات إلى خسارة القطاع النسيجي نحو 70 ألف وظيفة منذ العام 2011.

### سارة جمال

بعد أن كانت الصناعات النسيجية تحتل المركز الأول بعدد المنشآت وتساهم بنسبة 40% من الناتج الصناعي عدا تكرير النفط، و45% من الصادرات غير النفطية، وتشغل نحو 30% من إجمالي عدد العاملين في الصناعات التحويلية، أصبحت تحتل الآن المرتبة الأخيرة.

وقد شكلت الصناعات النسيجية في السنوات التي تلت العام 2005، نسبة 46% من عدد المنشآت المملوكة، 85% منها من المنشآت الصغيرة، وهذا عدا عن المنشآت غير النظامية التي لا يوجد إحصائيات دقيقة حولها.

وما يثير الانتباه اليوم هو التشابه الكبير في الخطاب الاقتصادي بين مرحلتين. بالأمس كان شعار «السوق الاجتماعي» واليوم «السوق الحر والرقمي والشراكة مع القطاع الخاص». في العام 2021 تم طرح 38 منشأة صناعية للاستثمار بمشاركة شركات وأفراد من القطاع الخاص، منها 9 منشآت تابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية. واليوم تطرح السلطة الجديدة المعامل العامة للاستثمار بالحجة نفسها؛ أي فشل القطاع العام!

وفي هذا الإطار، طرحت وزارة الاقتصاد والصناعة عدة معالٍم نسيجية للاستثمار في اللاذقية والحسكة، ووقعت مؤخراً مذكرة تفاهم مع شركة «كينغدوم ديزاين» السعودية لإعادة تأهيل 7 معالٍم نسيجية.

وقد صرح وزير الاقتصاد بأن القطاع العام «أثبت فشله في التشغيل المباشر»، وفي مؤتمر «ناس تكس 2026» تم التأكيد على أن هذه «شراكة وليست خصخصة».

والواقع أن مسار صناعة النسيج في سورية، يكشف عن أزمة بنيوية مزمنة سبقت انفجار الأزمة في العام 2011 بكثير. ففي الفترة بين 2006 و2010، تراجع عدد المنشآت النسيجية بشكل كبير، متأثرة بما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي»، حيث أغرقت الأسواق ببضائع مستوردة وبأسعار أقل من كلفة الإنتاج المحلي.

وبالعودة إلى ورقة بحثية أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية في عام 2022، نلاحظ تراجع عدد المنشآت الصناعية الجديدة المنفذة؛ فمن 2251 منشأة عام 2006 إلى 1718 عام 2007، و1658 عام 2008، وصولاً إلى 1408 عام 2010.

أما في عام 2024، بلغ عدد المنشآت النسيجية العاملة 13,833 منشأة، وفق بيانات وزارة الصناعة في ظل السلطة الساقطة، حيث سجلت تراجعاً بنسبة 12,4%.

أما الوضع اليوم فهو أكثر سوءاً، فرغم حديث وزارة الاقتصاد والصناعة عن وجود نحو 14 ألف منشأة عاملة في القطاع النسيجي، إلا أن أكثر من نصفها (7,921) هي حرفية الطابع. فقطاع النسيج الصناعي تراجع بنسبة تتراوح بين 40-50%، وهذا يعني أن عدداً كبيراً من المعالٍم خرج من السوق، ومن بقي يعمل بقدرات متدنية.

### استمرار السياسات وترسيخها

حبراً على ورق. وهنا يتكرر سيناريو الوعد بالحماية.

### نحواي مستقبل؟

يمكن القول إن الصناعات النسيجية تعيش أزمة وجودية. فالحكومة الحالية تقدم ما يبدو «حلولاً» لفساد وإدارة السلطة السابقة، لكنها في الملف الاقتصادي التنموي تكرر السياسات نفسها؛ فتح السوق، التخلي عن القطاع العام، والرهان على الاستثمار الخاص والخارجي. فأي سياسات لا تقتزن بحماية فعلية للمنتج المحلي، وإعادة إحياء حقيقية للقطاعين الزراعي والصناعي، وتضع استراتيجية واضحة لإعادة تأهيل البنى التحتية، تعني أن ما سنشهد ليس انتعاشاً، بل «تصفية منظفة» لآخر ما تبقى من صناعة وطنية، وتحويل سورية إلى سوق استهلاكية دائمة، تماماً كما كان مخططاً لها في السابق، ولكن تحت مسميات جديدة.

لكن اللافت أن هذه الطروحات والاتفاقيات لا تلتزم «المستثمر» بالإبقاء على المعالٍم بشكلها الصناعي، أو الحفاظ على العمال، مما يثير تساؤلات حول مصير الإنتاج الصناعي وآلاف العمال، وإمكانية تحويلها لأنشطة «أكثر ربحية».

### حكومات متعاقبة... قرارات متشابهة

تشير الأرقام اليوم إلى استمرار تدفق البضائع المهربة أو عبر الاستيراد بالرسوم المخفضة، ولا سيما التركية، بشكل كثيف. وقد صرح الصناعيون بأن المنتج المحلي مهزوم لأنه يواجه بضائع لا تتحمل كلفة حقيقية، فبينما يبلغ سعر الكيلوواط الصناعي في سورية نحو 15 سنتاً، يبلغ في تركيا 10 سنتات شاملة تكلفة الطاقة والتوزيع والضرائب.

وصحيح أن الحكومة تعترف بوجود مشكلة، وتعد «بحماية ذكية» و«قيود على الاستيراد»، لكن الواقع يؤكد أن هذه السياسات ما زالت

## محافظة دمشق تباع المتنفسات العامة... عشر سنوات من التخلي عن الحدائق



تواصل محافظة دمشق نهجها في التخلي عن المرافق العامة، معلنةً مؤخراً عن استئجار عروض لتأهيل وإدارة وتشغيل حدائق «الورود» و«العدوي الكبير» ككتلة واحدة لمدة عشر سنوات، بعد خطوة مماثلة شملت حدائق «التجارة» و«الملاحة خليل». ورغم أن التفاصيل الرسمية تشير إلى مبالغ تأمين بقيمة 520 ألف ليرة سورية جديدة وسعر دفتر شروط بـ 10 آلاف ليرة، إلا أن الجوهر الحقيقي لهذه الخطوة يتجاوز الأرقام إلى تسليم كامل لهذه المتنفسات الحيوية للقطاع الخاص.

العروض فتدخل اعتبارات «فنية وإدارية» غامضة، مما يفتح الباب أمام التساؤل: من سيختار المستثمرين؟ وما الضمانات لحماية الطابع العام لهذه الحدائق؟

والأهم من الجدل الإداري هو البعد الاجتماعي والإنساني. فحدائق مثل «الورود» و«العدوي الكبير» ليست مجرد أراضٍ خضراء، بل هي متنفسات يومية لعائلات وأطفال وكبار سن في أحياء دمشق المكتظة، حيث يجد السكان ملاذاً من ضجيج المدينة ونقص الخدمات. تحويل هذه المساحات إلى مشاريع استثمارية يعني تقييد الوصول إليها، وربط استخدامها بالقدرة المالية، مما يعمق الفجوة الاجتماعية.

صيغة الإعلان التي تتضمن «التأهيل، الإدارة، التشغيل، الصيانة، والإشغال» تعني عملياً انسحاب المحافظة من دورها الخدمي، وتحويل الحدائق من ملكية عامة للمواطنين إلى مشاريع تجارية تخضع لمنطق الربح والخسارة. فبدلاً من ضمان بقاء هذه المساحات مفتوحة للجميع، تُمنح للمستثمر حرية تشغيل الخدمات وتنظيم الفعاليات واستغلال المساحات كما يشاء لعقد يمتد لعقد كامل.

ويثير الأسلوب المتبع في الطرح، وهو «استئجار العروض» بدلاً من المزايدة العلنية، تساؤلات حول الشفافية ومعايير الاختيار. ففي المزايدة يكون المعيار واضحاً وهو أعلى بدل مالي، أما في استئجار

السكان قبل أن تتحول المدينة إلى كتلة إسمنتية بلا حدائق حقيقية؟ الحدائق حق مدني واجتماعي، وليست سلعة للتجارة. والتخلي عنها باسم «الاستثمار» ليس تطويراً، بل تفریط بالمصلحة العامة مقابل أرباح خاصة قصيرة الأمد.

المساحات الخضراء، يبدو أن الحل المطروح هو تفريغ ما تبقى من الملك العام لصالح مصالح خاصة. السؤال الجوهرى اليوم: إذا استمر هذا النهج، ماذا سيبقى من المساحات المفتوحة في دمشق بعد عشر سنوات؟ وكَم متنفساً سيفقده

إن التخلي عن إدارة الحدائق ليس حلاً لأزمة مالية، بل تنازل عن مسؤولية أساسية تجاه المواطنين. فالمدن المستدامة تحافظ على مساحاتها العامة وتوسعها، ولا تُؤجرها للقطاع الخاص. وفي دمشق التي تعاني أصلاً من شح في

# موسم القمح 2026، تحول استراتيجي خطير يهدد مستقبل الأمن الغذائي لسورية!



يعاد المشهد مجدداً لإنتاج أزمة الجوع في بلد كان يوماً خزانة القمح في المشرق، فينكر سيناريو الإهمال المدمر مع موسم القمح 2026.

## ■ هنية سليمان

وعلم بمشكلة التصريف ومع ذلك لم تتحرك الجهات المعنية لصيانة الشبكة قبل موسم الأمطار!

### الجزيرة السورية، بذار مدعوم لكن النتيجة كارثية

وفي الجانب الآخر حيث تتربع سلة غذاء سورية التاريخية «التي كانت تنتج 60% من القمح قبل عام 2011»، تتكرر المأساة لكن بثوب مختلف هذه المرة، فالعدو الأخطر هنا هو البذار الذي يفترض أنه مدعوم أي مضمون لإنقاذ الموسم.

فحسب شهادات المزارعين في الحسكة والقامشلي والتي نقلها موقع «سوريا اليوم» بتاريخ 24/2/2026، تفيد أن نسب الإنبات تراوحت بين 3-10% فقط رغم الأمطار الغزيرة التي شهدتها المنطقة، ليتبين أن البذار المدعوم التي تم استلامها من الإدارة الذاتية سابقاً فاسدة أو رديئة الجودة، أي إن المزارع دفع ثمن الحراثة والأسمدة والمحروقات التي اشترى معظمها من السوق السوداء بأسعار خيالية ليحصد محصولاً صفرياً!

وحسب أحد المزارعين، فالخسائر الأولية تقدر بـ 300 دولاراً للهكتار الواحد دون احتساب تكاليف الزراعة، والكارثة الأكبر أن الموسم بأكمله قد ضاع.

### القاتل الصامت في قمح الجزيرة!

الخبر الأسوأ لم يأت بعداً، فإلى جانب ضعف الإنبات، كشفت عمليات الرصد والفحص الميداني في بعض الحقول حسب ما نقله الموقع نفسه أعلاه، أن هناك إصابات مؤكدة بفطر «الإرغوت»، وهو فطر

فيينا كان الفلاح السوري يراهن على موسم جديد يعوض خسائر الموسم الماضي، جاءت الفيضانات في سهل الغاب والبنار الفاسد في الجزيرة لتؤكد حقيقة مُرة أنه «لا محصول استراتيجي في سورية» بل محصول زراعي عابر يترك لتقلبات المناخ والسوق السوداء، والأخطر أن الجهات الرسمية تتعامل معه على هذا الأساس، فالمؤشرات والمعطيات الحالية ترسم صورة قاتمة تهدد بتحويل سورية إلى بلد مستورد للقمح بشكل كامل وما يتبع ذلك من انهيار للأمن الغذائي وتهديد صريح لصحة المواطن.

### سهل الغاب، وتضرر 8237 دونماً

لم تكن فيضانات سهل الغاب كارثة طبيعية فحسب بالمعنى الدقيق للكلمة بل كارثة بيروقراطية بامتياز، فالأرقام التي كشفت عنها الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب تؤكد تضرر 8237 دونماً بشكل كامل، منها 7503 دونمات مزروعة بالقمح، بالإضافة إلى 22993 دونماً لا تزال تحت المراقبة.

والسبب حسب ما صرح به مدير الهيئة المهندس عبد العزيز القاسم لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2026/3/5، «أن المصارف في المنطقة لم تخضع لأعمال تعزير منذ أكثر من 15 عاماً»، وشبكة المصارف التي تمتد 1225 كم تعاني اختناقات كارثية، والنتيجة أن آلاف الدونمات من القمح تحولت إلى مستنقعات ومعها تحول حلم الفلاح إلى كابوس حقيقي، والمشكلة أن هذه الفيضانات لم تكن الأولى بل هي الرابعة من نوعها وهناك اعتراف رسمي «بملاء الفم»

للتحرك العاجل، فما يحدث اليوم سواء في سهل الغاب أو حقول الجزيرة ليس سوء حظ بل إعلان رسمي للإهمال الحكومي الفاضح المتوجه لإنهاء أهم المحاصيل الاستراتيجية في سورية، وبفعل هذه السياسات للسلطة السابقة أو الحالية سجل إنتاج القمح تراجع بنسبة 72% عما كان قبل عام 2011.

وهذا يدل على غياب الاستراتيجية والخطة الوطنية المستدامة التي تدرس الواقع والتحديات المحتملة وتضع الآليات الاستباقية لكيفية التعامل معها، وبالتالي الحل لا يكون بخطط سنوية «نسخ ولصق» ولا في شعارات عن الأمن الغذائي تُطلق ثم تنسى، بل يبدأ باعتراف الدولة بأن القمح قضية وجود وأن الفلاح السوري يجب أن يكون محور أي خطة دعم حقيقي من البذار عالية الجودة إلى جميع مستلزمات العملية الزراعية والإنتاجية لتشجع الفلاح على الاستمرار بالزراعة لا تهزمه، وإلا سيتضاعف عدد السوريين الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي وربما الغالبية سيواجهون خطر الجوع الشديد، وعليه فسورية التي كانت تصدر القمح ستستجدي رغيغ الخبز من الأسواق العالمية ما ينذر بمجاعة قادمة!

شديد السمية، وهنا تبدأ الحكاية الأخطر لأن قمح الجزيرة من النوع القاسي المخصص للتصدير لكن أمام هذا الواقع الذي يفترض أنه سيدمر المحصول بالإضافة إلى إصابته، وعليه ستتراجع الكميات، وبالمناطق التجاري البحت، فسيتم توجيه هذه الكميات حتى المصابة منها إلى الاستهلاك المحلي، وهنا تكمن الكارثة الأخطر!

ففطر «الإرغوت» ليس كأي فطر حسب الخبراء الزراعيين، فهو شديد السمية على الإنسان، فتتحول حبة القمح إلى جسم حجري يتسبب بتدمير الأنسجة العصبية مما يؤدي إلى الشلل ويضعف الدورة الدموية، كما يحدث غرغرينة في أصابع اليد والقدمين.

فالأبحاث العلمية تؤكد أن فلوريدات الإرغوت تسبب تأثيرات مسرطنة وسمية عصبية، وهي السموم نفسها التي تسببت بأوبئة قتلت الآلاف في أوروبا خلال العصور الوسطى.

وبالتالي، بدءاً من رغيغ الخبز إلى المنتجات التي يدخل القمح في تصنيعها كالمعكرونة والفريكة والبرغل وحتى البسكويت الذي يتناوله الأطفال قد يكون مُصنع من القمح الملوث بعد الطحن، هذا ليس سيناريو لبث الرعب بل احتمال وارد ويقوة وجرس إنذار

## منحة 20 مليون دولار لسورية... «إصلاح مالي» أم ابتزاز سيادي؟



«مالي» قد يكون في الحقيقة بداية مرحلة جديدة من التبعية، حيث تُقيد سيادة سورية الاقتصادية تحت غطاء الشفافية والكفاءة، بينما يبقى الاقتصاد المحلي والاكتفاء الذاتي على هامش المعادلة.

خطيرة: إعادة فتح الباب لتدخل المؤسسات الدولية في السياسات المالية الحساسة، وتحويل القرار الاقتصادي الوطني من أداة لخدمة الشعب إلى أداة خاضعة لشروط خارجية. ما يُقدّم على أنه «إصلاح

وبذلك، لا يتبقى للاقتصاد السوري المحلي سوى 3-5 ملايين دولار فقط، ما يحول «الدعم» إلى تدوير لأموال تعود في معظمها للخارج. باختصار، قد تبدو المنحة صغيرة مالياً، لكنها تحمل رسائل استراتيجية

والقروض الدولية. لكن خلف هذه الشعارات، تبرز أهداف واقعية أقل ودية: فرض معايير دولية على الإدارة المالية السورية، وتمهيد الطريق لتمويلات أكبر مرتبطة بشروط مسبقة، وربط السياسات المحلية بتوصيات خبراء خارجيين. المخاطر على السيادة الوطنية واضحة: أولاً، الاعتماد المفرط على الخبرة الدولية قد يقلص هامش القرار المستقل للحكومة السورية. ثانياً، أي تقاعس في تطبيق «الإصلاحات» قد يوقف التمويل أو يفرض رقابة إضافية. ثالثاً، قد تُجبر الحكومة على وضع أهداف الممولين فوق أولويات المواطنين واحتياجاتهم المحلية.

الأخطر من ذلك، طريقة صرف الأموال: فوفق تقديرات خبراء، قد يذهب 60-80% من قيمة المنحة (أي 12-16 مليون دولار) إلى شركات استشارية دولية، وأنظمة رقمية أجنبية، وبرامج تدريب خارجية، وفرق متابعة مرتبطة بالبنك الدولي.

في 5 آذار 2026، أعلن البنك الدولي عن منحة بقيمة 20 مليون دولار لسورية، عمّد عليها رسمياً في 11 آذار، بحجة تعزيز كفاءة وشفافية إدارة الأموال العامة. ورغم ترحيب وزير المالية بها، يطرح الواقع تساؤلات جادة حول ثمن هذه «العودة» للتعاون الدولي: هل هي دعم فعلي أم مدخل لتقليص الاستقلال الاقتصادي؟

تتمحور الأهداف الرسمية للمنحة حول ثلاثة محاور: تعزيز الشفافية والمساءلة في الإنفاق العام، تطوير نظام إدارة المالية العامة، وتأسيس وحدة «SEAFS» لتنسيق المنح

# «الذهب الأبيض» السوري بين التخلي الرسمي والمخاطر الأجنبية... ضرورة استعادة الدولة لدورها

في 8 آذار 2026، أعلنت وزارة الزراعة السورية عن مناقشاتها مع شركة سعودية تدعى Kingdom Design Limited حول الاستثمار في زراعة وتصنيع وتسويق القطن السوري، أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية في البلاد.

إضعاف المصانع الوطنية، حيث قد يفضل المستثمر التصدير الخام بدلاً من تشغيل المصانع السورية. خطر الاحتكار الاقتصادي من قبل مستثمر واحد. حرمان الدولة من نقل التكنولوجيا والخبرة للقطاع المحلي.

الخبر قد يبدو وكأنه خطوة نحو تنشيط قطاع القطن، لكن قراءة متأنية تكشف واقعا مؤلما... الدولة تتخلى عن دورها الأساسي في إدارة محصول استراتيجي وحيوي، وتترك التحكم في أحد أعمدة الاقتصاد الوطني لأيدي شركات أجنبية، بعضها غير متخصص أصلا في الزراعة، ما يعرض «الذهب الأبيض» للخطر.

## التفريط الرسمي...

### انعكاس الفشل في حماية مصالح الدولة

ما يحدث اليوم هو نسخة مقلقة من التفريط الرسمي، حيث تحمي الدولة مصالح المستثمر الأجنبي، وتضع أرباحه قبل المصلحة الوطنية، متجاهلة أن القطن السوري ليس مجرد سلعة يمكن التنازل عنها. فإهمال الدولة لهذا القطاع يكرس واقعا خطرا يتلخص بالآتي:

ضعف الصناعات المحلية. تراجع اليد العاملة الوطنية في القطاع. فقدان القدرة على التحكم في الأسعار والتصدير. استنزاف موارد استراتيجية مثل المياه والتربة في مشاريع قد تهدف إلى الربح السريع فقط.

## لماذا يجب على الدولة

### استعادة دورها فوراً

استعادة الدولة لدورها ليست رفاهية، بل واجب وطني واقتصادي حتمي، وذلك من أجل: ضمان الأمن الاقتصادي، فالسيطرة على القطن تعني التحكم بسلسلة الإنتاج والتصنيع والتصدير. حماية الصناعات الوطنية، فإعادة تشغيل محالج القطن ومصانع الغزل والنسيج يضمن فرص العمل ويعيد القيمة المضافة إلى الاقتصاد المحلي. دعم المزارع واليد العاملة المحلية، فالتعاقد والشراء المضمون يمنع استغلال المستثمر

## القطن السوري... محصول استراتيجي مهم وضروي للاقتصاد الوطني

القطن السوري لم يكن مجرد محصول زراعي عادي، بل كان: أحد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة. قاعدة صناعية متكاملة تشمل: الزراعة - الحليج - الغزل - النسيج - التصدير. موطناً لمئات آلاف فرص العمل في الزراعة والصناعة.

قبل الحرب، كان إنتاج القطن يصل إلى المليون طن سنوياً، وكانت مدينة حلب مركزاً لصناعة النسيج في الشرق الأوسط، بينما كان القطن السوري معروفاً عالمياً بجودة أليافه وطولها، ما جعله مطلوباً في الصناعات الفاخرة والأسواق الأوروبية، بما فيها القطن العضوي الذي كانت سورية من كبار منتجيها عالمياً.

## الشركة الأجنبية غير المتخصصة...

### هل هذا عقلاني؟

شركة Kingdom Design Limited تُعرف أساساً بـ المشاريع الإنشائية والعقارية والهندسية، وليست شركة زراعية، ولا تمتلك خبرة حقيقية في إدارة زراعة القطن أو الصناعات المرتبطة به. وإسناد هذا القطاع الاستراتيجي إلى شركة غير متخصصة ينطوي على مخاطر جسيمة، منها: فقدان السيطرة على سلاسل القيمة من الإنتاج إلى التسويق. خروج الأرباح إلى الخارج بدلاً من إعادة استثمارها داخلياً.



تضمن استعادة الوطن والمزارع والعمال، وليس مجرد وسيلة لتكريس أرباح المستثمر الأجنبي على حساب المصلحة الوطنية.

## استعادة المجد الممكنة... مقابل الخطأ الاستراتيجي

التاريخ أثبت أن نجاح القطن السوري كان مرتبطاً دائماً بدور الدولة في: التخطيط - الدعم - التسويق - والصناعة. والتخلي الرسمي عن هذا الدور لصالح شركات أجنبية غير متخصصة هو خطأ استراتيجي فادح.

إعادة «الذهب الأبيض» إلى مجده ممكنة لكنها لن تتحقق إلا إذا استرجعت الدولة سيطرتها الكاملة على الزراعة والصناعة والتسويق، وحمّت سلاسل القيمة المضافة الوطنية، وضمنت أن تكون اليد العاملة المحلية والمصانع الوطنية محور العملية، لا مجرد أداة لتنمية أرباح المستثمرين الأجانب.

الأجنبي ويعزز دخل المزارعين. الاستفادة من التقنية والخبرة، فالاستثمار المحلي يضمن نقل المعرفة والتقنيات الحديثة للقطاع الوطني. استدامة الموارد، فالتخطيط الحكومي يحقق استخداماً رشيداً للمياه والتربة ويجنب المضاربات والاحتكار.

## القطن السوري قضية وطنية لا مجال للتفريط فيها

القطن السوري ثروة استراتيجية وطنية، وفقدانه أو التفريط فيه يعني خسارة جزء مهم من الأمن الغذائي والصناعي. آلاف فرص العمل. القدرة على التحكم بأسواق القطن محلياً وعالمياً. إن السماح لشركة أجنبية غير مختصة بأن تتولى هذا القطاع هو خطر اقتصادي وسيادي مباشر. وأي استثمار يجب أن يكون تحت إشراف الدولة، مع شراكة عادلة

## أسواق دمشق قبل العيد... وطن من المتفرجين... وأعياد للأثرياء فقط



لطفل قد تتلعب دخل أيام طويلة، وضحى حلو بسيط ترفاً لا تفكر فيه عائلات كثيرة. في البيوت، يحاول الآباء والأمهات النهرب من أسئلة الأطفال. كيف تشرح لطفل أن العيد قد يأتي بلا ثياب جديدة؟ كيف تقول له إن السكاكر والشوكولاتة التي كانت أبسط مظاهر الفرح أصبحت اليوم عبئاً؟ كثير من الأطفال سيدخلون العيد هذا العام بلا ملابس جديدة، بلا حلويات، وربما بلا تلك البهجة الصغيرة التي كانت تكفي لصنع عيد كامل.

المفارقة المؤلمة أن هذا المشهد يحدث بينما لا تتوقف الوعود الرسمية عن الحديث عن «تحسن» في الوضع المعيشي. كثير من التصريحات والخطط والتطمينات التي تتكرر في نشرات الأخبار، بينما الواقع في الأسواق يروي قصة مختلفة تماماً. قصة بلد يتراجع فيه الاستهلاك لأن الناس ببساطة لم تعد تملك ما تنفق.

وفي الوقت الذي تكافح فيه العائلات لتأمين الخبز والزيت والرز، ترتفع في الإعلام الرسمي نبرة الاحتفال

في الأيام الأخيرة من رمضان، تبدو أسواق دمشق مزدحمة كعادتها. الناس في كل مكان، الشوارع تضح بالحركة، والواجهات تفيض بالبضائع. لكن خلف هذا المشهد المألوف تخبئ حقيقة أكثر قسوة، فمعظم من يملؤون الأسواق ليسوا مشترين، بل متفرجون. يقتربون من الواجهات، يقرؤون الأسعار، يبتسمون ابتسامة قصيرة تختلط بالمرارة، ثم يمضون.

كان من المفترض أن يكون هذا الأسبوع بداية الاستعدادات للعيد، تلك الأيام التي كانت فيها دمشق تعيش ضجيج الفرح الحقيقي. أطفال يختارون ثيابهم الجديدة، آباء يحملون أكياس المشتريات، وروائح الحلويات تملأ الأزقة القديمة. أما اليوم، فقد تحولت تلك الطقوس إلى ذكرى بعيدة في ذاكرة مدينة أنهكها الفقر.

المحال ممثلة بكل شيء: ملابس، أحذية، ألعاب، وصوان من الحلويات الملونة. كل شيء موجود... إلا القدرة على الشراء. الأسعار تقفز بعيداً عن حياة الناس، كأنها تخص بلداً آخر لا يعرف رواتب السوريين ولا تعبهم اليومي. قطعة ملابس

دمشق شاهدا صامتا على المفارقة، بضائع كثيرة... وأيدٍ عاجزة عن الوصول إليها.

الازدحام في الأسواق حقيقي، لكن الفرح غائب. والناس يمشون بين المحال لا ليشتروا، بل ليقبسوا المسافة المؤلمة بين حياتهم اليوم وما تبقى في ذاكرتهم من أعياد كانت يوماً ممكنة. اليوم، في دمشق، لم يعد العيد مناسبة للفرح بقدر ما أصبح تذكيراً سنوياً بحجم الخسارة التي يعيشها معظم السوريين.

عن شراء ثياب العيد لأطفالهم، نظهر طبقة من الأثرياء القدامى والجدد الذين لم تمسسه هذه الأزمة، بل ربما ازدهروا في ظلها. مطاعم فاخرة ممتلئة، سيارات فاخرة تملأ الشوارع، واحتفالات باذخة لا تشبه حياة البلد التي تحيط بها.

هكذا تبدو دمشق قبل العيد، مدينتان في مدينة واحدة. مدينة لأغلبية مرهقة تحسب ثمن رغيف الخبز، ومدينة أخرى تعرف عيداً مختلفاً تماماً. وبين المدينتين يقف سوق

والبهجة المصطنعة. تقارير لامعة عن أسواق «تتج بالحركة»، وصور براقة لواجهات مضاءة، وكأن الكاميرات تتعمد النظر إلى الأضواء لا إلى الوجوه المتعبة التي تقف خلفها. إعلام يرفع صوت البهجة فوق وجع الناس، ويتغافل عن الحقيقة الأكثر وضوحاً... الفقر أصبح القاعدة لا الاستثناء.

والأشد قسوة هو ذلك التناقض الفج الذي يراه السوريون بأعينهم. ففي الوقت الذي يعجز فيه معظم الآباء

# صندوق سيادي أم صندوق أسود؟



وما هي العروض التي قدمتها، وما هي الأسباب التي دفعت الصندوق للتعاون مع هذه الشركة أو تلك واستبعاد أخرى. أما في الحالة السورية، فإن الصندوق يبدو حتى الآن مؤسسة مغلقة تدار بقرارات «من فوق» في خطوة تجعل من الصندوق ذراعاً تنفيذياً ضمن بنية السلطة، لا مؤسسة وطنية مستقلة هدفها المصلحة العامة. وهي صيغة خطيرة للغاية من حيث المضمون، لأنها تضع المال العام في نطاق صلاحيات مطلقة، خارج كل أشكال المحاسبة.

في ظل هذا الواقع، تطرح الهواجس الشعبية: هل نحن أمام مشروع اقتصادي وطني حقاً، أم أمام آلية جديدة لإعادة توزيع ما تبقى من القطاع العام بين شبكات النفوذ القديمة والجديدة؟ ولماذا الصمت الرسمي تجاه أبسط متطلبات الشفافية، كهوية الكادر الإداري أو مخرجات الاجتماعات في حال وجودها أصلاً؟

## الاقتصاد السوري

### بين الاستثمار وبيع الأصول

يسوق البعض لفكرة أن الصندوق السيادي السوري يمثل «بوابة الاستثمار الأمثل» في مرحلة التعافي الاقتصادي. لكن قراءة واقعية للأوضاع الاقتصادية في البلاد تكشف أن هذا الادعاء أقرب إلى التجميل اللفظي لعملية منمطة من تصفية مؤسسات الدولة. فالصندوق لا يستثمر فوائض مالية ناتجة عن انتعاش الإنتاج الوطني، بل يعتمد أساساً على «تحويل» أصول مملوكة للقطاع العام («منشآت وعقارات وشركات وغيرها») إلى أصول مطروحة للاستثمار. لكن في الواقع، ما يسمى «استثماراً» هنا لا يختلف كثيراً عن الخصخصة، لكنه يأخذ شكلاً ملتويًا كي يبدو أقل مباشرة.

تثبت التجارب السابقة في العالم أن هذه السياسات لا تؤدي إلى النمو، بل إلى احتكار

ويهدف بحسب النص إلى تنفيذ مشاريع تنموية واستثمار الموارد المادية والبشرية وتحويل الأصول الحكومية غير المفعلة إلى مشاريع إنتاجية. تعريف يبدو في ظاهره منسجماً مع مفاهيم التنمية، لكنه في التطبيق العملي يضعنا أمام مأزقين أساسيين: الانعدام المطلق للشفافية، وتغول السلطة التنفيذية على قرارات المال العام.

فمنذ لحظة التأسيس، لم يعرف السوريون شيئاً عن رئيس مجلس إدارة الصندوق أو مديره العام، كما لم تصدر بيانات مالية أو تقارير تكشف عن المنهج التنفيذي لاستراتيجياته. لا توجد مواقع رسمية محدثة، ولا وثائق رسمية توضح معايير اختيار الأصول التي ستطرح للاستثمار. كأنما المقصود أن يبقى الصندوق خارج مساحة الضوء العام، كيانا غامضاً معلقاً في الهواء.

وأخطر ما في هذا الغموض أنه يشعرون لفكرة خصخصة الثروة العامة دون رقابة. فحين يعلن وزير المالية، محمد يسر برنية، خلال جلسة نظمها «جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية» في نهاية العام الماضي أن قيمة أصول الصندوق تبلغ نحو 50 مليار دولار تتألف بشكل رئيسي من «مؤسسات مملوكة للدولة وباتت معروضة للاستثمار»، لا بد لنا أن نسال: كيف تحولت هذه الأصول إلى ملكية صندوق غير خاضع لأي رقابة؟ وإذا كانت الغاية هي الاستثمار، فمن الذي يحدد العقود والشركاء والأسعار؟ ليست مسألة عابرة أن ينشأ صندوق بقيمة تزيد عن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بأضعاف دون ضمان إشراف شعبي حقيقي. فالتجارب العالمية الناجحة في هذا السياق قامت على مبادئ المساءلة والشفافية الكاملة حيث يتم الإعلان عن كل صفقة، وكل شراكة، وكل عائد، لأنها ثروة وطنية يحق للمواطنين أن يعرفوا من هي الشركات التي تقدمت للاستثمار،



**لم يعرف السوريون شيئاً عن رئيس مجلس إدارة الصندوق العام كما لم تصدر بيانات مالية أو تقارير تكشف عن المنهج التنفيذي لاستراتيجياته**

منذ صدور المرسوم رقم 113 لعام 2025 القاضي بتأسيس الصندوق السيادي السوري، يقف السوريون بحالة من الترقب أمام واحد من أكثر المشاريع الاقتصادية حساسية وخطورة في تاريخ البلاد. فبينما تم الترويج للفكرة رسمياً بوصفها رؤية تنموية تسعى إلى تنشيط الاقتصاد الوطني واستثمار الأصول الحكومية وتحويلها إلى أدوات إنتاج، فإن ما يطفو على السطح بعد مرور نحو ثمانية أشهر على تأسيس الصندوق لا يوحي بوجود خطط واضحة أو شفافية تضع مصلحة السوريين في المقام الأول. بل يبدو المشهد محاطاً بسياج من الغموض المتعمد، وكأنه جدار عازل بين السلطة والمجتمع، يمنع أي فهم حقيقي لما يجري خلف الأبواب المغلقة. ويثير هذا الغياب شبه الكامل للمعلومات حول إدارة الصندوق وأصوله وطبيعة استثماراته جملة من التساؤلات الجوهرية: من يملك القرار داخل الصندوق؟ ومن يراقب عمله؟ ولمصلحة من تدار هذه الأصول؟ ففي ظل غياب البرلمان أو أية هيئات رقابة مستقلة، يصبح الخطر مضاعفاً، خطر ضياع الأصول العامة باسم ما يزعم أنه إصلاح اقتصادي، وتحويل ما تبقى من ممتلكات الدولة إلى ملعب مغلق للنخب الاقتصادية صاحبة النفوذ.

## أحمد الرز

الحكومية وطرحها للاستثمار أو للخصخصة الجزئية، ما يعني عملياً نقل ملكية القطاع العام إلى مستثمرين قد يكونون من نفس النخبة التي أفقرت السوريين طوال عقود. ومع غياب أي شفافية في الإفصاح عن هوية القائمين على الصندوق أو معايير الشراكة والاستثمار، يتحول المشروع من أداة تعاف اقتصادي إلى أداة جديدة في مشروع إفقار البلاد، حيث تدار ثروة السوريين دون رقابة مباشرة أو غير مباشرة منهم.

### الصندوق السيادي: التعريف الرسمي والواقع الغامض

من الناحية النظرية، ووفقاً للمرسوم 113، يعرف الصندوق السيادي السوري على أنه مؤسسة اقتصادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

في نظر المواطن السوري الذي يعيش منذ سنوات في ظل وضع اقتصادي خانق، وارتفاع تكاليف المعيشة إلى مستويات غير مسبوقة، كان الأمل لدى البعض أن يشكل الإعلان عن الصندوق السيادي بداية مرحلة جديدة من التنمية الحقيقية. مرحلة تستثمر ما تبقى من موارد البلاد لإعادة بناء القطاعات الإنتاجية المدمرة، وتوفير بعض العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة الوطنية. لكن المؤشرات الحالية لا توحي إلا بوجه آخر من وجوه تركز الثروة والقرار في يد قلة نافذة.

فعلی عكس الصناديق السيادية التي نشأت في دول تمتلك فوائض مالية ضخمة، يقوم الصندوق السوري على إعادة تدوير الأصول

# أموال السوريين بلا رقابة



من الفشل. على العكس تماما، الانفتاح على الناس وحده هو الضمانة ضد الفشل. وبدلاً من خطابات الوعود الاقتصادية الفضفاضة التي مل منها السوريون، لا بد من مساءلة علنية دورية: كم دخل إلى الصندوق؟ وكم خرج؟ وما نسب الربح والخسارة؟ وأين تذهب العائدات؟

إذا لم يطرح هذا النقاش علناً، فإن الصندوق السيادي لن يكون سوى عنوان عريض لمرحلة جديدة من الخصخصة الصامتة، مرحلة يجري فيها تفكيك ما تبقى من الدولة السورية بقرارات اقتصادية تتخذ خلف ستار السرية، وفي غياب المشاركة الشعبية.

يحاصر المجتمع بين فقر مادي وفقر في المعلومة، فلا قدرة على التأثير ولا حتى على الفهم. وبالتالي، فإن غياب الشفافية لا يؤدي إلى فقدان الثقة فحسب، بل يفتح الأبواب أمام الفساد الممنهج، حيث يمكن تمرير الصفقات الفاسدة تحت شعار المصلحة العامة دون أن يسأل أحد عن جدواها الحقيقية.

المطلوب اليوم إخضاع فكرة الصندوق السيادي من أساسها للمساءلة الفعلية. فدلّ النجاح تقاس بقدرة المواطن على الاطلاع والمراقبة والمطالبة بحقوقه. كما ينبغي تفكيك الأسطورة التي يتداولها البعض والتي تزوج إلى أن السرية تحمي المشروع

«إعادة الهيكلة»، ورفع أسعار الخدمات والسلع التي كانت تدعمها أو توفرها هذه المؤسسات، مما سيؤدي إلى زيادة إفقار ملايين السوريين الإضافيين. ثالثاً والأخطر، هو تحكم رأس المال الأجنبي والنخب بمفاصل الاقتصاد السوري، مما يرهق القرار السياسي والاقتصادي للدولة السورية لإرادات خارجية.

تصفية مؤسسات الدولة بهذا الشكل المتسرع والمنفلت من أي ضوابط اجتماعية، هو عملية تحويل سورية إلى مجرد شركة استثمارية يملكها مساهمون مجهولون، ويدفع المواطن السوري فاتورة إفلاسها وتصفيتها.

## الشفافية الغائبة

### ومصير المصلحة العامة

في غياب الشفافية، تتحول الكيانات الاقتصادية الكبرى إلى أدوات سلطة أكثر منها أدوات تنمية. وهذه هي المعضلة الجوهرية في بنية الصندوق السيادي السوري: لا أحد يعرف كيف تدار القرارات، ومن يحاسب من، وما هي معايير الإنفاق أو التقييم. في الحالات الطبيعية، يعتبر أي صندوق سيادي مؤسسة خاضعة لمعايير صارمة من الإفصاح، حيث يجب أن تكون هنالك تقارير مالية فصلية، ومجالس إدارة معلنة، وتدقيق مالي من جهات مستقلة. أما في الحالة السورية، فالصندوق خارج هذا الإطار تماماً، ولا يخضع للرقابة البرلمانية، ولا للتدقيق القضائي، ولا حتى لمساءلة إعلامية حقيقية.

والنتيجة أن المواطن يجد نفسه أمام مؤسسة تتحكم في مليارات الدولارات من الأصول العامة دون مساءلة، وهذه مسألة سياسية واجتماعية شديدة الخطورة. والأخطر أن هذا الغموض ليس عفويا. إنه جزء من نهج إداري رسخ لفكرة أن القرار الاقتصادي شأن «سيادي» محجوب عن الشعب. وبذلك،

الثروة في دوائر ضيقة. فعندما تباع أصول الدولة تحت عنوان الشراكة، يتقلص دور الدولة في حماية المجتمع وتخفيف أدوات العدالة الاجتماعية، والأخطر هو أن هذه العمليات تتم دون إعلان العقود أو الإفصاح عن شروطها.

وبينما تركز الدعاية الرسمية على الحديث عن جذب رؤوس الأموال، تهمل حقيقة أن الاقتصاد السوري يعاني من بنية شبه منهارة، حيث هناك ضعف كبير جداً في البنية التحتية وتراجع في القوة الشرائية، ومعدلات هجرة لا تزال عالية. وأي استثمار حقيقي يحتاج في الواقع إلى بيئة قانونية مستقرة وإلى مؤسسات رقابة شعبية مستقلة. أما حين يغيب كل ذلك، فإن الصندوق السيادي يتحول إلى مجرد واجهة لتسويق قرارات تتخذها السلطة بعيداً عن أعين الشعب.

يكنم جانب آخر من الإشكال في عمليات الاستحواذ على أصول رجال الأعمال الفاسدين من زمن سلطة الأسد. في الظاهر يبدو هذا إجراء تصحيحياً يعيد الحق العام، لكن في التطبيق الفعلي، يتحول إلى وسيلة لإعادة توزيع الثروة داخل نفس الدائرة المغلقة، حيث تنتقل الأصول من يد فاسد إلى يد فاسد آخر، بينما يبقى المواطن متفرجاً على ما كان يفترض أنه ملك الجميع.

المخاطر الناجمة عن هذا التوجه كارثية ولا يمكن حصرها. أولاً، إن بيع الأصول الحكومية وطرحها للاستثمار في ظروف اقتصادية كالتالي نعيشها يعني بيعها بأبخس الأثمان، حيث سيستغل المستثمرون، سواء كانوا أجانب أو من حيتان المال المحليين، حاجة الدولة للسيولة للاستحواذ على هذه الأصول بـ«تراب المصاري». ثانياً، إن المستثمر الخاص، بطبيعته، لا يسعى لتحقيق تنمية اجتماعية، بل يلهث وراء الربح الأقصى والسريع، وهذا سيعني بالضرورة تسريح آلاف العمال السوريين بزرعة



## المطلوب

### إخضاع

### الصندوق

### السيادي

### للمساءلة

### الفعلية فدلّال

### النجاح تقاس

### بقدرة المواطن

### على الاطلاع

### والمراقبة

### والمطالبة

### بحقوقه



# هل حان وقت توقف أوروبا



ردت الأسواق العالمية بصدمة على الأحداث الدراماتيكية التي شهدتها الشرق الأوسط: بعد القصف على إيران، ارتفعت أسعار النفط فوراً إلى 81,5 دولاراً للبرميل، وما زالت تواصل الارتفاع، كما تجاوزت أسعار الذهب بالفعل 5400 دولاراً للأونصة. وفي ضوء الوضع المحيط بإيران، بدأ الخبراء في أنحاء العالم يتساءلون عما ينتظر سوق الطاقة.

## إيفان بوليتيف

كما صرح عالم السياسة الأوروبي المعروف، بأن المشكلات في قطاع الطاقة المرتبطة بسلاسل الإمداد قد تتفاقم في أوروبا. وعندها سيضطر الأوروبيون، شاءوا أم أبوا، إلى تذكر النفط والغاز الروسيين. ويرى أن «اقتصاد النفط إذا انكمش، فإن الاقتصاد كله يتباطأ». كما أن «أوروبا تقع في وضع هش بشكل خاص، لأننا موجودون أصلاً في وسط أزمة طاقة صنعناها بأيدينا، وهذا يؤدي فقط إلى تفاقم الوضع».

يثير قلقاً خاصاً لدى الأوروبيين، أن الحرب في الشرق الأوسط قد تعطل إمدادات ما يسمى بالهيدروكربونات «الديمقراطية» من أمريكا وقطر، التي يريد الاتحاد الأوروبي إعادة توجيه اعتماده إليها. وهكذا تجد أوروبا نفسها في مأزق كبير، مع مواصلتها أيضاً تدمير محطاتها النووية. وبحسب تقدير الخبير، فإن السياسة قصيرة النظر التي اتبعتها القادة الأوروبيون تجاه كل من روسيا وأمريكا، وضعت المستقبل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي تحت التهديد. ويوضح كراينر قائلاً: «فيما يبدو لي، فإن الاقتصادات الأوروبية، الموجودة أصلاً في ركود عميق، تتجه الآن نحو كساد، وربما أيضاً نحو تضخم مفرط».

وكما أفاد موقع «News Maritime»، فإن الملاحة عبر مضيق هرمز تراجعت بشكل حاد بعد الضربات الأمريكية والإسرائيلية على إيران، وبدات شركات التأمين برفع الأقساط الحربية وإعادة النظر في التغطية التأمينية على خلفية تصاعد التهديدات الأمنية. وبسبب ذلك، واجه السوق شللاً فعلياً في عمليات النقل بسبب المخاطر الأمنية. وقد عطلت العملية العسكرية بالفعل النقل البحري

للنفط في منطقة الخليج العربي، كما تسببت في اضطراب البنية التحتية المالية والنقلية للمراكز الاقتصادية في الإمارات وقطر. إن تعطيل الحزمة العشرين من القيود ضد روسيا، التي كان من المفترض ربطها بالذكرى الرابعة لبدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، أثار سيلاً من المنشورات التي تدعو لسياسة العقوبات التي يتبناها الاتحاد الأوروبي. وعلى خلفية الحرب التي أشعلتها إسرائيل وأمريكا في الشرق الأوسط، ازدادت الدعوات إلى رفع العقوبات.

ويتفق صحافيون واقتصاديون معروفون على أن العقوبات على روسيا ستؤدي إلى مزيد من تفاقم الوضع في الاقتصاد الأوروبي، لأنها تلحق به ضرراً محسوساً.

تكتب المجلة الدولية الهنغارية، المحافظون الأوروبيون: «في الذكرى الرابعة للنزاع في أوكرانيا، بات السؤال البديهي يطرح بالحاح أكبر في بروكسل: هل حققت العقوبات الطاقوية ضد روسيا الأثر المرجو منها؟». وبعد أربع سنوات، بدأ الاتحاد الأوروبي يفهم أن العقوبات على موسكو ارتدت عليه نفسه بشكل مؤلم، بحسب ما تكتب المجلة. وفي الوقت نفسه، لم تتراجع أحجام الصادرات الروسية، ولم ينهر الاقتصاد الروسي. أما كل محاولات أوروبا لترتيب أوضاعها فقد انتهت إلى الفشل. خفضت العقوبات أرباح الكرملين إلى حد ما، لكنها لم تقيد صادراته، بل زادت فقط من حدة أزمة الطاقة في أوروبا.

تشير أحدث البيانات إلى أن الواقع الموضوعي يختلف كثيراً عن الرواية الرسمية المزيّنة. فموسكو اليوم تصدّر من النفط الخام أكثر مما كانت تصدّره قبل بدء العملية الخاصة، مع أنها تجني أقل قليلاً من كل برميل يباع، لكنها لا تقلص الإمدادات كما كان يُعَوَّل الغرب. ووفقاً

لأحدث تقرير صادر عن «مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف»، فإن حجم شحنات النفط الروسي ما يزال أعلى بنحو 6% تقريباً من مستواه قبل عام 2022، على الرغم من جميع القيود الغربية.

وتستهلك الصين والهند وتركيا في المرحلة الحالية الغالبية الساحقة من النفط الروسي. وكان الاتحاد الأوروبي في وقت من الأوقات مستهلكاً مباشراً لموارد الطاقة الروسية. غير أن سوق الطاقة العالمية لا يعمل في فراغ. فجزء من النفط الروسي، بعد تكريره في بلدان ثالثة، يعود في نهاية المطاف إلى أوروبا بشكل غير مباشر. ومن الصعب افتراض أن بروكسل لا تترك ذلك.

قلصت العقوبات دخل روسيا، لكنها لم تقوض قدرتها التصديرية. وقد عوض الكرملين انخفاض السعر لكل برميل من خلال زيادة الأحجام واللوجستيات البديلة، متجاوزاً جزءاً من القيود بفضل «الأسطول الظلي».

يؤكد الصحافي والمحلل الإسباني خافيير فيلامور، المقيم في بروكسل، أنه إذا كانت النتائج على موسكو محدودة نسبياً، فإن أوروبا تضررت بصورة أشد بكثير. فقد مزّت القارة بأزمة طاقة حقيقية رفعت أسعار الغاز والكهرباء، وقوضت القدرة التنافسية للصناعة، وسرّعت انتقال الشركات كثيفة الاستهلاك للطاقة إلى ما وراء الأطلسي.

ظلت ألمانيا لوقت طويل القاطرة الصناعية للاتحاد الأوروبي، إلا أن «نموذجها القائم على موارد الطاقة الروسية ميسورة الكلفة انهار خلال أشهر معدودة». وكان التراجع الأوضح في قطاعات، مثل: الصناعة الكيماوية، والمعادن، وصناعة السيارات. كما انتشر التضخم الناجم عن الطاقة في أرجاء الاقتصاد كله، مما خفض القدرة الشرائية للأسر، وفاقم التوتر الاجتماعي.

تؤكد بروكسل أن تنوع مصادر الطاقة عزز الاستقلالية الاستراتيجية. غير أن هذا التنوع نفسه جز وراه تكاليف بنوية كبيرة: ارتفاع كلفة الغاز الطبيعي المسال، وعقود طويلة الأجل مع موردين بعيدين، مثل: أمريكا،

واعتماداً متزايداً على أسواق غير مستقرة. أما الخطط بعيدة المدى الخاصة بالاقتصاد «الأخضر» فلا تعيق فقط تعافي الصناعة الأوروبية، بل تجعل نهوضها في بعض الحالات غير قابل للتحقيق أصلاً. وقد شكّل كل ذلك عبئاً ثقيلاً على نظام طاقة متوتر أصلاً، الأمر الذي زاد الوضع تفاقمًا.

ويتساءل خافيير فيلامور: هل نجحت العقوبات؟ «من الناحية التقنية، نعم: لقد قلصت عائدات روسيا من صادرات الطاقة، وأجبرت موسكو على إعادة تنظيم تجارتها الخارجية. لكنها لم تخفض بصورة جوهرية أحجام الصادرات، ولم تشل الاقتصاد».

في الوقت نفسه، فإن «الضرر الاقتصادي الذي لحق بالاتحاد الأوروبي لا جدال فيه، وستتطلب معالجته سنوات من الإصلاحات والاستثمارات ومراجعة عميقة للنموذج الطاقوي نفسه». فبعد أن خففت أوروبا اعتمادها المباشر على موسكو، وقعت في

اعتماد جديد على أطراف أخرى في السوق. يتفق مع هذه الرؤية أيضاً الصحافي المعروف الآخر إدوارد شتاينر من صحيفة «Welt Die». فبرأيه، إن أكثر من 20 ألف عقوبة غريبة ضد روسيا فشلت، لأنها فرضت تدريجياً، ما منح الاقتصاد الروسي وقتاً للتكيف مع القيود. كما أن البلاد كانت قد استعدت للمواجهة الاقتصادية مع الغرب قبل فرض العقوبات أصلاً.

في بداية الحملة العسكرية في أوكرانيا، كما يلاحظ كاتب «Welt Die»، اجتاحت موجة صدمة مكاتب الاقتصاديين من موسكو إلى واشنطن وبرلين. بل إن بعضهم افترض احتمال ركود الاقتصاد الروسي بنسبة 20%. لكن النتيجة سارت في اتجاه مختلف تماماً.

## أين أخطأ الخبراء الأوروبيون؟

لماذا أخطأ معظم الخبراء إلى هذا الحد؟ وما الذي يجعل روسيا حتى الآن دولة بهذه الدرجة من الصمود؟ إن حقيقة أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع في السنة الأولى من الأعمال القتالية بنسبة 1,4% فقط، رغم فرض

**روسيا تستطيع  
ويجب عليها كما  
في السابق ان  
تواجه التحديات  
الجديدة في  
العقوبات  
والسياسة الخارجية  
بنظام إدارة فعال  
وإصلاحات في  
الوقت المناسب**

# عن إطلاق النار على قدميها؟



وهذا العزم القدرى قد يتحول إلى روح المرحلة في السنوات القليلة المقبلة. وهذا ما ينبغي أن نضعه في الاعتبار في المفاوضات الجارية مع أمريكا بشأن أوكرانيا.

وتظهر روسيا قدراً ملحوظاً من الإصرار. وهذا الإصرار قد يؤثر الانتقاد لدى كل من ينتظر السلام، لأن كل يوم من الأعمال العسكرية يقاس بأرواح البشر والخسائر المادية، كما يقول الخبير، لكن «هذا الإصرار منطقي لأن أي تسوية ستعقبها مطالب بتنازلات جديدة». وبالتالي، لا يجوز الذهاب إلى تلك التنازلات، على الأقل من جانب واحد.

إن مستوى الثقة في العلاقات بين روسيا وأمريكا، وكذلك بين روسيا وأوكرانيا، منخفض إلى أقصى حد. ولم يؤدِ الدرس الإيراني إلا إلى تعزيز هذا الإدراك القائم.

ويؤكد تيموفيف: «ينبغي لروسيا أن تكون مستعدة لأن يكون ضغط الغرب، بما فيه الضغط العقابي، طويل الأمد. ولا يتعلق الأمر هنا بسنوات بحدود ما يتعلق بعقود. ومن غير المرجح أن يؤدي التخفيف العرضي لبعض القيود الفردية إلى رفعها بالكامل، ولا سيما في مجالات مثل: الرقابة على صادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج. والأمر نفسه ينطبق على الجانب العسكري. فبعد أي هدنة محتملة في الأعمال العسكرية في أوكرانيا، أو في اتجاهات أخرى، سيعقب ذلك على الأرجح بدرجة كبيرة أزمة عسكرية جديدة». ويمكن بالطبع المجادلة في توقعه هذا، ففي عالم اليوم غير القابل للتنبؤ، كل شيء ممكن.

لكن هناك شيئاً واحداً مؤكداً: روسيا تستطيع، ويجب عليها، كما في السابق، أن تواجه التحديات الجديدة في العقوبات والسياسة الخارجية بنظام إدارة فعال، وإصلاحات في الوقت المناسب، وصلات وثيقة بين الدولة والسكان، وتماسك المجتمع والنخب، وهو ما أدركه الغرب بالفعل.

فقد سرّع عمليات كانت تتخمر سابقاً فقط: تعزيز دور الدولة، والنقاشات حول السيادة، وتشكيل كتل جديدة في الاقتصاد العالمي، والاستقطاب المتزايد داخل البلد.

وقد أظهر النزاع في أوكرانيا حدود استراتيجية العقوبات الأوروبية، وزاد من الانقسامات الداخلية في ألمانيا، بحسب ما تنشر «Zeitung Berliner». وقد تبين أن الضغط الاقتصادي كان مؤلماً، قبل كل شيء، بالنسبة إلى ألمانيا نفسها، ولهذا باتوا في برلين يناقشون أكثر فأكثر ثمن القرارات الخاطئة.

وينصح موزر قائلاً: «في عصر الإحباط المتزايد من السياسة والخسارة الهائلة للثقة بالسلطات، حان الوقت منذ زمن لكي يتصرف السياسيون بانفتاح، ويتحدثوا بصدق مع السكان. لقد كان من المفترض أن تضعف العقوبات روسيا، لكنها أدت إلى ضغط اقتصادي لا إلى انهيار سياسي، وهو أمر يجري كثيراً التعتيم عليه. وفي الوقت نفسه، طالوت أوروبا أيضاً. وقد أطلقت الدولة إجراءات إنقاذ، وتدخلت في عمل الأسواق، وغرقت في الديون على نطاق تاريخي... وانخفضت الثقة بقدرة السياسيين على إدارة البلاد. كما ظهرت بشكل مؤلم هشاشة النموذج الاقتصادي الألماني البنيوية: نمودجاً كثيف الاستهلاك للطاقة، معتمداً على التصدير، وحساساً تجاه أسعار المواد الخام. واختفت فجأة منطقة الراحة في مجال الأمن، تلك التي استقرت فيها ألمانيا لعقود طويلة».

وإن الأعمال العسكرية حول إيران لن تؤدي إلا إلى تفاقم الوضع الحرج أصلاً في الاقتصاد الأوروبي، وهو وضع لا ينبغي انتظار الخروج منه من دون مساعدة روسيا.

أما الوضع المحيط بإيران، فيرى إيفان تيموفيف، المدير العام لـ«المجلس الروسي للشؤون الدولية»، أنه ينقل إلى جميع الأطراف على مختلف المتاريس عزماً قديراً حاسماً.

العالمي بالنسبة إلى روسيا ازدادت أيضاً، لأن وزن هذه البلدان في الاقتصاد العالمي ارتفع بشكل واضح على حساب الغرب. وفي هذا الإطار، تبرز الصين بالنسبة إلى روسيا بوضوح عن بقية المشهد، رغم أنها نفسها تصنف ذاتها ضمن الجنوب العالمي.

فبعد اندلاع النزاع في أوكرانيا، أزاحت الصين أوروبا من موقع الشريك التجاري الأكبر لروسيا. لكن الصين، بخلاف أوروبا، تكاد لا تستثمر في روسيا. ولذلك، يضطر البلد إلى تأمين جزء كبير من الاستثمارات بنفسه، وهو يفعل ذلك بنشاط خاص منذ بداية الأعمال القتالية. ويعتبر أستروف أن الدفعة المالية من الميزانية هي إحدى الركائز الأساسية لسمود روسيا.

أما حقيقة أن روسيا استطاعت أصلاً أن تتحمل مثل هذه النفقات، فتفسر جزئياً بالانضباط المالي الصارم الذي اتبعته قبل بدء النزاع، وقد كان يضمه «الكتلة الاقتصادية» ذات الكفاءة العالية داخل المؤسسة الحاكمة. وأن روسيا كانت تستعد بالفعل لمواجهة اقتصادية، كان قد تحدث عنه النائب الأول السابق لرئيس البنك المركزي أوليغ فيوغين منذ عام 2019.

ومن بين أخطاء الغرب في الحسابات، يضع معظم المراقبين حقيقة أن كثيراً من الروس الأثرياء، الذين يطلق عليهم في الغالب اسم الأوليغارش، أدرجوا في قوائم العقوبات، وبذلك «عادوا» جزئياً إلى روسيا مصحوبين بعشرات مليارات الدولارات الخاصة بهم. وهذا يفسر جزئياً الارتفاع الكبير في الاستثمارات داخل روسيا في عامي 2023 و2024.

وبسبب القيود المالية، توقفت عن الخروج من البلاد تلك الـ 60 مليار دولار، التي كان الروس ينفقونها سنوياً في الخارج على العطلات، ومن خلال أنظمة التجارة الإلكترونية.

ومنذ بداية النزاع في أوكرانيا، نشأ واقع جديد في أوروبا. يكتب الصحافي الألماني لوكاس موزر أن 24 شباط 2022 كان بمثابة محفز.

بعد سلسلة طويلة  
من الازمات تعلم  
رجال الأعمال كيف  
يفهمون سريعاً ما  
ينبغي فعله في  
وضع غير مألوف  
فأعيدت تهيئة  
خطوط الإنتاج  
بسرعة

آلاف العقوبات الغربية غير المسبوقة بشكل شبه فوري، بدت في البداية وكأنها معجزة. إذا جرى تحليل أسباب متانة الاقتصاد الروسي، فإن أحدها يكمن في البنية نفسها التي ضمنت بها العقوبات الغربية. يقول فاسيلي أستروف، خبير الشأن الروسي في «معهد فيينا للدراسات الاقتصادية الدولية»: «إن كثيراً من الثغرات القائمة هي نتيجة لرغبة البلدان التي تفرض العقوبات في تقليل الأثر السلبية على اقتصاداتها هي».

فمع أن البنوك الروسية الكبرى فصلت في بداية الأعمال القتالية عن نظام «SWIFT»، فإن البنوك الغربية التي واصلت العمل في روسيا لم تشملها القيود. كما لم تحظر إمدادات اليورانيوم الروسي أو التيتانيوم المستخدم في صناعة الطائرات. أما القيود على صادرات النفط الروسي فلم تفرض إلا بعد قرابة عام من بدء النزاع، وكان ذلك أيضاً بدافع الخشية المبررة من أن يؤدي تقليص حاد للنفط الروسي، الذي يمثل 10% من الإنتاج العالمي، إلى ارتفاع انفجاري في الأسعار العالمية.

وبعد سلسلة طويلة من الازمات، تعلم رجال الأعمال كيف يفهمون سريعاً ما ينبغي فعله في وضع غير مألوف. فأعيدت تهيئة خطوط الإنتاج بسرعة. كما أنشئت بسرعة ممانعة سلاسل لوجستية جديدة. وبالطبع، لولا مشاركة الصين، ودول أخرى من الجنوب العالمي لم تنضم إلى العقوبات، لما كان كل ذلك لينجح بهذا القدر. فهذه الدول ما تزال تشكل مراكز لإعادة تصدير السلع الغربية، بما فيها تلك التي طاولتها القيود، مثل: أشباه الموصلات، إلى روسيا. وإلى جانب الصين، أصبحت الهند أيضاً مشترية رئيسياً للنفط الروسي بعد أن أوقفت أوروبا مشترياتهما من روسيا.

ويلفت الاقتصادي النمساوي وخبير الشأن الروسي فاسيلي أستروف الانتباه أيضاً إلى نقطة أقل ظهوراً: وهي أن أهمية الجنوب

# جنون الأسعار في الأسواق السورية غير مبرر... المفقرون من إدارة الموارد إلى إدارة الجوع!



مشهد يتجاوز ذريعة «الموسمية»، فالأسواق السورية تعصف بها موجة غلاء جديدة طالت العديد من السلع الغذائية الأساسية وذلك في ظل أوضاع اقتصادية معقدة ترهق السوريين وتنعكس مباشرة على أوضاعهم المعيشية المتردية أساساً.

## رهف ونوس

صغيرة.

هذه الموجة السعرية ليست مجرد ارتفاع موسمي بل تضخم هيكلي واستغلالي، حيث قفزت الأسعار بشكل غير مسبوق لتسجل أرقاماً تفوق قدرة المواطن على التحمل. وعند الحديث عن الأسباب، فهي لا تتوقف عند صدمة العرض مقابل زيادة الطلب الموسمية التي قد تضغط تصاعدياً على الأسعار، فهناك سلع مُنتجة محلياً ومتوفرة «فلا يعد ذلك تبريراً»، ولا عند ضعف الإنتاج المحلي لعوامل طبيعية وارتفاع تكاليف المدخلات مما يبرر هذه الزيادة السعرية الكبيرة، كما لا تبرز ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتباطها بأسعار المحروقات التي تنهب جيب المزارع وتفقّر المواطن في السعر النهائي أمام أرباح طائلة لسلسلة من حلقات الوساطة والاستغلال، كذلك لا تفسر بتقلبات سعر الصرف الذي يحافظ على استقرار نسبي لكنه يبقى الشماعة الرسمية في كل مرة، ومع عدم نفي تأثير هذه العوامل بالإضافة إلى التوترات في المنطقة وتأثيرها على اضطراب سلاسل التوريد وتكاليف الطاقة والنقل والشحن، لكن بشكل تراكمي وتدرجي، لا بغفريات سعرية غير منطقية وبهوامش زمنية قصيرة أسبوعية وحتى يومية!

بالمقابل فإن العامل الأهم «المتجاهل رسمياً» يكمن بغياب آليات التدخل الفعال واليات السوق غير المنضبطة مع الاعتماد على سياسة السوق الحر، بالتوازي مع غياب الرقابة الفعالة على أسواق الجملة والتجزئة، مما يفسح المجال أمام حيتان السوق للاستغلال والاحتكار والمضاربة على الأسعار والتهاجم أكبر قدر من الأرباح، وتحريك السوق وفق التسعير «المزاجي» بلا حسيب أو رقيب لتصب الزيادات الكبيرة في جيوب حيتان الأرباح نهباً وإفقاراً للفلاح يتقاضى ثمناً لا يغطي التكلفة ومواطن يصبح همه أن ينجو بما يسد الرمق. والانعكاس الأكثر قسوة على حياة المواطن

تحولت الأسواق اليوم إلى ساحة مفتوحة للاستغلال وجشع التجار أمام حكومة تتفرج ورقابة مغيبة تحت شعار «السوق الحر التنافسي» مما يضاعف معاناة الغالبية الفقيرة، التي باتت عاجزة عن تأمين أبسط احتياجاتها للعيش بكرامة. فالغلاء تجاوز كل المبررات الرسمية التي تدعي «المنطقية» ملتصقة ما تبقى من القدرة الشرائية، كما يؤدي الاستمرار بذلك إلى زيادة معدلات التضخم مما يعمق التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها السوريون في حياتهم اليومية.

في جولة على بعض الأسواق في دمشق وريفها تم تسجيل غلاء الأسعار بوتيرة سريعة الأسبوع الفائت بالمقارنة مع بداية رمضان، إذ ارتفعت أسعار بعض السلع نحو 50%.

فتراوح سعر كيلو الدجاج بين 34-39 ألف ل.س. بينما كان مع بداية شهر رمضان نحو 25 ألف ل.س. أما كيلو شراحت الدجاج وصل إلى 70 ألف ل.س. بعدما كان 45 ألف ل.س. أما كيلو لحم الغنم تراوح بين 200-230 ألف ل.س. بعدما كان 180 ألف ل.س.

والخضار لم تكن بمنأى عن موجة الغلاء، إذ سجل سعر كيلو البندورة 20 ألف ل.س. بعدما كان في بداية شهر رمضان وخلال الأسبوع الماضي يتراوح بين 10-12 ألف ل.س. أما كيلو الخيار والفليفلة فسجلا سعر 18 ألف ل.س. بينما كان سعرهما 11 ألف ل.س. أما كيلو الليمون فتجاوز سعره 25 ألف ل.س. بعدما كان يباع نحو 15-18 ألف ل.س. وحتى الورقيات شهدت ارتفاعاً، فسعر حزمة البقلة بين 8-10 آلاف ل.س. كذلك الألبان ومشتقاتها ارتفعت بنسبة 30%، فسعر كيلو الجبنة البلدية تراوح بين 45-50 ألف ل.س. وأكد عدد من الباعة تراجع حركة البيع بنسبة كبيرة واقتصار الناس على شراء عينات

فبين تاجر يستغل الموسم لملء جيبه وحكومة تتفرج تحت شعار تحرير الأسعار، يجد المواطن نفسه أمام خيارين أحلاهما مر؛ إما الجوع أو المزيد من الاستدانة «المسقوفة والمستنزفة».

كل المبررات الرسمية وغير الرسمية تسقط أمام واقع أن هذه الزيادات السعرية تأتي في وقت يتراجع فيه الإقبال على الشراء، مما يعني أن اللعبة أكبر من العرض والطلب بل عقلية استغلال ونهب لبطون لا تشبع، لتتحول السلع الأساسية إلى وقود لجشع لا يرحم.

والمطلوب اليوم ليس جولات رقابية للبهرجة الإعلامية ولا نشرات سريعة لا يلتزم بها أحد، ولا إدارة ارتجالية للأزمة، بل استراتيجية وطنية، تبدأ بكسر احتكار المستوردين وتمر بضبط هوامش الربح لحلقات الوساطة التي تلتهم 50% من السعر، ولا تنتهي بقوانين ردع حقيقية وآليات رقابة فعالة في وجه حيتان السوق التي لا تعرف للرحمة طريقاً، والتحرك العاجل لإنقاذ الفقراء الذين باتوا يعانون الجوع، لا الفقر فقط!

هو بانهباء قدرته الشرائية أمام أجور غير قادرة على مواكبة هذا الارتفاع الجنوني، فما يحدث اليوم لم يعد مجرد تغيرات رقمية تسجل على لوائح التسعير بل تحول إلى عامل ضاغط يعيد تشكيل أولويات الأسر وأنماط إنفاقها اليومي لتتسع تدريجياً ظاهرة «فقر الغذاء» كتقليص الوجبات والاستغناء عن عدة أصناف والتحول نحو سلع أرخص وأقل جودة وأحياناً مجهولة المصدر، وذلك في ظل اتساع الفجوة بين مستويات الدخل وتكاليف المعيشة، وهنا تتنازل فكرة الحد الأدنى، فلم يعد المقصود به مستوى معيشي شبه لائق بل مجرد حياة بالكاد تمنع الموت جوعاً، وربما فقدت هذا المعنى حتى!

قلّ الإقبال على الشراء بنسب وصلت إلى 40% كما حدث بداية شهر رمضان، مما يعكس حالة الركود التضخمي حيث يجتمع ارتفاع الأسعار مع كساد السوق.

ومع هذه الأوضاع يبدن أي أمل في تحسن المستوى المعيشي وتزيد معدلات الفقر والبطالة.

## الخبز... فساد وسوق سوداء وطوابير طويلة!



رفع الدعم، أصبح الخبز يستهلك نسبة أكبر من دخل الأسرة الفقيرة. فعندما يضطر المواطن لدفع 8000 آلاف ليرة للربطة، أي ضعف السعر الرسمي، فهذا يعني حرمانه من سلع أساسية أخرى. كما أن الطوابير الطويلة تمثل ضريبة وقت يدفعها الفقراء.

بينما يحقق خلق الأزمة عبر حجب السلعة لخلق زيادة طلب في السوق السوداء أرباحاً مضاعفة من بيع الخبز مرتين؛ مرة كمواد أولية مسروقة، ومرة كمنتج نهائي.

**الإشكالية القانونية والرقابية**  
صرّح أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبرة، «للثورة السورية» في الأول من آذار، بأن الإتجار بالخبز «جريمة يجب التحقيق فيها قضائياً تحت بند الغش والتدليس».

إلا أن المسألة ليست مجرد «مخالفة تموينية» يمكن تسويتها بغرامة، بل هي سرقة للمال العام، واحتكار وخلق أزمة مصطنعة، وغش

يعيش السوريون مفارقة صارخة؛ تصريحات رسمية تؤكد تغطية الأفران للإنتاج المحلي «4.4 مليون ربطة يومياً»، في المقابل يقف المواطنون ساعات في طوابير أمام الأفران، وتنتعش سوق سوداء للخبز بمارق سعري يصل إلى 150%.

## سلمى صلاح

ومجمل مدخلات الإنتاج، من طحين، وخميرة، وصيانة، إلخ.

وهذا يعني أن أزمة الخبز ليست مجرد «أزمة دعم»، بل أزمة إدارية وهيكلية في المؤسسة العامة للمخابز نفسها.

وبحسب محمد الصيادي، مدير عام المؤسسة السورية للمخابز، يعمل في سورية 1416 مخبز ما بين عام وخاص، فإذا افترضنا أن 10% فقط من المخابز العاملة في عموم سورية ينخره الفساد، هذا يعني أن المؤسسة تخسر ما لا يقل عن 24 مليون دولار وفق معايير المخبز الذي طالته يد الرقابة!

## افتعال الأزمة

الظاهرة اليوم أسوأ من السابق وأكثر استغلالاً للفقراء تحديداً. فمع

واللافت في المشهد أن رفع الدعم عن الخبز، الذي كانت إحدى مبرراته مكافحة الفساد والاتجار، لم يحد من الظاهرة، بل ضاعف من حجم الاستغلال.

فبينما كان سعر الربطة 400 ليرة، وكانت تُباع في السوق السوداء ما بين 600 إلى 1000 ليرة، أصبحت تُباع الآن ما بين 6000 و10,000 ليرة. أي إن هامش الربح للمتاجرين تضاعف بمقدار 10 أضعاف، ما يشير إلى أن السياسات السعرية وحدها لا تحل مشكلة الفساد.

فقد كشف تقرير هيئة الرقابة في 22 شباط عن اختلاس ملياري ليرة في مخبز واحد فقط «ما يعادل 171 ألف دولار»، والفساد طال المحروقات

والتوجه نحو تفكيك شبكات الفساد القديمة/الجديدة داخل المؤسسة العامة للمخابز.

الحلول ليست معقدة، فهي تبدأ من ضبط عملية استلام المستلزمات وصولاً إلى التوزيع على الأفران والبيع عبر الكوات، وتشديد الرقابة وفرض عقوبات صارمة على المتورطين في تهريب الخبز للسوق السوداء، عوضاً عن تسليم قوت المواطن للسماسرة والناهبين.

وتدليس للمواطن. أي إن الفساد ما زال «ممنهجاً».

فما يحدث في سوق الخبز هو ربيع وفساد مؤسسي يشمل كامل سلسلة الإنتاج؛ حيث يسمح ضعف الرقابة بتحويل فرق الأسعار إلى أرباح خاصة، عبر اتفاقات بين المخابز والبائعين وشبكات السوق السوداء.

ما يتطلب أكثر من مجرد تصريحات هنا وهناك حول الضبوط والمراقبة،

# «إسرائيل» ونظرية النوافذ المحطمة..



يمنع الجريمة الكبيرة». بن تسيون يقول: إن «إسرائيل» أهملت لوقت طويل كثيرا من «النوافذ المكسورة»، ويرى أن 7 أكتوبر كان نتيجة لهذا الإهمال، وعلى هذا الأساس يطرح الآن فكرة مفادها، أن إيران هي الخطر الأهم الذي يواجه «إسرائيل» لكن لا يمكن مجابهة هذا الخطر والتركيز عليه وحده، بل يجب البحث عن «النوافذ المحطمة» وعلاج «المشاكل الصغيرة» مثل: حماس، وحزب الله، والمقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية!

لم يعد بالإمكان إحصاء «النوافذ المحطمة» في «إسرائيل» وهي تزداد يوما بعد يوم، لتثبت حقيقة واحدة، هي أن الظرف داخل الكيان وفي محيطه بات خارج عن السيطرة، تل أبيب وغيرها من المدن «الإسرائيلية» تعرضت لدمار لم تشهد من قبل، فما تسرب حتى اللحظة رغم الرقابة الشديدة، يشير إلى أن المشهد على الأرض أكبر بكثير، وإن قدرات إيران على إلحاق ضرر حقيقي وضخم داخل «إسرائيل» قائمة ومستمرة، ويمكن أن تستمر لأشهر، وستكون أثارها أكثر تدميرا مع التراجع في قدرات «إسرائيل» على اعتراض الصواريخ والمسيرات القادمة، ومع كل حرب جديدة، يظهر أن «إسرائيل» لم تحقق أي شيء، فبعد «إنهاك إيران» في حرب الـ 12 يوم، يظهر أن طهران لم تضطر أصلا لكشف كامل ترسانتها الصاروخية حينها، وأمطرت السماء فوق «إسرائيل» بصواريخ انشطارية مدمرة، كذلك الوضع في جنوب لبنان، فبعد «القضاء» على حزب الله عدة مرات، كان مقاتلوه قادرين على ضرب 100 صاروخ في يوم واحد، بل وقادرين على تنفيذ عملية عسكرية منسقة مع إيران. هذه «المشاكل الصغيرة» التي تعانيتها «إسرائيل»، هي كيانات سياسية وبشرية، تدرك أن وجود المشروع الصهيوني في المنطقة خطر حقيقي، وهي لذلك تدرك أن «وحدة الساحات» أيًا كان شكلها، أو اسمها، هي الضامن الوحيد للنصر، وبالتالي، إن كل محاول «إسرائيلية» لفصلها والتعامل معها كملفات منفصلة ستفشل، وإن كل إنجاز جديد يجري تحقيقه يضعف «إسرائيل» ويزيد من ترابط كل هذه العوامل واتحادها ضد الخطر الأساسي!

تحقيقها بالمعنى السياسي، مثل: الاتفاقيات الإبراهيمية، ورغم الضجة التي رافقتها، لم تكن صلبة وقابلة للحياة، ويبدو أن هذه الحقيقة كانت واضحة في أذهان صناع القرار «الإسرائيليين» وكانوا يدركون أنهم أمام مواجهة قادمة. هذا الواقع المحيط كان شديد الخطورة، تحديدا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التراجع في الدور الأمريكي، وتناقص قدراته في تقديم التغطية المطلوبة، كل ذلك تحول إلى واقع اليوم، ف «إسرائيل» ترى أنها تخوض حرب بقاء، وهي لذلك مستعدة لدرجات من العدوانية والخبث لم نشهدها من قبل، لكنها في الوقت نفسه لن تكون قادرة على البقاء في ظل الواقع الإقليمي الحالي. الدول الأساسية في الإقليم تترك ذلك جيدا، فرغم ضغط الحرب الحالية، والمحاولات «الإسرائيلية» الأمريكية لضرب العلاقات الإقليمية التي تتشكل منذ سنوات، لم نصل بعد إلى نقطة اللاعودة، بل إن النتيجة الأساسية التي يمكن اليوم أن تتحول إلى واقع بعد انتهاء الحرب، هو أن دول الخليج ستكون أكثر اندفاعا لبناء نظام أمني مشترك للخليج، لا يستثنى إيران، وأن يكون هذا النظام برعاية روسية-صينية والأهم من ذلك، أن هناك بالطبع إعادة تقييم تجري لجدوى التواجد الأمريكي في المنطقة، ففي حين كان مطلب إخراج القوات الأمريكية مطروحا بين إيران وتركيا وروسيا، هو اليوم أشبه بنادي مفتوح يمكن أن تنضم له دول، مثل: السعودية وباكستان ومصر.

## عن «المشاكل الصغيرة»!

في مقال بعنوان «بين طهران وجنين» نشرته يديعوت أحرونوت، فيظهر الكاتب دويدي بن تسيون مستوى غير مسبوق من الاضطراب، ويبدأ باستدكار «نظرية النافذة المكسورة» التي طرحها رئيس بلدية نيويورك رودني جوليان في تسعينيات القرن الماضي، في سياق نقاش الواقع الأمني في المدينة الأمريكية، فجوليان قال: إن «إذا تم تجاهل نافذة مكسورة واحدة، فسرعان ما سيبدو الشارع كله وكأنه منطقة مهملة ومفتوحة للفضى، فالشجرة تدعو للصلص»، ويشرح «من يعالج المشكلة الصغيرة مبكرا،

إن الدور الذي أدته «إسرائيل» في الحرب الحالية على إيران أساسي ومحوري، فإنهاء دور «إيران» الإقليمي هو ممر إجباري، إذا ما أراد الكيان المضي قدماً في مشروع «إسرائيل الكبرى»، ومن هنا لم يكن من الممكن النظر إلى الحرب الدائرة حالياً بوصفها صراعاً بين «إسرائيل» والولايات المتحدة من جهة، وإيران في الجهة المقابلة، بل هي في الحقيقة محاولة جديدة لإعادة رسم خارطة المنطقة، ما يعني أنه استهداف واضح ومعلن للجميع ودون استثناءات، وإيران هي محطة أولية ملزمة لتنفيذ المشروع كاملاً.

## ■ علاء ابوزراج

أهدافها إلى سقف أعلى بكثير وهو ببساطة «إنهاء إيران».

بالاستناد إلى ما سبق، وبالنظر إلى الواقع الميداني العسكري الحالي، يبدو أن أهداف الكيان بعيدة كثيرا عن التحقق، ففي مقال نشره مركز «دراسات الأمن القومي الإسرائيلي» يثبت فيه أهداف الحرب من وجهة النظر الصهيونية، ويلخصها في إحداث «تغيير بنيوي واستراتيجي عميق يشمل تقويض المشروع النووي، ومنظومة الصواريخ الباليستية، وأيضا تغيير النظام بشكل نهائي»، وعند تقييم ما جرى تحقيقه حتى اللحظة، يظهر أمامنا أن الضرر التكتيكي كبير، لكن لم يتم تحقيق أي من الأهداف الاستراتيجية الموضوعية، وليس هناك أي دلائل تشير إلى اقتراب ذلك، بل إن الدلائل الموضوعية تشير إلى العكس تماما. ما يعني في أحسن الأحوال، أن الحرب يمكن أن تستمر لوقت أطول بكثير، وهو ما يضع «إسرائيل» أمام معضلة في قدرتها على احتمال تبعات ما يجري، فبالنسبة للمحلل «الإسرائيلي» إيل تسير كوهين، يمكن لصاروخ إيراني واحد في اليوم ينجح في الوصول إلى هدفه أن «يحقق 80% من أهدافه النفسية عبر شل النشاط الاقتصادي في [إسرائيل] وإبقاء الملايين في الملاجئ».

## إخراج الولايات المتحدة من المنطقة!

إن «إسرائيل» تعيش حالة من الاضطراب على كافة المستويات، ولم تبدأ مع هذه الحرب، بل انفجرت بشكل واضح منذ 7 أكتوبر، فخلال عقود مضت، لم ينجح الكيان في علاج أيًا من المشاكل التي يواجهها، فالواقع الأمني داخل الأراضي المحتلة، وفي المحيط الإقليمي، كان يتطور دائما بعكس الاتجاه المطلوب «إسرائيليا» وكانت «الإنجازات» التي جرى

من هذه الزاوية، يبدو الاهتمام بتطورات الصراع الجاري مفهوما، فمآلاته سيكون لها تأثير نوعي على شكل تطور المنطقة، والعلاقات البينية بين دولها من جهة، ونظرة هذه الأطراف إلى «إسرائيل» بعد إدراك طبيعة دورها العدواني، الذي انتقل في المرحلة الأخيرة إلى هجوم شامل.

## بين أهداف «إسرائيل» والولايات المتحدة

تناولت مجموعة كبيرة من المقالات التحليلية في الصحافة «الإسرائيلية» الحرب الحالية، وبعد الحماس الذي كان طاغيا في الأسابيع التي سبقتها، بدأنا نلاحظ ظهور أصوات قلقة، أو مشككة في قدرة تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعية، بل هناك من ينبه إلى اختلافات في الدوافع الأمريكية و«الإسرائيلية» ففي حين ترى الأخيرة أنها تخوض حربا مصيرية، يجب أن تفضي من وجهة نظرهم إلى إنهاء دور إيران المحوري في التوازن الإقليمي القائم، ما يمكن أن ينتج في حال حصوله، واقعا جديدا يفرض على الجميع إعادة حساباتهم، وتتسابق دول المنطقة للوصول إلى اتفاقيات مع «إسرائيل» على شاكلة الاتفاقيات الإبراهيمية، ما يتجاوز قبول «إسرائيل» جزءا من المنطقة، بل والاعتراف والاستسلام أمامها بوصفها الطرف المهيمن الوحيد بلا منازع. بينما يرى بعض المحللين «الإسرائيليين» أن لدى واشنطن حسابات مختلفة، فيكفي أن يجد الرئيس الأمريكي نفسه في لحظة مناسبة ليذعي تحقيق أهدافه، وإنهاء الحرب، حتى وإن لم يتم إنهاء إيران، فترامب بنظر هؤلاء المحللين يمكن أن يقبل بوجود إيران أضعف من السابق، بينما تحتاج تل أبيب لتحقيق



## بعد «القضاء»

على حزب الله عدة مرات كان مقاتلوه قادرين على ضرب 100 صاروخ في يوم واحد بل وقادرين على تنفيذ عملية عسكرية منسقة مع إيران

# الحرب الإقليمية وسقوط النموذج الإماراتي في أفريقيا



تعد الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول عرضة للتداعيات الاستراتيجية للحرب الجارية في المنطقة، والتي بدأتها الولايات المتحدة و«إسرائيل» ضد إيران. ولا يقتصر هذا الخطر على تعرض الدولة المطلقة على مضيق هرمز لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، أو الأضرار التي تطال البنية التحتية النفطية والموانئ، بل يمتد ليهدد الأسس التي قام عليها النموذج الإماراتي نفسه.

## ■ معترز منصور

التي تمثل شريانا أساسيا للتجارة العالمية. وقد جرى تنفيذ هذه السياسة عبر شركات لوجستية كبرى، مثل: موانئ دبي العالمية، ومجموعة موانئ أبو ظبي، اللتين تحولتا إلى أدوات مركزية في توسيع الحضور الإماراتي في البنية التحتية للنقل البحري. بالتوازي مع ذلك، اتجهت الإمارات إلى الاستثمار المكثف في قطاع التعدين الأفريقي، مع تركيز واضح على المعادن الاستراتيجية، مثل: الكوبالت والليثيوم والنحاس، وهي معادن أساسية في الصناعات التكنولوجية والطاقة المتجددة.

## ■ الجانب المظلم: تهريب الثروات ووزعة الاستقرار

إلى جانب الاستثمارات الرسمية، برزت انتقادات دولية متزايدة للدور الإماراتي في بعض الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالموارد الطبيعية الأفريقية.

فقد تحولت دبي خلال السنوات الأخيرة إلى أحد أكبر مراكز تجارة الذهب في العالم، حيث تستورد كميات ضخمة من الذهب، تتجاوز في بعض الأحيان الإنتاج المعلن للدول المصدرة. وقد أثار ذلك اتهامات بوجود شبكات لتهرب الذهب وغسل الأموال، خاصة من دول مثل: أوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويتجلى الجدل الأكبر حول الدور الإماراتي في السودان، حيث تشير تقارير متعددة إلى أن كميات كبيرة من الذهب السوداني نقلت إلى الإمارات خلال السنوات الماضية، في ظل الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

ويرى بعض المحللين، أن هذا التداخل بين الاقتصاد غير الرسمي، والصراعات المسلحة، ساهم في تعقيد المشهد السوداني، حيث تحولت الموارد الطبيعية إلى أحد مصادر تمويل الفاعلين المسلحين.

## ■ الحرب الإقليمية وانقطاع خطوط الدعم

أظهرت التطورات الأخيرة في المنطقة هشاشة أبعاد هذا النموذج. ففي تطور لافت، شن الجيش السوداني عمليات عسكرية واسعة ضد قوات

فالإمارات بنت مكانتها الإقليمية والدولية باعتبارها مركزا ماليا وتجاريا ولوجستيا محوريا داخل المنظومة الاقتصادية الغربية. لكن هذا الموقع، الذي منحها نفوذا واسعا، يجعلها أيضا عرضة لارتدادات الصراعات الكبرى التي تخوضها تلك المنظومة. ومع اتساع رقعة التوتر الإقليمي، أصبح الدور الذي تؤديه الإمارات لخدمة المنظومة الغربية مهددا بشكل غير مسبوق.

وفي هذا السياق، يبرز الملف الأفريقي، ولا سيما منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، كأحد أكثر ساحات النفوذ الإماراتي حساسية. فالدور الذي زوّج له إماراتيا على أنه شركات تنموية واستثمارات اقتصادية، يرتبط في جوهره باعتبارات جيوسياسية أوسع، تتعلق بالسيطرة على الممرات البحرية الحيوية والموارد الاستراتيجية، عبر نشر الفوضى، ودعم الحركات الانفصالية وتهديد استقرار الدول. وفي حال تعرض هذا الدور لهزات قوية نتيجة تداعيات الحرب الإقليمية، فقد يفتح ذلك الباب أمام تحولات عميقة في موازين القوى داخل القارة الأفريقية.

## ■ طبيعة الدور الإماراتي في أفريقيا

خلال العقود الماضية، اعتمد النفوذ الإماراتي في أفريقيا على ثلاثة مرتكزات رئيسية: الموانئ، والموارد المعدنية، والمليشيات. لم تكن الاستثمارات الإماراتية في أفريقيا -والتي وضعت الدولة في المرتبة الرابعة عالميا من حيث حجم الاستثمارات في القارة- مجرد نشاط اقتصادي تقليدي، بل شكلت جزءا من استراتيجية أوسع لتعزيز النفوذ الجيوسياسي، عبر واجهة اقتصادية.

وقد تمحورت هذه الاستراتيجية حول التحكم في الموانئ والممرات البحرية المحيطة بالقارة. فالإمارات عملت على بناء شبكة واسعة تمتد من البحر المتوسط في الشمال («مصر والجزائر»)، مروراً بالمحيط الأطلسي في الغرب («السنغال وغينيا والكونغو وأنغولا»)، وصولاً إلى المحيط الهندي شرقاً («موزمبيق وتنزانيا وكينيا»)، مع تركيز خاص على منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي،

تؤثر على استقرار الإمارات نفسها، التي سمحت لها المنظومة الغربية أن تكون ما أصبحت عليه مقابل الخدمات التي قدمتها، وفي حال عدم قدرتها على تنفيذ نفس المهام ستخسر مكانتها في المنظومة، التي تعاني من تراجع حاد، ووجودها في المنطقة أصبح محل شك كبير، يمكن وضع مجموعة أولية من النتائج لتداعيات الحرب على الإمارات ودورها في أفريقيا.

تشكل الحرب الجارية في المنطقة اختباراً حقيقياً للنموذج الإماراتي، الذي بُني على الجمع بين النفوذ الاقتصادي والتموضع الجيوسياسي داخل المنظومة الدولية. وقد أتاح الاستقرار النسبي في العقود الماضية للإمارات توسيع حضورها في مناطق استراتيجية، مثل: القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

لكن مع تصاعد التوترات الإقليمية، بات هذا النموذج يواجه ضغوطاً متزايدة. وإذا ما أدت هذه التحولات إلى تقليص النفوذ الإماراتي في أفريقيا، فإن ذلك لن يغير فقط موازين القوى في القرن الأفريقي، بل سيفرض أيضاً إعادة تعريف لدور الإمارات داخل النظام الإقليمي والدولي.

الدعم السريع في ولاية كردفان. ويرى بعض المحللين، أن تغير موازين القوى الميدانية يعود جزئياً إلى صعوبات لوجستية الناتجة عن التوتر الإقليمي، أثرت على قدرة الإمارات على إيصال الدعم اللوجستي والوقود والخبرة لحلفائها داخل السودان.

وتكشف هذه التطورات عن نقطة ضعف بنيوية في نموذج النفوذ الإماراتي؛ إذ يعتمد بدرجة كبيرة على شبكة من العلاقات غير الرسمية والتحالفات المحلية، التي تبقى بطبيعتها عرضة للانهايار عند حدوث صدمات كبيرة. مع هذا النموذج القائم على الابتزاز، فعندما حاولت جيبوتي إنهاء التعاقد الإماراتي لأحد موانئ جيبوتي، صدرت تصريحات عنصرية وقحة عن رئيس مجلس إدارة موانئ دبي العالمية سلطان أحمد بن سليم -الذي أُقيل لاحقاً بسبب فضائح إبستين- إذ قال: «جعلنا من الجيبوتيين بشراً، ولكننا سترجعهم كما كانوا».

## ■ النتائج المحتملة: تغير موازين القوى

إن إطالة الحرب واستمرار الهجمات على الإمارات، يفتح الباب واسعاً لخسائر كبيرة قد

# خسائر واشنطن العسكرية في مواجهة إيران.. معلومات أولية



الاحتياطي النفطي بمحاولة لخفض الأسعار، دون جدوى، فيما ارتفعت أسعار البنزين والديزل في الولايات المتحدة بنسب ملحوظة خلال أيام قليلة فقط من بدء القتال بنسب تتراوح بين 10% إلى 25% ومرشحة للارتفاع أكثر. ويخشى خبراء الاقتصاد من أن يؤدي استمرار الحرب إلى موجة تضخم جديدة وأعنف، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف النقل والطاقة.

من نقص في ذخيرة الصواريخ الدفاعية بمختلف أصنافها، مع عدم قدرة الإنتاج العسكري على ترميم الفجوة، مما استدعى الولايات المتحدة لنقل بعض منظومات الدفاع الجوي من كوريا الجنوبية. اقتصادياً، سرعان ما بدأت الحرب تترك آثارها الواضحة على الأسواق العالمية والاقتصاد الأمريكي نفسه، فقد تجاوز سعر النفط حاجز المئة دولار للبرميل، رغم فتح مخزونات

المتراكمة في قواعد الخليج، نتيجة الضربات الصاروخية الإيرانية، وتحديدًا طائرات كانت متمركزة في السعودية، وتحدثت التقارير عن إصابة 5 طائرات والحاق أضرار بها. وعلى الجبهة البحرية، إلى جانب استهداف عدد من ناقلات النفط والسفن التجارية في الخليج وبحر العرب، أعلنت إيران أنها أصابت حاملة الطائرات الأمريكية «أبراهام لينكولن» بأضرار خلال أحد الاستهدافات، ما أدى لانسحابها.

## ■ فاتورة باهظة

تشير تقديرات عامة إلى أن كلفة الحرب على واشنطن حتى الآن بلغت على الأقل قرابة الـ 10 مليارات دولار كتكاليف عسكرية، من إطلاق صواريخ ومسيرات وطلعات جوية وغيرها. وباتت القواعد العسكرية الأمريكية تعاني

موقعاً وقاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط لهجمات مباشرة بالصواريخ أو المسيرات، شملت قواعد رئيسية في الخليج، مثل: قاعدة العديد في قطر، وتشير التقارير إلى أضرار متفاوتة في منشآت هذه القواعد، شملت تدميراً أو تعطيل رادارات ومنظومات اتصال، وتضرر حظائر طائرات وخرانات وقود، فضلاً عن إصابة بعض المرافق العسكرية والبنى اللوجستية المرتبطة بها.

في المجال الجوي، خسرت الجيش الأمريكي أربع طائرات مقاتلة خلال العمليات، ثلاث منها ببرنامج صديقة، بحسب الرواية الرسمية المعلنة، إضافة إلى سقوط طائرة تزود بالوقود من طراز استراتيجي، خلال مهمة لها في العراق، ومقتل طاقمها بالكامل، كما تحدثت تقارير عن أضرار أصابت بعض الطائرات

مع دخول الحرب بين الولايات المتحدة وإيران أسبوعها الثالث، ورغم عدم تكشف الخسائر الناجمة عنها بعد بتقارير رسمية، والتعتم على المعلومات و/أو التشويش عليها، يمكن رصد بعض الخسائر التي لا يمكن للولايات المتحدة ضبط التحكم بكشفها وتداولها، وخاصة على المستوى العسكري.

## ■ نور الدمشقي

على الصعيد البشري، تشير الرواية الأمريكية الرسمية إلى مقتل 13 جندياً أمريكياً منذ بداية الحرب، إضافة إلى نحو 140 جريحاً، بعضهم في حالة خطيرة. لكن التقديرات الإيرانية تختلف، إذ تحدثت طهران عن أكثر من 500 قتيل وجريح أمريكي، نتيجة الضربات الصاروخية والطائرات المسيّرة التي استهدفت قواعد عسكرية في المنطقة. أما على صعيد البنية العسكرية، فقد تعرض ما لا يقل عن 24

## كل الرياح لا تخدم السفن الأمريكية...



سببت الحرب المستعرة التي شنتها الولايات المتحدة و«إسرائيل» على إيران حتى الآن دماراً هائلاً في المنطقة. لكن في لحظات التحولات التاريخية الكبرى لا يقاس حجم الدمار بقيمته المالية المباشرة، بقدر ما يقاس بأثره الاستراتيجي طويل المدى...

### ديما النجار

واشنطن على تآكل ثقة حلفائها في الخليج، بل بدأت أيضاً ثقة حلفائها في آسيا تهتز. فقد أثار نقل القوات البحرية والقدرات الدفاعية من كوريا الجنوبية إلى منطقة الخليج قلقاً متزايداً في العواصم الآسيوية حول أولويات الولايات المتحدة، وما إذا كان هؤلاء الحلفاء سيجدون أنفسهم بمفردهم في حال احتدام الصراع مع كوريا الشمالية أو الصين.

ومن أهم الخسائر الاستراتيجية التي برزت بعد استهداف إيران للقواعد العسكرية الأمريكية في الخليج، هو طرح سؤال جديد في المنطقة: هل تشكل هذه القواعد ضماناً أمنية لدول الخليج، أم أنها باتت مصدر خطر إضافي

عليها؟ هذا السؤال يرتبط مباشرة بنظام البترودولار. فقد بدأ هذا النظام، الذي نشأ في سبعينيات القرن الماضي، يظهر علامات تراجع. وبموجب الترتيب الذي تأسس آنذاك، تقوم الدول المصدرة للنفط، بقيادة المملكة العربية السعودية، بتسعير النفط بالدولار الأمريكي وإعادة استثمار فوائضها المالية في سندات الخزنة الأمريكية، مقابل مظلة حماية عسكرية تقدمها الولايات المتحدة. لكن ماذا يحدث إذا لم تعد هذه الحماية موضع ثقة؟ في هذا السياق، تحاول إيران تسريع هذا التحول عبر الدفع نحو استخدام اليوان الصيني في تسعير النفط، خاصة عبر إعطاء الأفضلية لمنافسي الولايات المتحدة في مضيق هرمز، والترحيب باستخدام اليوان في تسعير النفط. رغم رعونته ترامب، فمن المهم التذكير بأن خصومه السياسيين لم يكونوا أفضل حالاً، وتسببوا بأزمات كبرى في محاولة إنقاذ الامبراطورية المتخبطة. فهم من دفعوا لحرب الاستنزاف الطويلة في أوكرانيا، وهم من وضعوا حجر الأساس لشركاء أوروبا عدم اكتراث الولايات المتحدة بمصالح الحلفاء، عبر حادثة تفجير خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 الذي كان يفترض أن يصل أوروبا بروسيا. وهم متفقون مع ترامب على العداء للصين، ودول البريكس التي تتقدم بخطى ثابتة للتخلص من الاعتماد على الدولار. كما أن

ذكرت وكالة **بلومبرغ**، أن تكلفة الأسبوع الأول للحرب على الولايات المتحدة بلغت نحو 11.3 مليار دولار، إضافة إلى خسائر بشرية في صفوف الجنود الأميركيين. ورغم ضخامة هذه الأرقام، فقد تكون هذه التكاليف أصغر مشاكل واشنطن، إذا ما قورنت بالأثر الاستراتيجي العميق الناتج عن طبيعة الأهداف التي ذمّرت للأميركيين، والتي سرّعت تراجع مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي.

### ترامب في مازق... وخصومه كذلك

من الناحية الاستراتيجية، يواجه ترامب اليوم مشكلة كبيرة. فقراره بالانخراط في الحرب مع إيران يتناقض مع التوجه الذي أعلنته الولايات المتحدة بشقي حزبيها الديمقراطي والجمهوري، خلال العقد الأخير، بتحويل التركيز الاستراتيجي نحو الصين، باعتبار أن التحدي المركزي لتغولها دولياً هو صعود الصين في آسيا. لكن الحرب في الشرق الأوسط تؤدي لاستنزاف الموارد العسكرية والسياسية في اتجاه آخر. فصواريخ توماهوك وأنظمة الدفاع الجوي THAAD تعد من الموارد العسكرية ذات العدد المحدود التي يصعب تعويضها بسرعة. وقد التقت بكين هذه النقطة الاستراتيجية، ففي ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية فرضت الصين قيوداً على تصدير بعض المعادن الحيوية، مثل: الغاليوم والجرمانيوم، وهي عناصر تدخل في الصناعات العسكرية المتقدمة. وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة، لأن الصين تهيمن على نحو 70% من إنتاج العناصر الأرضية النادرة عالمياً، وعلى معظم عمليات معالجتها، وهي مواد أساسية في تصنيع الصواريخ الموجهة وأنظمة الرادار والتقنيات العسكرية الحديثة. كذلك، يتعلم مزيد من حلفاء الولايات المتحدة يوماً بعد يوم، أن الثقة بالولايات المتحدة خطأ استراتيجي، فأى حليف قد يتم التخلي عنه. ففي هذه الحرب، لم تقتصر خسارة

السياسية في جامعة كاليفورنيا: أن شرعية النظام السياسي في الولايات المتحدة تعتمد على أربعة أعمدة مترابطة: قدرة النظام على تحقيق الرفاه والاستقرار، وشعور الجموع بالقدرة على المشاركة، والإجراءات التي تحترم القانون، والقيم الأخلاقية. لكن الشرعية تبدأ بالتآكل حين تدخل هذه العناصر في حلقة مفرغة من التخلل. واليوم، بعد فضيحة ملفات إيبستين، والتضخم والارتفاع الجنوني لأسعار النفط، الذي يسرع تردي الأوضاع المعيشية للشعب الأمريكي، والذي يرى أموال الضرائب تصرف على الحروب، ولمصلحة الطبقة الحاكمة، تجعل الجموع تبحث عن ذلك الصوت من خارج المنظومة الحاكمة ككل.

فلاشاً: رغم رعونته ترامب فمن المهم التذكير بأن خصومه السياسيين لم يكونوا أفضل حالاً وتسببوا بأزمات كبرى في محاولة إنقاذ الامبراطورية المتخبطة

تراجع الثقة بالدولار بدأ قبل عهد ترامب، نتيجة الإفراط الأمريكي في استخدام العقوبات المالية والحرمان من نظام سويفت كأداة لتحقيق أهداف سياسية. هذه الملفات مجتمعة تعكس مازقاً أعمق من مجرد خلاف حزبي، بل أزمة استراتيجية تواجه الولايات المتحدة كنظام. وهنا نرى أن الخلاف الذي حدث في الكونغرس - حيث حاول عدد من النواب تمرير قرار يقيد صلاحيات الرئيس دونالد ترامب في شن حرب ضد إيران، دون تفويض صريح من الكونغرس - يعكس الانقسام الداخلي الشديد حول أفضل طرق إدارة التراجع، لكنه ليس خلافاً حول الاتجاه الاستراتيجي العام، ولا يقدم بدائل للشعب. فأولئك الذين انضموا لحركة MAGA «لجعل أمريكا عظيمة مجدداً» هرباً من سياسات بايدن، اصطدموا بحروب وبلطجية ترامب.

يقول David A. Lake البروفسور في العلوم

## لا يبدو أن كيف تريد أن تكتفي بخسارة واحدة...



إلى العواصم الأوروبية التي لا مصلحة لها في إضعاف كيف أكثر مما هي عليه. فالقارة الأوروبية، المنخرطة أصلاً في دعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا، قد تجد نفسها أمام وضع معقد، إذا تحولت كيف إلى طرف إضافي في مواجهة مع إيران.

والقواعد العسكرية الأمريكية في كامل المنطقة، وإغلاق مضيق هرمز، واستهداف المصالح المالية للغرب في الإمارات، وغيرها، وهو ما وضع مصالح الغرب الاقتصادية والأمنية في دائرة خطر كبير. ومن هنا لا يقتصر القلق المحتمل على أوكرانيا وحدها، بل يمتد أيضاً

لها. هذا التهديد الإيراني لا يمكن التعامل معه بوصفه مجرد رد فعل سياسي أو إعلامي، فخلال الأسابيع الأخيرة أثبتت طهران أن تهديداتها تتحول إلى أفعال، وأنها مستعدة للذهاب بعيداً في مواجهة خصومها وأعدائها، عبر استهداف «إسرائيل»

إلى خبرة عسكرية تراكمت خلال سنوات الحرب مع روسيا، حيث استخدمت موسكو آلاف الطائرات المسيّرة من طراز «شاهد» الإيرانية للتصميم، في ضرب أهداف عسكرية، وضرب البنية التحتية الأوكرانية. وفي مواجهة هذه الهجمات، طورت كيف وسائل منخفضة التكلفة لاعتراض المسيرات، بما في ذلك مسيرات اعتراضية وأنظمة حرب إلكترونية، وهي تقنيات باتت تعرضها اليوم على شركائها الغربيين وحلفائهم في غرب آسيا.

لكن هذا الانخراط الأوكراني في الصراع، يحمل في طياته مخاطر سياسية واضحة، فدخل كيف، ولو بشكل غير مباشر، في الحرب الدائرة ضد إيران قد يحولها إلى طرف إضافي في نزاع إقليمي واسع، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسارة سياسية مزدوجة لها.

الأولى: في حربها المستمرة مع موسكو. الثانية: مع طهران التي اعتبرت بالفعل، وبعبارات رسمية، أن الدعم الأوكراني لخصومها وأعدائها يجعل الأراضي الأوكرانية هدفاً مشروعاً

مع اتساع الحرب التي تشنها الولايات المتحدة و«إسرائيل» على إيران، برز عامل جديد في هذا الصراع، يتمثل في الدور الأوكراني المتزايد، ليس عبر قوات أو ضربات مباشرة، بل من خلال نقل الخبرات العسكرية والتقنيات المرتبطة بالحرب ضد الطائرات المسيّرة. وهو تطور يفتح الباب أمام تداعيات سياسية أوسع، قد تجعل كيف تدفع ثمناً إضافياً في صراعات لا تخدم موقعها، ولا موقع الأوروبيين من خلفها.

### ملاذ سعد

فقد أعلنت القيادة الأوكرانية، وعلى رأسها الرئيس فولوديمير زيلينسكي، إرسال مسيرات اعتراضية وفريق من الخبراء العسكريين إلى المنطقة، وضمناً «إسرائيل»، للمساعدة في حماية قواعد عسكرية أمريكية في الأردن، وذلك بناءً على طلب رسمي من واشنطن. كما تحدثت تقارير عن اهتمام أمريكي وخليجي بالحصول على تقنيات أوكرانية لاعتراض الطائرات الإيرانية المسيّرة من طراز «شاهد». هذا التحرك الأوكراني يستند

# وجهة نظر برازيلية



شهدت الأشهر الأولى من عام 2026 تصعيداً دراماتيكياً في العنف الإمبريالي. فقد قامت «أمريكا» باختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، وهددت بغزو غرينلاندا، وفرضت حصاراً على كوبا، ومنحت الضوء الأخضر لمواصلة الإبادة الجماعية في فلسطين، وشنت هجوماً متهوراً على إيران. على خلفية ما يحدث، اليكم أبرز ما جاء في مقابلة مع السياسي والمفكر البرازيلي سيلسو أموريو حول الوضع الدولي الراهن. كان أموريو شخصية بارزة في العلاقات الدولية لأكثر من ثلاثين عاماً، فقد شغل منصب وزير الخارجية في 1993، ثم أصبح الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة في أواخر التسعينيات. وعاد لاحقاً إلى منصب وزير الخارجية عندما وصل لولا إلى السلطة عام 2003، وبقي فيه حتى عام 2010، قبل أن يعين وزيراً للدفاع في عهد ديلما روسيف. وهو يشغل حالياً منصب المستشار الرئيسي للحكومة الثالثة للرئيس لولا.

## سيلسو أموريو

● في وقت سابق من هذا العام وصفت التدخل العسكري الأمريكي في فنزويلا بأنه «سريالي بشكل مأساوي». وحذرت من مخاطر عالم لم يعد تحكمه مجموعة قواعد يمكن التنبؤ بها. إن المؤسسات الدولية التي نشأت في فترة ما بعد الحرب لم تقدم رداً ملموساً. أو منسقا على اختطاف مادورو. هل دخلنا الآن حالة استثناء عالمية، حيث حلت القوة الغاشمة محل الدبلوماسية؟

هذا هو أسوأ وقت للحوار الدولي منذ أن بدأت أولى مناصب مسؤولية أكبر في الحياة العامة. أعتبر ما حدث في فنزويلا أمراً غير قابل للتبرير. تعلمت من تجربتي السياسية أنه يمكن البحث عن ثغرات، والسعي إلى تغييرات تدريجية، ومحاولة التأثير في الأحداث، لكن لا يمكن في النهاية تجاهل الواقع. وهذا هو الواقع اليوم. والسؤال هو: كيف نتعامل معه؟ وهنا لا نملك بعد إجابة واضحة. ذكرتم غياب رد من النظام الدولي، لكن يجب أن نتذكر أن هذا النظام نفسه أنشئ من قبل القوى المنتصرة في نهاية الحرب العالمية الثانية، وما يزال يتشكل وفق هذا الإرث. تتصرف الدول وفق مصالحها الخاصة، ولا ترغب أي دولة، في الوقت الراهن على الأقل، في المخاطرة بمواجهة مباشرة مع من لا يزال أكبر قوة عسكرية في العالم. وهذا ما يجعل اللحظة الحالية خطيرة بشكل خاص.

في وقت ما، عندما كنا نتحدث عن تعددية الأقطاب، كنا نتخيل نظاماً دولياً أكثر مرونة وانفتاحاً. لكننا نرى اليوم مفهوم التعددية القطبية يتحول إلى شيء آخر. فقد أصبح

تدرجياً مرتبطاً بمنطق «مناطق النفوذ». فالقوى الكبرى الأخرى، روسيا والصين، ربما أدانت التدخل في فنزويلا خطايا، لكنها لم تتخذ أي إجراء ملموس. لم يقدم حتى مشروع قرار إلى مجلس الأمن، وهو ما كان سيسمح على الأقل للدول الأخرى بإعلان موافقتها، حتى لو تم إسقاط القرار.

كيف يمكن، أو ينبغي للبرازيل أن تتصرف في هذا السياق؟ تاريخياً، كانت البلاد تدافع عن الحلول السلمية للنزاعات، وتعتمد على التعددية كأداة أساسية في سياستها الخارجية. لا يوجد حل بسيط. يجب على البرازيل أن تواصل العمل من أجل نوع أفضل من التعددية القطبية. ولهذا كنت دائماً حذراً شخصياً من مفهوم «النصف الغربي من الكرة الأرضية». فبينما قد يوجد «نصف غربي» جغرافياً، فمن الغريب استخدامه كقوة سياسية، في حين لا يوجد مكافئ حقيقي له في الشرق.

لا أرى أي حتمية في هذا الموقف. يجب على البرازيل الحفاظ على علاقات جيدة مع «أمريكا»، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى تفسير. لكنها في الوقت نفسه لا يمكن أن تهمل علاقاتها مع الصين وروسيا ودول أخرى. ويرجع ذلك إلى أنه لكي توازن خياراتها يجب أن تحافظ على الحوار مع جميع الأطراف.

إن نتائج هذا العالم الصعب بالنسبة إلى البرازيل عميقة. فشرائح من المجتمع لم تكن مهتمة سابقاً بالمسائل الاستراتيجية، أو الدفاعية، وقد بدأت تفكر في هذه القضايا. وتحتاج البلاد إلى تطوير سياسة دفاعية جديدة، لا لمواجهة القوى الكبرى - فلن تكون لدينا أبداً القدرة على مواجهة دول، مثل: «أمريكا» أو روسيا، أو الصين عسكرياً - بل

لاكتساب قدرة ردع حقيقية. ومن الضروري أن تعرف الجهات الخارجية أن أي عدوان ستترتب عليه كلفة وأضرار كبيرة. وهذه ليست مهمة سهلة، كما تظهر أحداث فنزويلا، لكنها مهمة ضرورية.

وفي الوقت نفسه، يجب على البرازيل أن تواصل الإسهام في بناء نظام دولي متعدد الأقطاب أكثر توازناً، تبني فيه العلاقات الخارجية على أساس الاستقلالية المتبادلة. ربما يكون هذا هو الطريق إلى الأمام: الجمع بين الردع والعمل الدبلوماسي لصالح نظام دولي أكثر انفتاحاً وتعاوناً. أما إذا سألتني إن كانت هناك أي ضمانات للنجاح، فالإجابة الصادقة ستكون: لا. لا توجد يقينيات. نحن نتعامل مع لحظة تاريخية شديدة الغموض.

● لقد كنت دائماً من أبرز المدافعين عن التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية، وخصوصاً في أمريكا الجنوبية. ومع ذلك، في هذه اللحظة من إعادة الاصطفاف - حين تتعرض المنطقة مرة أخرى لضغط خارجي شديد - تبدو أمريكا اللاتينية شديدة التفتت. فحكوماتها ذات توجهات مختلفة جداً. ما دلالات ذلك، بالنظر إلى أن استراتيجية الدفاع الدولي للبرازيل صممت تاريخياً إلى جانب حلفاء إقليميين، كما في حالة مجلس الدفاع في أمريكا الجنوبية؟

لم أزل منذ وقت طويل لحظة بهذا القدر من السوء بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية ككل، وبالنسبة إلى أمريكا الجنوبية على وجه الخصوص. ومع ذلك، يجب علينا أن نواصل هذا العمل الحيوي. ليس من المستحيل أن نتحاور أو نتعاون حكومات تفكر بشكل مختلف. فعلى سبيل المثال: كانت لدينا علاقة تعاون قوية جداً مع الرئيس الكولومبي ألفارو أوربيبي، الذي كان حاضراً عند توقيع المعاهدة التأسيسية لـ«أوناسور»، في حين أن تاباريه فاسكيز من الأوروغواي، الذي كان قريباً منا سياسياً، كان رئيس الدولة الإقليمي الوحيد الذي لم يحضر. وقد ظهرت الخلافات لاحقاً، ولا سيما بشأن إنشاء مجلس الدفاع في أمريكا الجنوبية، لأن كولومبيا كانت تميل إلى

الخلط بين مفهومي الدفاع الخارجي والأمن الداخلي، بينما كان لدينا رأي مختلف. ومع ذلك، كان الخلاف قابلاً للحل، وفي النهاية جرى تجاوزه.

ساعد المجلس على تخفيف التوترات في لحظات حساسة، مثل: الأزمات بين كولومبيا والإكوادور، وبين كولومبيا وفنزويلا. وفي الإطار الأوسع لـ«أوناسور»، تمكنت أيضاً من الاستجابة لأزمات داخلية، كما حدث في بوليفيا، مع أننا لم نتدخل أبداً إلا بطلب من السلطات المحلية نفسها، وليس من دون دعوة. لذلك أقول: إن الحوار مع قادة ذوي آراء مختلفة ليس مستحيلاً، طالما أن هناك استعداداً للكلام. والأصعب، هو الحفاظ على عمليات الاندماج عندما تتباعد الرؤى للعالم بشكل عميق، لا على مستوى السياسة الداخلية فقط، بل أيضاً على مستوى التحالفات الدولية والتوجهات الاستراتيجية. لكن حتى عندئذ يجب ألا نستسلم، السياسة، كما يقال، هي فن الممكن، وهي أيضاً توسيع فضاء الممكن، وتقريبه قدر الإمكان من المثالي، مع العلم أن هذا المثالي لن يتحقق بالكامل أبداً.

● ما هو الدور الاستراتيجي للاندماج الإقليمي في لحظة جيوسياسية تبدو فيها مناطق النفوذ الإقليمية وكأنها تستعيد مركزيتها، فيما تستدعي «أمريكا» مبدأ مونرو لتهديد فنزويلا وكوبا؟

هذا أمر لا يمكن للبرازيل أن تقبله. لدي انطباع - وقد أكون مخطئاً - بأن أمريكا تتعامل مع البرازيل بقدر من الحذر، بسبب مساحتها الجغرافية، وعدد سكانها، وإمكاناتها الاقتصادية والطاوية. ويجب أن نكون على وعي كامل بهذا الموقف. لا يمكن للبرازيل أن تعتمد سياسة خارجية تتسم بنزعة «مجرد اتباع أمريكا». فهذا ليس دور البلاد، ولن يكون دورها أبداً.

في التسعينيات، كانت أمريكا أكبر شريك تجاري للبرازيل، وكانت تستحوذ على نحو 25% من صادراتنا. أما اليوم فقد انخفضت تلك الحصة إلى نحو 12%. وما تزال أمريكا شريكا تجارياً مهماً جداً للبرازيل - وما تزال الثانية

# عما يحدث في العالم اليوم



● عندما كنت وزيراً للدفاع، كنتم تؤكدون كثيراً وجود رابط بين استراتيجية الدفاع الوطني واستراتيجية التنمية الوطنية. وفي نهاية العام الماضي، دعوتكم إلى رفع الاستثمارات الدفاعية إلى نحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي. هل يمكنكم توضيح ما الذي سيعنيه هذا المقترح عسكرياً واقتصادياً وسياسياً بالنسبة إلى البرازيل؟

ما حدث مؤخراً في فنزويلا ما يزال غير واضح تماماً بالنسبة إلي. لا أعرف بدقة أين وقعت الإخفاقات، لكن من الواضح أن هناك أوجه قصور متعددة. وفي الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأن بعض القوى تمتلك الآن قدرات متقدمة جداً في مجالات الحرب الإلكترونية والسيبرية، ومن الطبيعي أن تطور قوى دولية كبرى أخرى أدوات مماثلة. وهنا يصبح السؤال المركزي: كيف يمكن لبلد مثل البرازيل أن يدافع عن نفسه في هذا النوع من السيناريوهات؟

الهدف، هو منع البرازيل من أن تصبح بلداً هشاً بنويًا. ويكتسب هذا أهمية أكبر عندما نأخذ في الاعتبار مواردنا الاستراتيجية. إذ يُقتر أن البرازيل تملك ثاني أكبر احتياطات في العالم من العناصر الأرضية النادرة والمعادن الحرجة، وهي مدخلات أساسية للتقنيات المتقدمة، ولانتقال الطاقوي، وللأنظمة الدفاعية الحديثة. وقد أثار هذا المخزون اهتماماً دولياً كبيراً، تماماً كما جذبت الموارد الاستراتيجية دائماً اهتماماً خارجياً على امتداد التاريخ. ولذلك تحتاج البرازيل، أولاً وقبل كل شيء، إلى تطوير سياسة وطنية واضحة للمعادن الحرجة - وهو أمر بدأ بالفعل يناقش داخل الحكومة - كما تحتاج أيضاً إلى امتلاك الوسائل المناسبة لحماية هذه الأصول.

وفي سيناريو محتمل من التوتر الدولي بين أطراف ثلاثة، حيث يصبح الوصول إلى المعادن الاستراتيجية البرازيلية أمراً مهماً، يجب أن تكون البلاد قادرة على الدفاع عن مصالحها وسيادتها. وهذا مجرد مثال واحد، لكنه يوضح نقطة أوسع: الدفاع الوطني، والتطور التكنولوجي، والأمن الاقتصادي، أصبحت جميعها أموراً لا تنفصل عن بعضها.

تصور الأمان المرتبط بالدولار.

● في الاجتماع الأخير للمنتدى الاقتصادي العالمي، دعا الرئيس ترامب مرة أخرى إلى إعادة تنظيم الحكومة العالمية تحت قيادة أمريكية، على أساس مبدأ القوة. وقد لاقى رد رئيس وزراء كندا - حين قال: إن النظام الدولي القديم وصل إلى نهايته، وإن اللحظة الحالية تطرح معضلات جديدة على ما يسمى «القوى الوسطى» - صدى حول العالم. كيف تعرفون القوى الوسطى، وما هي خياراتها الاستراتيجية اليوم؟

يمكن القول: إن القوى الوسطى هي تلك التي لا تملك قنابل ذرية. نص الدستور البرازيلي على أن كل نشاط نووي يجب أن يكون حصراً لأغراض سلمية، وامتلاك الأسلحة النووية ليس جزءاً من مشروعنا الوطني، ولا اعتقد أنه ينبغي أن يكون كذلك، مع أن هذا لا يعني التخلي عن قدراتنا الدفاعية. تحتاج البرازيل إلى تطوير وسائل ردع تجعل من الأضعف تكرار السيناريوهات التي رأيناها في فنزويلا أو كوبا، مهما كان مصدر التهديد.

ما يزال الأمن الدولي يحكم من خلال تصور الكلفة والمخاطر. وفكرة العالم الأحادي القطب، التي بدت مهيمنة لفترة من الزمن، لم تعد تطابق الواقع. وحتى أمريكا نفسها تعرف ذلك. والخطر الكبير، كما ذكرت سابقاً، هو أن تختلط هذه التعددية القطبية الجديدة بمنطق مناطق النفوذ، وهو أمر لا يمكن للبرازيل أن تقبله. فالبلد الذي يملك علاقات اقتصادية متنوعة - ويتاجر مع الصين كما يتاجر مع أمريكا - لا يمكن وضعه داخل أي منطقة نفوذ حصرية. كما لا يمكن اختزال البرازيل إلى هوية جيوسياسية واحدة. فنحن جزء من الجنوب العالمي، لكننا أيضاً مطبوعون بتأثيرات ثقافية متعددة ومتداخلة: أوروبية وأفريقية وأصلية وعربية وغيرها. ويجب على السياسة الخارجية البرازيلية أن تعكس هذا التعدد، وتحافظ على استقلالية الحكم، وأن تتجنب إعادة إنتاج رؤى مستوردة لا تتسجم مع واقعنا التاريخي والاجتماعي.

اتصال دائمة، يجعل لها حضوراً مهماً على الساحة الدولية. وحتى عندما توجد مواقف حذرة، أو غيابات عرضية، يبقى الانطباع أن هذه بنية سياسية حقيقية، قادرة على التحرك عند الحاجة. وهذا التقييم ليس تقييماً وحدنا. فالمحللون في «أمريكا» وأوروبا ومناطق أخرى يعترفون بأن «بريكس» أصبحت الآن مركزاً للتنسيق.

● هل أصبح البحث عن بدائل للدولار أمراً أساسياً للأمن الاقتصادي والسياسي لبلدان الجنوب العالمي؟ وما الدور الذي تؤديه «بريكس» في ذلك؟

إن مسألة فك الارتباط بالدولار قد تكون مرتبطة بـ «بريكس»، لكنها لا تقتصر عليها. لست اقتصادياً، لكن مما رأيته فإن هذه عملية تجري تدريجياً بالفعل. ففي النهاية، العملة الدولية هي في الأساس مسألة ثقة. وعندما ينشأ تصور بأن هذه العملة تستخدم كأداة سياسية - لتقييد المعاملات بين أطراف ثلاثة، مثلاً - فإن البلدان تبدأ بطبيعة الحال في البحث عن بدائل.

هذا لا يعني أننا سنشهد نهاية مركزية الدولار بين ليلة وضحاها. أنا لا أؤمن بتغيرات مفاجئة من هذا النوع. لكننا نرى بالفعل الصين تروج للرينمينبي بوصفه عملة احتياط دولية، وهو أمر بدأ يتشكل الآن. كما أن اليورو استطاع جزئياً أن يؤدي هذا الدور، وقد استعاد مؤخراً بعضاً من زخمه. وبدات بلدان كثيرة كذلك بزيادة احتياطياتها من الذهب كشكل من أشكال التنوع في مواجهة احتمال تآكل الثقة في العملات المرجعية التقليدية.

إذا، هذه ظاهرة حقيقية، وإن كانت تدريجية. وبما أن أي قرار بفك الارتباط بالدولار بشكل مفاجئ سيكون معقداً للغاية، بالنظر إلى كثافة العلاقات المالية والتجارية العالمية، فإن من الأرجح أن تحدث عملية تدريجية من التنوع والمفارقة، أن تآكل القواعد الدولية نفسه يسهم في هذه الحركة. فمن المستحيل إضعاف قواعد النظام الدولي بشكل انتقائي، وفي الوقت نفسه توقع أن تبقى الثقة في المؤسسات، بما فيها النقدية، سليمة. إن الطريقة التي تستخدم بها العقوبات والأدوات المالية تؤثر حتماً في

كدولة منفردة - لكن توجد الآن فجوة كبيرة بينها وبين الصين، التي أصبحت شريكنا التجاري الرئيسي، إذ تستحوذ على نحو 35% من الصادرات. وهذا ينتج بطبيعة الحال تصوراً مختلفاً للعلاقة الثنائية.

تم ذكر كوبا، ولا أريد أن أصمت في هذه النقطة. إن ما يحدث هناك مأساوي للغاية. فالأمر لا يتعلق ببساطة بالضغط على الحكومة أو استبدالها. إن العقوبات المفروضة على كوبا لا تقع على نظام فقط، بل على شعب بأكمله. وفي الوقت نفسه، ليس من السهل معرفة كيفية التعامل مع وضع كهذا. فالبرازيل لا تملك أدوات ملموسة كثيرة للمساعدة، لأن درجة الترابط في النظام المالي الدولي تجعل كل معاملة تقريباً تمر عبر آليات تخضع للولاية القضائية الأمريكية، وبالتالي للعقوبات الأمريكية. والأمر نفسه ينطبق على النفط. لذلك فنحن مُقيدون بشدة. ومع ذلك، أعتقد أن هذه المسألة يجب أن تكون موضوع تفكير دولي أوسع، لأنها لا تتعلق بكوبا وحدها. فالسابقة التي ترسى هنا قد تكون لها نتائج خطيرة على المنطقة بأكملها.

● ما هو دور «بريكس» في هذا السياق؟ وكيف تقيمون أداء المجموعة في الآونة الأخيرة، وما هي الإمكانيات الحقيقية للتعاون بين أعضائها اليوم، بما في ذلك ككتلة، لدعم بعض الأجنحة الدولية؟

إن وجود «بريكس» مهم للغاية. ومثل أي آلية دولية، تعاني المجموعة من نواقص - فسيظل هناك دائماً نقاش حول البلدان التي كان ينبغي أو لا ينبغي أن تُضم إليها، وحول طبيعة توسعها وتوقيتته. لكنني أعتقد أن قرار توسيع «بريكس» كان صحيحاً من حيث المبدأ.

فهناك بلدان مختلفة، مثل: إندونيسيا وغيرها، تعزز مشاركتها قدرة المجموعة على التمثيل. وبالطبع، كلما زاد عدد الأعضاء زاد تنوع المصالح، وبالتالي، ازدادت عملية اتخاذ القرار تعقيداً. وبهذا المعنى، فإن توسيع تمثيل «بريكس» يميل إلى تقليل فعاليتها التشغيلية المباشرة. ومع ذلك، ما زلت أعتقد أن الحصيلة العامة إيجابية. فمجرد وجود المجموعة، واجتماعها بانتظام، واحتفاظها بخطوط

# الحرب الأمريكية-«الإسرائيلية» تهدد بيئتنا وصحتنا لعقود قادمة

كانت المنشآت النفطية ضمن الأهداف التي قصفتها الولايات المتحدة و«إسرائيل» في إيران، مما تسبب بتشكيل سحب أسود ملوثة وأمطار حامضية تحمل مواد خطيرة على البيئة الطبيعية والإنسان وبقية الكائنات الحية، بما فيها مواد مسرطنة، فضلاً عن تهديد المسطحات والمجاري المائية. وهذه الأضرار البيئية لا تعرف حدوداً سياسية، فهي تهدد إيران وجيرانها في كل منطقة غربي آسيا، سواء البلاد العربية أو غيرها، الأمر الذي يجعل قصفها بمثابة استخدام غير معن سلاح كيميائي وجريمة حرب.

## إعداد: د. اسامة دليقان

تحدثت كثير من التقارير والشهادات عن مستوى من التلوث تلا تلك الضربات لدرجة أن الناس في بعض المدن والمناطق الإيرانية عندما خرجوا إلى الشارع وجدوا أسطح السيارات مثلاً مغطاة بطبقة زيتية «نفطية» ولا تكاد تستطيع التحرك دون أن تتلوث يدك بهذه المواد.

وهطل ما يسمى «المطر الأسود» الناجم عن تلوث الهواء الحاد، حيث تتصاعد أعمدة دخان هائلة تحتوي على جسيمات دقيقة ومواد مسرطنة. وصدرت تحذيرات من تلوث المياه الجوفية والأنهار بالأمطار الحمضية والمواد السامة، مما قد يؤثر على إمدادات مياه الشرب والزراعة داخل إيران وفي بلدان مجاورة أيضاً.

وتشمل التأثيرات الصحية مخاطر فورية كصعوبات التنفس والحروق الكيميائية، وأخرى طويلة الأمد مثل زيادة خطر الإصابة بالسرطان والأمراض المزمنة، استناداً لتحذيرات منظمة الصحة العالمية.

## متلازمة حرب الخليج

وقارنت كثير من التقارير ما يجري الآن بما سبق أن حدث في حرب الخليج الثانية قبل 35 عاماً. وسبق أن تم نشر كثير من الدراسات التي تناولت تداعيات حرب الخليج تلك، بما فيها الأضرار الصحية والبيئية. خلفت حرب الخليج الثانية تداعيات بيئية خطيرة استمرت لسنوات طويلة، وانعكست آثارها على صحة البشر، بما فيهم الجنود الذين شاركوا في تلك الحرب، والذين أصيبوا بما بات يعرف علمياً باسم «متلازمة حرب الخليج»، وهي مجموعة من أعراض مزمنة أصابت عدة أجهزة في الجسم، ولم يكن لها سبب واحد واضح في البداية.

وكان من أعراضها إرهاق شديد مزمناً، وصداً متكرراً، وآلام في العضلات والمفاصل، واضطرابات الذاكرة والتريز، ومشاكل النوم، واضطرابات في الجهاز الهضمي، ومشاكل تنفسية، وطفح جلدي أحياناً.

ولا تزال تلك المتلازمة تشغل اهتمام الباحثين والأطباء إلى الآن، وربطت دراسة نشرتها دورية «علوم الدماغ» Brain Sciences في شباط من عام 2022 حدوث هذه المتلازمة بعدة عوامل محتملة، منها التعرض لدخان حرائق أبرار النفط في الكويت، واستنشاق الجسيمات الدقيقة والملوثات مثل الهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات، والتعرض للمطر الأسود المحمل بالجسيمات الملونة.

الدراسات التي تناولت تلك المتلازمة ركزت على صحة الجنود الذين تواجدوا في محيط الأحداث، وأشارت إحدى الدراسات التي نشرتها دورية «الطب العسكري» Military Medicine في شباط 2020، إلى أن نحو 32-25% من الجنود المشاركين في الحرب

ظهرت لديهم أعراض من «متلازمة حرب الخليج» بدرجات مختلفة، وكشفت دراسات وتقارير أخرى أن من بين مسبباتها «المطر الأسود»، وأنها كانت عابرة للحدود، ولم تقتصر على النطاق المحلي.

## كيف يحدث المطر الأسود؟

يحدث «المطر الأسود» بسبب وجود جسيمات دقيقة عالقة في قطرات الماء، فتصبغها باللون الأسود الداكن، وتبدأ هذه الظاهرة بانبعثات الجسيمات في الهواء مثل سخام الكربون الأسود، والمركبات العضوية، والمعادن الثقيلة، والهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات، نتيجة حرائق المنشآت النفطية أو حرائق الغابات أو حرق الوقود والمواد العضوية الأخرى، ثم تحمل الرياح هذه الجسيمات لمسافات طويلة، وتصل الخفيفة منها «مثل الدخان العسوي» إلى الطبقات العليا من الجو، بينما تبقى الثقيلة منها أقرب لسطح الأرض.

## التركيب الكيميائي للمطر الأسود

بعد ساعات فقط من القصف الذي استهدف خزانات النفط في طهران، لاحظ السكان والمراسلون هطول أمطار سوداء وزيتية. هذه الظاهرة هي نتيجة مباشرة لتفاعل مياه الأمطار مع الملوثات الهائلة المنبعثة في الجو. وحرائق المنشآت النفطية لا تنتج الدخان فقط، بل تطلق مزيجاً معقداً من المواد شديدة السمية. وفقاً لتحليل البروفيسور غابرييل دا سيلفا، خبير الكيمياء الجوية، فإن هذا المطر يحتوي على المواد الآتية:

– أحماض قوية: مثل حمض الكبريتيك H<sub>2</sub>SO<sub>4</sub> وحمض النيتريك HNO<sub>3</sub>، الناتجة عن تفاعل ثاني أكسيد الكبريت SO<sub>2</sub> وأكاسيد النيتروجين NO<sub>x</sub> مع الماء، وهي المكونات الأساسية للمطر الحمضي.

– مواد مسرطنة: مثل الهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات (PAHs) والتي تعتبر من أخطر ملوثات الهواء.

– جسيمات دقيقة وخطرة: سخام الكربون

الأسود، والمعادن الثقيلة، والجسيمات الدقيقة PM<sub>2.5</sub> التي تخترق الرئتين وتصل إلى مجرى الدم.

ويقول الدكتور أكشاي ديوراس من جامعة ريدينغ: «أدت الغارات الجوية على مستودعات النفط إلى انبعث السخام والدخان وجزيئات النفط ومركبات الكبريت، وربما المعادن الثقيلة... وهياً نظام جوي منخفض الضغط الظروف الملائمة لهطول الأمطار».

## من الحروق الفورية إلى السرطان

حذرت منظمة الصحة العالمية والهلال الأحمر الإيراني من مخاطر صحية جسيمة. وشملت المخاطر الحادة المباشرة صعوبة التنفس، والصدا، وحرقة العيون والحلق بين سكان طهران. وحذر الهلال الأحمر من أن الأمطار الحمضية قد تسبب حروقاً كيميائية في الجلد وأضراراً خطيرة في الرئتين.

أما المخاطر المزمنة طويلة الأمد فتتج عن التعرض لمواد مثل الهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات (PAHs) مما يزيد من خطر الإصابة بالسرطان. كما أن الجسيمات الدقيقة يمكن أن تؤدي إلى مضاعفات لدى النساء الحوامل والأجنة، واضطرابات عصبية، وأمراض قلب على المدى البعيد، مما يطرح تساؤلات جدية حول نية إجرامية مسيقة وحتى إبادة عبر التأثير على الإنجاب واستهداف تشويه الأجيال اللاحقة.

## هل الخطر محدود بإيران؟

الإجابة المستندة إلى التجارب السابقة هي أن الخطر لا يمكن حصره داخل الحدود الإيرانية. فمما سبق حرب الخليج (1991) بينت أن سحب الدخان الناتج عن حرق أبرار النفط في الكويت انتقلت لمسافات شاسعة. ووصل «المطر الأسود» إلى تركيا «محافظات أضنة وهاتاي وشانلي أورفا» واستمر تأثيره في الغلاف الجوي لنحو 15-20 عاماً. كما وصل التلوث إلى السعودية وقطر.

وتعتمد آلية الانتشار وسرعة واتجاه انتقال الملوثات على الظروف الجوية وسرعة الرياح

في الطبقات العليا من الغلاف الجوي. ويمكن لسحابة الدخان أن تنتقل آلاف الكيلومترات في غضون أيام قليلة إذا توفرت الظروف المناسبة.

بالنسبة للتهديد الحالي، يتحدث الخبراء عن احتمال تكرار سيناريو مشابه، وخاصة مع استمرار القصف واتساع رقعة.

## تهديد الأنهار والمياه العابرة للحدود

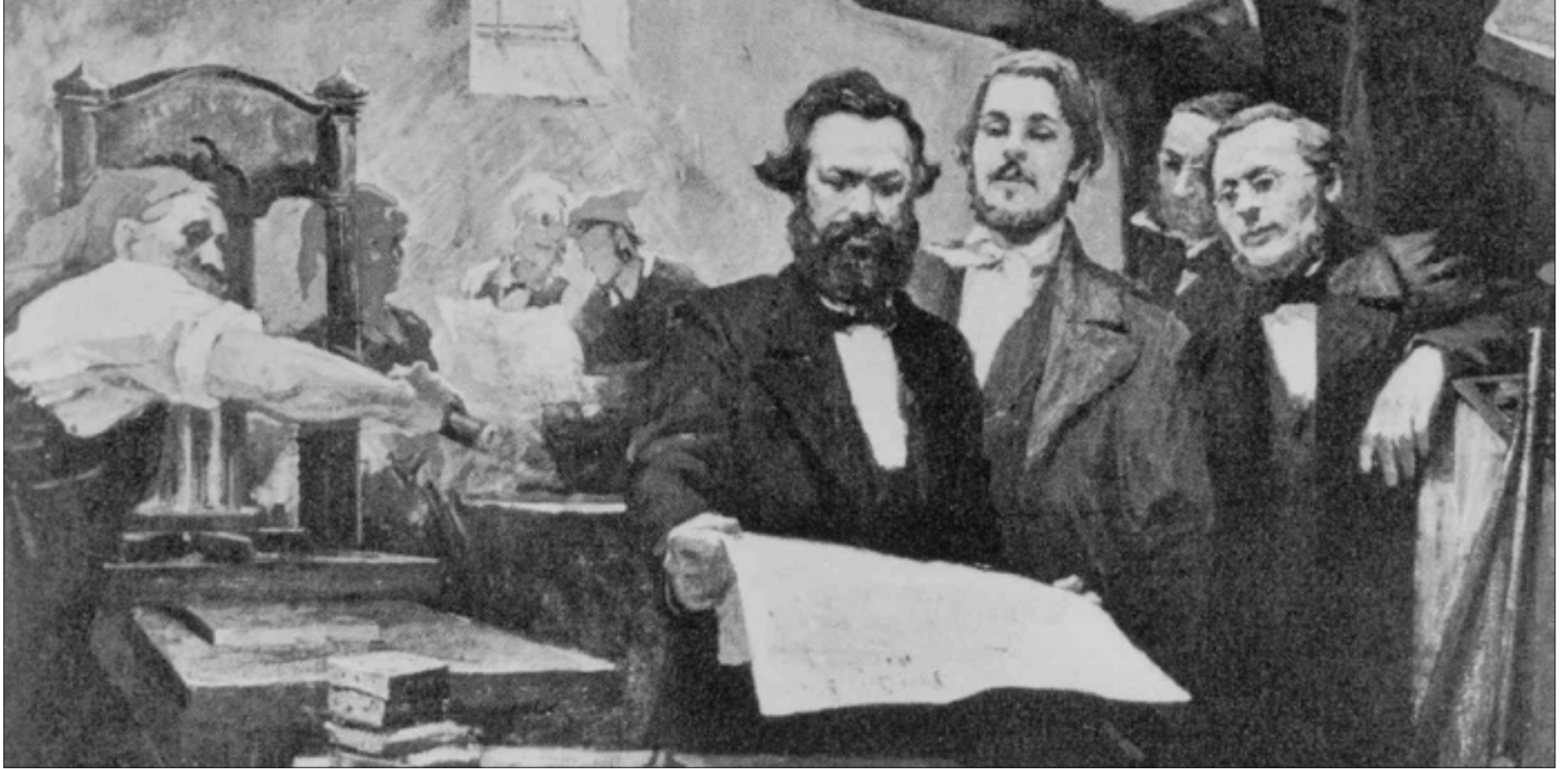
يمثل تلوث المياه خطراً عابراً للحدود بامتياز. وحذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من تلوث المياه بالأمطار الحمضية. فعندما تتساقط الأمطار الملوثة على الأرض، فإنها تغسل الملوثات لتصل إلى الأنهار والمجاري المائية والبحيرات والمياه الجوفية. إيران تتشارك أحواضاً مائية وأنهاراً مع عدة دول مجاورة «مثل تركيا والعراق وأرمينيا وأذربيجان وأفغانستان وباكستان». وبالتالي فإن أي تلوث شديد يصل إلى الروافد العليا لهذه الأنهار ينتقل حتماً إلى الدول الواقعة في مصب النهر. وهذا يشكل تهديداً خطيراً للزراعة ومياه الشرب في تلك البلدان أيضاً.

وفي الجنوب، امتدت الهجمات لتشمل البنية التحتية النفطية في الخليج. فوجود أكثر من 68 ناقلة نفط عالقة في مضيق هرمز، واستهداف محطات التحلية والنفط في البحرين والإمارات، يهدد بكثرة تسرب نفطي واسع في الخليج العربي، وهو نظام بيئي مغلق وحساس للغاية. هذا التلوث سيهدد فوراً الثروة السمكية والشعاب المرجانية ومصادر المياه المحلاة التي تعتمد عليها دول الخليج بأكملها.

يجمع الخبراء من منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة وغيرها على أن التداعيات البيئية لهذه الحرب لن تتوقف عند الحدود الإيرانية. فالتجارب السابقة والنماذج العلمية تؤكد أن التلوث النفطي والكيميائي، سواء في الهواء أو الماء، هو قوة عابرة للحدود. وعلى الدول المجاورة والعالم الاستعداد لسيناريوهات تلوث واسعة النطاق قد تطل الموارد المائية والهواء والأمن الغذائي.

التداعيات البيئية والصحية لهذه الحرب لن تتوقف عند الحدود الإيرانية وهي تهدد المنطقة بأسرها لعقود

# النظرية الفرنسية في الحرب الباردة الفكرية: قراءة نقدية



الرأسمالية والطبقة والصراع، خاصة في ظل الأزمات المتتالية للنظام العالمي.

## إرث متناقض: بين التأثير والنقد

رغم تراجع هيمنة النظرية الفرنسية في موطنها الأصلي منذ الثمانينات، كما يوثق غابرييل روكهيل في تحليله النقدي، إلا أن تأثيرها ظل ممتداً في الأوساط الأكاديمية الأمريكية، ولا سيما في مجالات الدراسات الثقافية وما بعد الكولونيالية. وقد ظهر هذا التأثير في أعمال مفكرين من الجنوب العالمي، الذين تبنا أدوات التفكير والنقد ما بعد البنيوي لمواجهة خطابات الهيمنة الغربية.

غير أن هذا التبني لم يخل من إشكاليات. فكما يشير دومينيكو لوسوردو في كتابه «الماركسية الغربية»، فإن التركيز الحصري تقريباً على التقليد الماركسي الغربي الضيق، مع إغفال المساهمات الثرية للماركسيين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، قد أدى إلى اتهام الماركسية زوراً بـ«المركزية الأوروبية». وفي هذا السياق، تبرز أهمية استعادة المنظور الماركسي الأممي، الذي يضع في مركز تحليله الصراع الطبقي العالمي وحركات التحرر في الجنوب العالمي.

## خاتمة: نحو نقد تاريخي مادي متجدد

يختتم فوستر مقالته بالتأكيد على أن «موت النظرية الفرنسية»، الذي أصبح موضوعاً شائعاً في النقاشات المعاصرة، لا يعني نهاية النقد الفلسفي، بل يدعو إلى إعادة تأسيس نقد تاريخي مادي قادر على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. فبينما تقدم نظريات مثل «واقعية الشبكات» لبرونو لاتور أو «المادية الجديدة» بدائل تبدو مبتكرة، فإنها غالباً ما تكرر، وفقاً لفوستر، خطأ الفصل بين الطبيعة والمجتمع، وتهيمش دور الفاعلية الإنسانية في صنع التاريخ.

إن الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه من تجربة النظرية الفرنسية هو أن أي مشروع نقدي يطمح إلى التحرر الإنساني لا بد أن يستند إلى فهم ديبالكتيكي للتاريخ، يعترف بتعقيد البنى الاجتماعية دون أن يلغي إمكانية التغيير الجماعي. وفي هذا الإطار، نظل الماركسية، ليس كمذهب جامد، بل كمناهج للتحليل النقدي، أداة لا غنى عنها لفك شفرات النظام الرأسمالي المعولم وبناء بدائل حقيقية للعدالة الاجتماعية.

## من البنيوية

### إلى ما بعد الحداثة: مسار التحول

يتتبع فوستر، مستنداً إلى الفترة الزمنية التي يقترحها فريدريك جيمسون في كتابه الأخير «سنوات النظرية»، مسار تطور النظرية الفرنسية عبر مراحل متميزة. فقد بدأت في الخمسينيات والستينيات كبنوية لغوية وأنتروبولوجية، ثم تحولت في السبعينيات إلى ما بعد بنوية تركّز على التفكير والاختلاف، لتصل في الثمانينيات والتسعينيات إلى مرحلة «ما بعد الحداثة» التي أعلنت، كما في نص جان فرانسوا ليوتار الشهير، «عدم الثقة في السرديات الكبرى».

غير أن هذا التطور لم يكن بريئاً من السياقات السياسية. فبينما كانت الحركات الاجتماعية في أوروبا وأمريكا اللاتينية تسعى إلى بناء بدائل اشتراكية، كانت النظرية الفرنسية، في نسختها المصدرة عبر الأطلسي، تقدم نقداً جذرياً لمفاهيم التقدم والعقل والتاريخ، مما أضعف، عن قصد أو غير قصد، الأسس النظرية لأي مشروع تحرري جماعي. وقد لاحظ هنري لوفيفر، في تحليله المبكر لأحداث مايو 1968، كيف يمكن للفكر الراديكالي أن يتحول إلى أداة لـ«ثورة دون ثورة» حين ينفصل عن الممارسة السياسية الملموسة.

## النقد الماركسي الداخلي: استثناء

### مونفيل وروكهيل

يشير فوستر إلى أن محاولات نقد النظرية الفرنسية من منظور ماركسي كانت غالباً سطحية وغير ناضجة، لأن عدداً قليلاً نسبياً من المنظرين الماركسيين الحقيقيين حظي بدخول كاف إلى الدوائر النخبوية للنظرية الفرنسية ما بعد الحداثة لتطوير «نقد داخلي» متين. وفي هذا السياق، يُعدُّ إيمريك مونفيل وغابرييل روكهيل استثناءً بارزاً؛ إذ يأتيان من ضفتي الأطلسي، ويتمتعان بمعرفة حميمة ومباشرة بالبنيوية وما بعد الحداثة الفرنسية. ويتفق مونفيل وروكهيل مع التقييم الذي قدمته وكالة الاستخبارات المركزية بأن المنطق الداخلي للنظرية الفرنسية كان يتمثل في «الهدم النقدي» للماركسية، لكنهما يختلفان مع الاستنتاج المتفائل للوكالة بأن هذا الهدم سيكون «دائماً». فبالنسبة لهما، إن فشل النظرية الفرنسية في تقديم بديل متماسك للمشروع التحرري، وانكفاءها على نقد لا نهائي للذات والتاريخ، قد فتح الباب أمام عودة الأسئلة الماركسية الكلاسيكية حول

في خضم التحولات الفكرية التي شهدتها النصف الثاني من القرن العشرين، تبرز ظاهرة «النظرية الفرنسية» كواحدة من أكثر الفصول إثارة للجدل في تاريخ الفكر الغربي المعاصر. وفي مقالته الاستهلاكية لكتاب «فداس النظرية الفرنسية: مرثية أطلسية بنغمة ماركسية»، يقدم جون بيلامي فوستر، محرر دورية «مونثلي ريفيو» وأستاذ علم الاجتماع الفخري في جامعة أوريغون، قراءة رصينة تكشف الأبعاد السياسية الخفية التي رافقت صعود هذا التيار الفلسفي عبر الأطلسي.

## ■ جون بيلامي فوستر ترجمة وإعداد: فاسيون

### مؤتمر جونز هوبكنز: البوابة الاستراتيجية

يبدأ فوستر تحليله بالإشارة إلى أن مؤتمر جونز هوبكنز لعام 1966، الذي يصور غالباً في السرديات الأكاديمية السائدة باعتباره لقاءً علمياً رفيع المستوى، كان في حقيقته مشروعاً سياسياً مدروساً يهدف إلى إنشاء موطئ قدم للبنيوية الفرنسية في الولايات المتحدة، وذلك لمواجهة موجة الجذرية المتصاعدة آنذاك. فقد برز في الستينيات جيل من المفكرين الفرنسيين، تاركين وراءهم هيمنة جان بول سارتر الوجودية، ليعلنوا فلسفات «ما بعد الإنسانية» المستمدة من فريدريك نيتشه ومارتن هايدغر، الأخير الذي ظل أيدولوجياً نازياً غير نادم على قناعاته.

وقد امتزج هذا التحول نحو نيتشه وهايدغر مع التقليد الفرنسي للبنيوية، الذي يستند إلى اللسانيات والأنثروبولوجيا والنظرية التحليلية الفرويدية. وكانت البنيوية، بحكم تعريفها، مناهضة لكل أشكال البحث التقليدي التي تعتمد أساساً على التحليل التاريخي، والذات الإنسانية، والديالكتيك. وقد أوضح منظماً المؤتمر، ريتشارد ماكسي ويوجينيو دوناتو، نيتهما في جمع مفكرين ينتمون إلى تقليدي نيتشه والبنيوية، مما منح المؤتمر طابعاً محافظاً ومعادياً للماركسية منذ بدايته.

## التمويل والأيدولوجيا:

### دور مؤسسة فورد

في إطار الهجوم العام للحرب الباردة، وبهدف تعزيز الأفكار التي تشكل سداً منيعاً ضد المد الماركسي، وافقت مؤسسة فورد على رعاية مؤتمر جونز هوبكنز لعام 1966، جالبة مجموعة من المنظرين البنيويين الفرنسيين إلى الولايات المتحدة. وكان يرأس المؤسسة آنذاك ماكجورج بندي، المستشار السابق

للأمن القومي في عهد ليندون جونسون، الذي كان على اتصال وثيق بمجموعة واسعة من أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وكان واحداً من «الحكام» الأربعة عشر الذين نصحوا جونسون بشأن حرب فيتنام.

هذا السياق المؤسسي والاستخباراتي لا يقلل من قيمة المساهمات الفلسفية لهؤلاء المفكرين، لكنه يضعها في إطارها التاريخي والسياسي الصحيح، مظهرًا كيف يمكن للأفكار المجردة أن تستثمر في صراعات أيديولوجية كبرى. وكما توقع فرانسيس ستونور سوندرز في دراستها الرائدة «من دفع للزمار؟»، كانت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) تنظر إلى «المنطق الداخلي» للنظرية الفرنسية باعتباره «هدماً نقدياً» للماركسية في فرنسا والولايات المتحدة على حد سواء.

## استهداف العقل المادي والديالكتيكي

عندما سعى ماكسي ودوناتو إلى تلخيص وقائع مؤتمر 1966 في مقدمتهما لطبعة 1971 من أعمال المؤتمر، المعنونة «الجدلية البنيوية: لغات النقد وعلوم الإنسان»، لم يلجأ إلى جاك دريدا أو أي مفكر آخر حضر المؤتمر. بل استشهدا بمقال لجيل دولوز عن ميشيل فوكو، كتب فيه دولوز إن فلسفة فوكو ما بعد الحداثة تمثل «تدميراً بارداً ومتامراً للذات [الإنسانية]، وازدراءً حياً لمفاهيم الأصل والأصل الضائع، والأصل المستعاد، وتفكيكا للتوليفات الزائفة الموحدة للوعي، وتنديداً بكل تمويهات التاريخ المشككة مسبقاً باسم التقدم، والوعي، ومستقبل العقل».

من الواضح أن ما كان يُستهدف هنا هو كل أشكال العقل التاريخي والمادي والديالكتيكي الذي يركز على الفاعلية الإنسانية، ولا سيما التقاليد المنبثقة عن هيغل وماركس. وقد عبّر لوسين غولدمان، المدافع عن الإنسانية الاشتراكية، عن قلقه إزاء هذا التحول، محذراً من أن «إلغاء الذات» قد يؤدي إلى إفراغ النقد الاجتماعي من مضمونه التحرري.

## الدرس الأهم الذي

### يمكن استخلاصه

### من تجربة النظرية

### الفرنسية هو أن

### أي مشروع نقدي

### يطمح إلى التحرر

### الإنساني لا بد أن

### يستند إلى فهم

### جدلي للتاريخ

# في تفسير العريضة الأمريكية



لماذا يبدو العالم اليوم وكأنه «مشفى مجانيين» كبير؟ حروب متدحرجة، يؤر توتر تشتعل في كل زاوية، والحديث عن استخدام السلاح النووي بات يتردد ببرود مرعب، وكأن البشرية أصيبت بـ «فقدان ذاكرة» جماعي. ألم تكف 100 مليون ضحية في حربين كونيتين لينتفض الكوكب؟ أم أن العقل البشري قد أعلن استقالته تماماً أمام غريزة الهدم؟

## ■ رمزي السالم

لتحليل هذا الجنون، علينا الكف عن قراءة السياسة بطريقة «البصارات» أو الاكتفاء برصد التصريحات الدبلوماسية المتناقضة، والغوص بدلاً من ذلك في عمق «الاقتصاد الحقيقي». إن الأساس التكنولوجي والاقتصادي الذي سمح للولايات المتحدة بالاستفراد بالقرار الدولي يشهد تراجعاً مضطرباً، ومن هنا تبدأ حكاية الهروب نحو الحرب كأداة وحيدة للإنقاذ.

## سقوط «الأقنعة»: فضيلة القوة العارية

لعل من أبرز «فضائل» لجوء الولايات المتحدة إلى «القوة العارية» في العقد الأخير، أنها أنهت عملياً حقبة البروباغندا الناعمة. لقد سقطت أقنعة «نشر الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» وقيم «العالم الحر» التي صدعت بها رؤوسنا لعقود. اليوم، بات الحديث عن «المصالح الأمريكية المجردة» هو لسان حال النخبة في واشنطن، دون مواربة أو خجل.

هذا التحول الجذري سحب البساط من تحت أقدام «الأصوات المتبلرة» في منطقتنا، تلك التي طالما بررت الارتهان للخارج بوصفه «منقذاً» أو «جسراً للديمقراطية». لقد سقطت الثنائية التضليلية التي ظهرت قبيل احتلال العراق، والتي اشترطت في العمل المعارض أن يكون «متمركاً» ليكون مشروعاً. اليوم، تظهر الحقيقة عارية: الولايات المتحدة لا تحمل ديمقراطية في جعبتها، بل تحمل صواريخ لحماية تفوقها الاقتصادي المترنح.

## التوسع الإمبراطوري: قاعدة «المعكوس» الأمريكي

تاريخياً، كان التوسع الإمبراطوري نتيجة طبيعية لتطور هائل في القوى المنتجة، وبحثاً عن أسواق جديدة لفيض الإنتاج، وكان التفوق العسكري «تحصيل حاصل» لهذا الزخم الاقتصادي. أما في الحالة الأمريكية الراهنة، فنحن نشهد العكس تماماً.

يعاني الاقتصاد الأمريكي اليوم من «نمو صفري» في قطاعات الاقتصاد الحقيقي «الصناعة والزراعة»، مقابل تضخم مرعب في «القطاع المالي» الذي بات يلتهم أكثر من 80% من الناتج الإجمالي المحلي، نحن أمام إمبراطورية تعيش على «الديون الفلكية» التي تبلغ فوائدها الشهرية وسطياً 90 مليار دولار، وتواجه خلافاً غير مسبوق في ميزانها التجاري، وتراجعاً مستمراً لوزن الدولار في التجارة الدولية. وبما أن هذه المآزق لا تجد حلاً «تقليدياً» في قواميس الاقتصاد، لجأت واشنطن إلى «إدارة أزمته» عبر الابتزاز العسكري. فكلما ازدادت العدوانية الأمريكية، كان ذلك إقراراً ضمنياً بأن المنافسين «التكتلات الناشئة» يسجلون صعوداً جديداً يعجز الاقتصاد الأمريكي عن كبحه بالوسائل السلمية، لا شك أن القوة العسكرية كانت تساهم في التوسع الإمبراطوري، ولكنها في ظروف التوازن النووي، ودرجة التناقضات، باتت عاجزة لوحدها عن حماية هذا التوسع.

**الحرب كـ «معادل بضاعي»**  
يواجه الاقتصاد الأمريكي مآزق «تلال»

الدولار السائل التي تفوق حاجة السوق العالمي. هذا الضخ الهائل للسيولة - خصوصاً بعد سياسات «التيسير الكمي» منذ أزمة 2008 وتداعيات جائحة كورونا - خلق فائضاً نقدياً يبحث عن طلب دائم ليحافظ على قيمته كعملة احتياط أولى.

هنا تظهر الحرب كـ «معادل بضاعي غير تقليدي». فالجرب تعني: خلق طلب اصطناعي: عبر عقود دفاعية بمليارات الدولارات تنعش مصانع السلاح الأمريكية.

**تنشيط سلاسل الإنتاج:** من المعادن الخام، وصولاً إلى التكنولوجيا الدقيقة المرتبطة بالأمم.

**إعادة تدوير الدولار:** بدلاً من تاكله خارجياً، يتم سحبه للداخل عبر تمويل النزاعات وتسليح الحلفاء.

**حماية «البرودولار»:** استخدام القوة لمنع دخول أي عملة بديلة إلى سوق الطاقة، وهو الخط الأحمر الذي دونه الحروب الكبرى.

## جغرافيا النزاع

وفقاً لإحصائيات المراكز الدولية، يشهد العالم اليوم أكثر من 62 نزاعاً مسلحاً، وهو الرقم الأعلى منذ عام 1946. ومن الملفت أن عدد النزاعات قفز من متوسط 35 نزاعاً سنوياً «بين 2000-2013» إلى أكثر من 60 نزاعاً اليوم.

تشير خارطة هذه النزاعات، وفق تقارير «خدمة أبحاث الكونغرس» «CRS»، إلى أن واشنطن استخدمت قواتها خارج حدودها أكثر من 251 مرة منذ عام 1991. تتركز هذه التدخلات في المناطق الاستراتيجية للطاقة والممرات المائية، وتحديدًا في النقاط التي تشهد فاعلية صينية متزايدة. لقد انتقلت الإدارة الأمريكية من «الحروب المباشرة» المكلفة بشريا وسياسيا، إلى استراتيجية

«إدارة الصراعات عن بعد» عبر الوكلاء والتحالفات الإقليمية.

## إدارة الصراع لا حله

إن القاسم المشترك في الدور الأمريكي عبر هذه النزاعات، هو أنها تعمل على «إدارة الصراع» وليس حله. فالحل يعني الاستقرار، والاستقرار يعني عودة المنافسين الاقتصاديين للنمو الطبيعي، وهو ما لا تريده واشنطن.

إن «العريضة العسكرية» التي نراها اليوم ليست دليل قوة، بل هي اعتراف بـ «الإفلاس الإبداعي» للمنظومة. لقد استنفدت «القوة الناعمة» والتلاعب بالوعي أغراضها، ولم يتبق في جعبة الإمبراطورية سوى «القوة العارية» لإبطاء لحظة السقوط. العالم اليوم ليس «مشفى مجانيين» بمحض الصدفة، بل هو ضحية لمنظومة قررت أن تحرق الغابة بأكملها لتدفئة قصرها المتهاوي.

## هوامش المناورة

هذه الحقائق لا تنفي أن واشنطن ما زالت تمتلك هوامش مناورة تكتيكية عديدة، وأهمها: الاستثمار في نقاط ضعف الخصوم، والقدرة على افتعال الصراعات البيئية من خلال الاختراقات، والاحتقانات المزمنة، والهيمنة الإعلامية، والتناقضات بين المتضررين من سياساتها. وبالتالي يمكن القول: إن تغير الصفائح التكتونية للجغرافيا السياسية حسب توصيف كريستين لاغارد، من الطبيعي ألا يكون وفق خط مستقيم، وقابلاً للمد والجزر، وللهزات الارتدادية. وهنا تبرز أهمية قوى التغيير كل في ساحاته وظروفه الملموسة، وقدرة هذه القوى على التقاط اللحظة التاريخية، وتأمين الأدوات الضرورية لتأمين التراكم المطلوب، وإعادة فاعلية القاع الاجتماعي.